الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : ...../2022

مذكرة بعنوان:

الافصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:

- بوودن خديجة.
- شطيبي هبة.

إشراف الأستاذ(ة):

- وادي رقية.

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي جهدي هذا إلى الانسان الذي أعانني وصبر معي لعدة دوامس ولم يرف له جفن في سبيل تفوقي ولكي أصل إلى هذه المرتبة .. أود أن أقدم له أحر شكر لكن الكلمات تخونني ولا أجد عبارة تعبر عن مدى امتناني لذلك الشخص ...

سأختصر ذلك وأقول شكرا لوالدي وإخوتي طبعا كما لاأنسى هناء، سلسبيل، ندى بصفة خاصة.

وبصفة خاصة جدا أختي سولاف كل الحب لك.

أما الشخص الآخر فهو لنفسي ثم نفسي ثم نفسي شكر لك.

خديجة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كفى الصلاة والسلام على النبي المصطفى ما أسعد قلبي في صدري وما أسرع قلمي في يدي ساعة كتابة هذه ألسطر إلى التي لا أرتاح إلى في حضنها فهي التي تمسح الدمع عن عيني وتزيل الهم عن قلبي، آمل من المولى عزوجل أن يديمها لي قلبا عطوفا وصدرا حنونا راجية منه لها دوام الصحة والعافية أمي الغالية "زوبيدة" فكيف تكفي كلمة شكر لأب تعب لأرتاح وناضل ليهيأ لي أسباب النجاح فكان محرك الإرادة في قلبي ومحفز المباشر في نفسي لكن شاءت الأقدار ورحل عنا وترك لنا فراغا كبيرا اللهم اجعل قبره روضة من رياض الجنة واغفر له وارحمه وألحقه بالرفيق ألعلى اللهم آمين أبي الغالي "عبد المجيد" رحمه الله.

وإلى من رافقوني مند أن حملت الحقيبة الصغيرة وسرت الدرب خطوة بخطوة ومن اقتديت بهم ومازالوا يرافقوني حتى الان رضوان-علي-سمير-فيصل-محمد إخوتي الأعزاء حفظكم الله ورعاكم ولا أنسى زوج أختي حفظه الله مصطفى الأخت اسم آخر للحب وقطعة من الأب والأن الأخت حب طاهر وشغب جميل، اللهم أرح قلبها وفك كربها اللهم أسعدها وأبعد عنها كل سوء اللهم اجعل حياتها مليئة بالسعادة إلى أمي الثانية أختي "سلاف"

لا أنسى أن أذكر زوجات إخوتي "مروة، آمال، حسناء" وأخص بالذكر الكتاكيت "إيمان، أنفال، يوسف الصديق، إلينا، أناريم، مريم، إسحاق، ادم، جابر"

إلى أعز إنسان رزقني الله به دمت لي شيئا جميلا لاينتهي اللهم احفظه لي خطيبي "فاتح"

ولا أنسي اصدق شلة والطف صحبة الى كل الاهل والاقارب من قريب وبعيد

هبة

شكر وعرفان

الحمد الله على فضله وإحسانه، أسبغ علينا نعمه ظاهرة و باطنة، فله الحمد

والشكر والثناء الحسن، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم. وبعد ...

نتوجه بعميق الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة وادي روقية التي تفضلت

بالإشراف على هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إتمام هذه المذكرة

فجزاهم الله كل خير.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	–
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.	3
المطلب الأول: الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي.	3
المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي.	4
المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي.	6
المطلب الرابع: مستويات الإفصاح المحاسبي.	7
المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي.	8
المطلب الأول: أنواع الإفصاح المحاسبي.	8
المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.	9
المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي.	14
المطلب الرابع: تكاليف الإفصاح المحاسبي.	15
المبحث الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه الإفصاح المحاسبي.	18
المطلب الأول: أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح المحاسبي.	18
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح.	18
المطلب الثالث: معوقات الإفصاح المحاسبي.	20
خلاصة الفصل.	21
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.	
تمهيد	23
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.	24
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي.	24
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.	25
المطلب الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.	29

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	35
المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	38
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.	38
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	44
المطلب الثالث: الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر	46
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر، معوقاته، مميزاته وعيوبه.	49
المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.	49
المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.	51
المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.	52
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	
تمهيد.	55
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	56
المطلب الأول: خطوات تحضير الاستبيان.	56
المطلب الثاني: تحديد عينة وحدود الدراسة.	57
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة.	59
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان وفقراته.	60
المطلب الأول: الاختبارات المرتبطة بأداة الاستبيان.	60
المطلب الثاني: وصف الخصائص المهنية لأفراد عينة الدراسة.	61
المطلب الثالث: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة.	65
المبحث الثالث: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة.	83
المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة.	83
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات.	83
خلاصة الفصل.	90
خاتمة.	92
قائمة المراجع.	95
الملاحق.	99
الملخص	128

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع اجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة1913.	30
2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من 1980- 1990.	32
3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة في البلدان المتقدمة من 2008-2014.	34
4	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي.	43
5	درجات سلم ريكارت الخماسي.	57
6	الإيضاحات الخاصة بالاستمارات المقبولة.	58
7	معاملات الثبات(حسب ألفا كرونباخ) للاستبيان.	60
8	توزيع الموظفين حسب الجنس.	61
9	توزيع الموظفين حسب العمر.	62
10	توزيع الموظفين حسب المستوى الدراسي.	63
11	توزيع الموظفين حسب عدد سنوات الخبرة.	64
12	إجابات أفراد عينة الدراسة حول المجال الأول: الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.	66
13	ترتيب عبارات المجال الأول: الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.	67
14	إجابات أفراد عينة الدراسة حول المجال الثاني: أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي.	71
15	ترتيب عبارات المجال الثاني: أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي.	72
16	إجابات أفراد عينة الدراسة حول المجال الثالث: محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها.	74
17	ترتيب عبارات المجال الثالث: محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها.	75
18	إجابات أفراد عينة الدراسة حول الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية).	78
19	ترتيب عبارات المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية).	80

20	عرض نتائج الانحدار البسيط.	84-85
21	عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية للمحور الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.	86

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	توزيع الموظفين حسب الجنس.	62
2	توزيع الموظفين حسب العمر.	63
3	توزيع الموظفين حسب المستوى الدراسي.	64
4	توزيع الموظفين حسب عدد سنوات الخبرة.	65

مقدمة

مقدمة

في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد تسعى الكثير من الدول إلى بناء قاعدة إقتصادية قوية، ولتحقيق ذلك كان عليها الإهتمام أكثر بمجال الاستثمارات، التي أصبحت تحتل مكانه مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية.

حيث تلجأ العديد من الدول النامية التي تواجه عجز في تمويل استثماراتها، إلى وسيلة تمويل بديلة وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعمل هذه الأخيرة على تحسين مناخها الاقتصادي لجذب هذا النوع من الاستثمار، الذي بدوره يساهم بصورة مباشرة في دعم المنظومة الاقتصادية بهذه الدول المضيفة، بالإضافة إلى دورها المحوري في نقل التكنولوجيا والمعرفة بغرض خفض عجز ميزان المدفوعات وعلاج المؤشرات الاقتصادية ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري أن تتوافر تقارير مالية أكثر شفافية لتفي باحتياجات المستثمرين ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد تصاعدت موجة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إزالة العراقيل، تقديم الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها إلى الأسواق المالية، إلا أن هناك العديد من الدراسات أكدت أن المستثمرين الأجانب عند قرار الاستثمار يتعرضون لمشكلة نقص الشفافية والافصاح وعدم دقة المعلومات إن وجدت، فيما يتعلق بالتقارير السنوية للمؤسسات المعنية بالقرار الإستثماري، خاصة في أعقاب الهزات الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم مؤخرا، لذلك وجب تعزيز الافصاح والشفافية وتوفير القوائم المالية الموثوق بها والخالية من الغش والأخطاء، وتوفير المعلومات اللازمة و المناسبة في الوقت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح والمجتمع.

فيعتبر الافصاح المحاسبي من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية هذا لتوفره على معلومات فعالة وملبية لجميع حاجيات المستفيدين، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الاقتصادية مطالبة بتقديم معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرارالسليم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة ولا شك أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة وذلك نتيجة عدم إظهار المعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألا وهي جودتها الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات، إذ يعتبرهذا النقص من الأسباب الأساسية لانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية، ومن هنا أصبح الحصول على المعلومة ومصداقيتها من القضايا المهمة التي يتم طرحها باستمرار ما أدى إلى ظهور الإفصاح المحاسبي كوسيلة لعرض المعلومات للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين للقوائم المالية، ولهذا فإن الإفصاح المحاسبي يعتبر الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين ودعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- طرح الإشكالية

وعلى هذا الاساس ارتأينا في هذه الدراسة على ابراز العلاقة بين المتغيرين والتي من خلالها نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

وعلى ضوء الاشكالية الرئيسية يمكن الاشارة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي على القوائم والتقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أثر على القرارات الاستثمارية الأجنبية؟
- هل لتبني أسس الافصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على القرارات الاستثمارية الأجنبية؟
- هل لتطبيق محددات الافصاح المحاسبي على القوائم والتقارير المالية المراد الافصاح عنها أثر على القرارات الاستثمارية الأجنبية؟
- هل للإفصاح المحاسبي الشفاف دور في جذب الاستثمارات الأجنبية؟

2- فرضيات الدراسة

بناء على أسئلة الدراسة فقد تم بناء فرضية الدراسة الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية

لا يساهم الافصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية؛

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية؛

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها على جذب الاستثمارات الأجنبية؛

الفرضة الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية).

3-نموذج الدراسة: من أجل تبسيط كلا متغيري الدراسة لخدمة الموضوع المراد معالجته تم صياغة النموذج التالي:

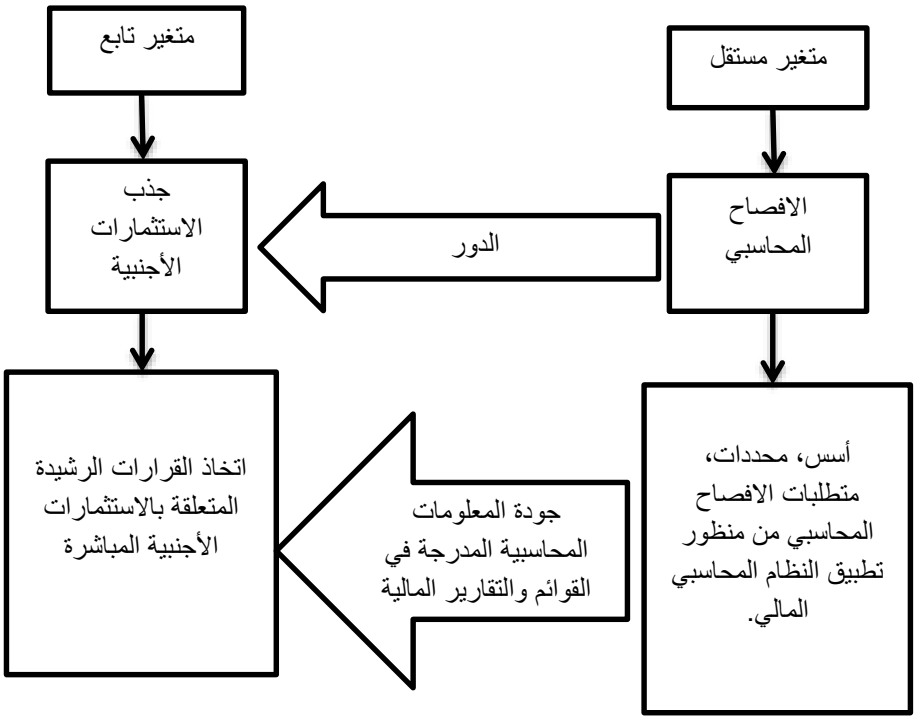

4-أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لموضوع ذو أهمية بالغة وهو الافصاح المحاسبي ولما له دور فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب الأهمية الكبيرة لهذا الأخير من جهة ومن جهة أخرى المنافسة القائمة بين مختلف الدول لجلبه.

5-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الافصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويندرج تحت هذا الهدف أهداف فرعية أخرى منها:

- التعرف على دور الافصاح المحاسبي وفق القوائم والتقارير المالية؛
- التعرف على أكثر العناصر التي يتم الافصاح عنها اهتماما من قيل المستثمرين؛
- التعرف على الاستثمار بأشكاله وأنواعه المختلفة ودراسة مفهوم ووسائل الاستثمارات المباشرة ودورها في التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المضيفة؛
- الاسقاط الواقعي لمتغيرات الدراسة من أجل تحديد دور الافصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- الوصول إلى نتائج مدعمة إحصائيا في اكتشاف العلاقات التي تربط الافصاح المحاسبي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض من إجراء هذه الدراسة.

6- أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية التالية:

- إعطاء صورة واضحة و مبسطة حول الموضوع حتى يتسنى لكل شخص معني الاستفادة؛
- تقديم إضافة في هذا المجال من خلال توضيح العلاقة بين فعالية الافصاح المحاسبي والاستثمارات الاجنبية المباشرة؛
- ندرة الابحاث والدراسات التي تناولت دور الافصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تقديم إضافة في هذا المجال من خلال توضيح العلاقة بين فعالية الافصاح المحاسبي الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

7- منهج الدراسة: تم استخدام عدة مناهج في هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال ابراز أهم المفاهيم المتعلقة بالفصاح المحاسبي والاستثمار الأجنبي المباشر، والمنهج الوصفي التحليلي والوصفي الاحصائي في الجانب التطبيقي من خلال استخدامنا الاستبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة ثم تحليل النتائج المتوصل إليها بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

8- أدوات الدراسة

- **الجانب النظري:** تم الاعتماد في اعداد الجانب النظري للدراسة على الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والمجلات، بالإضافة الى مختلف التقارير والمطبوعات والمواقع الالكترونية الرسمية ذات المصداقية العالية وذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بمتغيرات الدراسة.
- **الجانب التطبيقي:** تم الاعتماد في انجاز الجانب العملي للبحث وجمع البيانات المطلوبة على الاستبيان باعتباره المصدر الرئيسي لغرض جمع البيانات المطلوبة، وتم توزيعه على محافظي الحسابات والمحاسبين والمحللين الماليين في كل ولاية من ولايات محل الدراسة، ولتحليل نتائج بيانات الاستبيان واختبار الفرضيات تم الاستعانة ببرنامج الحزم الاحصائية SPSS.

9- حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تم اقتصار توزيع استمارة الاستبيان على مكاتب محافظي الحسابات، والمحللين والمحاسبين الماليين ومجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.
- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من تاريخ 2022/04/15 إلى غاية تاريخ 2022/05/17.
- **الحدود الموضوعية:** في دراستنا هذه كان اهتمامنا بمواضيع ومحاور مرتبطة بالجانب المحاسبي المتعلق بالإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

10- الدراسات السابقة

- **دراسة ربا ماجد بصول(2018) " أثر كفاءة الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية " دراسة تحليلية"**، طرحت هذه الدراسة في شكل كتاب، من منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية. تمت هذه االدراسة على عينة متكونة من 178 شركة مدرجة في بورصة عمان بالأردن لعام 2010، وقد تم تطوير نموذج للإنحدار المتعدد تضمن عدة متغيرات مستقلة تمثلت في الإفصاح وآليات الحوكمة، وعلاقتها مع حجم الاستثمارات العربية والأجنبية وغير الأردنية كمتغيرات مستقلة تمثلت في الإفصاح وآليات الحوكمة، وعلاقتها مع حجم الاستثمارات العربية والأجنبية وغير الأردنية كمتغيرات تابعة، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى عدم الالتزام التام لعينة الدراسة بمستوى الافصاح(58.6%)، ويلاحظ تباين في مستوى الافصاح لديها، ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الافصاح وحجم الاستثمارات الأجنبية، والمستثمرين بشكل عام يفضلون الاستثمار في الشركات ذات الملكية المؤسسية، الأمر الذي يعزز الثقة في إدارة الشركة، كما أن المستثمرين الأجانب يفضلون الشركات ذات الحجم الكبير.
- **دراسة الدكتور هيثم محمد البسيوني و الدكتور أحمد السيد زيدان: " أثر الإفصاح السردي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"** طرحت هذه الدراسة في شكل بحث، تمت هذه الدراسة بتوزيع استمارات للمستثمرين، المحاسبين، المحللين الماليين والأكاديميين وذلك في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وبلغ عددها 126 استمارة، وبعد انتهاء الاجابة عليها بلغت الردود الصحيحة التي ليس بها اي أخطاء

115استمارة أي بنسبة 91%، وقد تم تطوير نموذج يضمن متغير مستقل تمثل في الإفصاح السردي، وعلاقته مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الافصاح السردي يساعد مستخدمي القوائم المالية في التأكد من أن المعلومات المالية تعبر بصدق عن الظاهرة التي تم عرضها، وأن هناك علاقة موجبة(طردية قوية) بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدرسات السابقة بما يلي:

- تناولت هذه الدراسة بيان دور الافصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا مايميزها عن الدراسات السابقة لعدم وجود دراسات سابقة جمعت بين المتغيرين؛
- تمت الدراسات الميدانية على المحاسبين، محللين الماليين، ومحافظي الحسابات الذين تجمعهم علاقة مباشرة بالسوق المالي.

11- هيكل الدراسة

للإلمام بمختلف جوانب الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها والإجابة على إشكاليتها، يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، كما يلي:

يتناول الأول **الفصل الأول** "**مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي**"، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم الإفصاح وأهدافة إضافة إلى مستوياته، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى أنواع الإفصاح المحاسبي، مقوماته، متطلباته وتكاليفه، أما في المبحث الثالث فقمنا بذكر لأهم أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه واهم معوقاته.

في حين يتناول **الفصل الثاني** "**الاستثمار الأجنبي المباشر**"، وهو بدوره تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المطلب الأول إلى مفهوم الاستمار الأجنبي بصفة عامة وفي المطلب الثاني تحدثنا عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى المطلب الثالث فقمنا بالتعرف على التطور التاريخي له، وفي الأخير تطرقنا أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المبحث الثاني ذكرنا أهم نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته إضافة إلى الدوافع الكامنة وراءه، أما في المبحث الثالث فتناولنا معوقات الاستثمار الأجنبي ومميزاته وفي الأخير عيوبه.

أما **الفصل الثالث** فيتعلق "**بعرض وتحليل نتائج الاستبيان**" **(الدراسة الميدانية)**، وعرض لتحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والاستثمار الأجنبي المباشر واختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية والنتائج المستخلصة.

الفصل الأول

الإفصاح المحاسبي

تمهيد

إن علم المحاسبة الذي يطلق عليه الكثير من الباحثين لغة الأعمال مازال يتطور بشكل سريع ليواكب التطور والانفتاح الكبيرين الذي شهدهما الاقتصاد العالمي، بحيث انتقلت المحاسبة من مجرد مسك للدفاتر، وتنظيم السجلات إلى نظام للمعلومات تختص بالقياس والإفصاح عن نتائج الأحداث الاقتصادية والمالية للمؤسسات إلى فئات عديدة لها مصالح فيها.

إذن يعتبر الإفصاح عن المعلومات إحدى شقي الوظيفة المحاسبية، وهو من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا متزايدا في السنوات الأخيرة، ذلك أن الحصول على المعلومات أصبح من القضايا الملحة في عالم المال والأعمال، وهذه المعلومات تكون مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسة لمستخدمي هذه القوائم، لذا ألزمت التشريعات القانونية ومعايير المحاسبة الدولية معدي القوائم المالية بتوفير متطلبات معينة كحد أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وكيفية عرضها بغية الحصور على لغة محاسبية عالمية مفهومة تسهل عملية اتخاذ القرار لمستخدمي القوائم المالية

لمزيد من التفاصيل فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثالث: المشاكل و العوامل التي تؤثر في الإفصاح.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي.[1]

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح إلى بدايات تأسيس شركات المساهمة وكان ذلك في القرن19 وما نتج عنها من انفصال الملكية عن الإدارة والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء مما تطلب حينذاك سن تشريعات وقوانين لهذه المؤسسات وإلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية.

لقد كان قانون المؤسسات الإنجليزية الذي صدر عام 1844 الأسبق من حيث فرض التدقيق الخارجي فلقد أورد نصا ألزم بمقتضاه مديري الشركات بإعداد ميزانية والتوقيع عليها بحيث تكون عادلة وشاملة على أن يتم التحقق من صحتها وصدقها من قبل مراجع خارجي وبالرغم من إلزام المؤسسات الإنجليزية بهذا القانون إلا أنه لم يكن فعالا وذلك لعدم وجود رقابة مهنية تحدد شكل ومضمون الميزانية.

هذا ما جعل الإفصاح خاضعا لرغبات الإدارة التي كانت تفصح عن المعلومات التي تنتقيها والتي قد تتجاهل نشر معلومات هامة، بسبب اعتقادها أن النشر يضر مصلحتها بالإضافة إلى عدم اعتماد هذه الشركات التمويل الخارجي من جمهور المستثمرين ونتيجة الإفصاح في هذه الفترة اختياريا يهدف إلى تقنني العلاقة بين الملاك والمديرين ومن جانب آخر كانت المراجعة تسعى إلى التحقق من صحة الأرقام المحاسبية دون البحث في مضمونها أما في سنة 1907 أصبح الإفصاح إجباريا نتيجة تزايد اعتماد شركات المساهمة على التمويل الخارجي.

وجاء ذلك لحماية جمهور المستثمرين وتحقيق المصلحة العامة، كما أصبح المراجع يهدف إلى البحث فيما وراء الأرقام للكشف عن الحقائق الجوهرية غير واضحة في الميزانية.

على العكس من إنجلترا لم تكن لقوانين المؤسسات الأمريكية دورا ملحوظا في التأثير على الممارسات المحاسبية، بل يرجع الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جهود مهنة المراجعة ممثلة في معهد المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA) ففي سنة 1933 أكد على ضرورة التقيد بمبدأ الإفصاح الكامل والثبات في إتباع النسق عند إعداد ونشر القوائم المالية وهذا ما فرضته هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية(SEC)على مجمع المؤسسات المقيدة في البورصة سنة 1934.

نتيجة مطالبة المجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف المؤسسات بالتقيد بها لحماية المحاسبين والمدققين من ضغوط الإدارة بسبب ترك الحريات لها في اختيار بدائل محاسبية تراها مناسبة مما أدى ذلك إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة فكانت النتيجة حدوث أزمة اقتصادية عالمية (1929-1939).

[1]/ بن زاف لبنى، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية**، أطروحة دكتواه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ج امعة بسكرة، الجزائر، 2019،ص 42-44..

إن المتتبع لتاريخ الإفصاح يشير إلى أن المدخل المهني هو الذي عمل على صياغته كما هو في الوقت الحاضر هذا المدخل الذي تمثل في إصرار المنظمات المهنية وأهمها AICPA على إلزام الشركات على إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ.

ولقد كانت أول محاولة للتنظير المحاسبي تناول مصطلح الإفصاح المحاسبي صراحة هو دراسة أعدها Moonitiz في عام 1961تحت رعاية AICPA، وقد أشار في هذه الدراسة على أن تفصح التقارير المحاسبية عن كل ما هو ضروري حتى لا تكون مضللة.

من زاوية أخرى يرتبط تزايد أهمية الإفصاح بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك عندما تحولت من مدخل الملكية إلى ما يعرف مدخل المستخدمين أي تحولت وظيفتها من نظام لمسك الدفاتر غايتها حماية مصالح الملاك إلى نظام للمعلومات غايتها توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على نظريات حديثة كالنظرية الحديثة للمعلومات، هذه الأخيرة قدمت للمحاسبين الكثير من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية ودور مبدأ الإفصاح مثل مفهوم المحتوى المعلوماتي للتقرير المالي والدالة اللوغاريتمية التي تعريف باسم واضعها (Shannon) وقد استخدمت في قياس المحتوى المعلوماتي وفي قياس تكلفة المعلومات، ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفؤ، وهذا ما أكد مرة أخرى على أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية هذه الأخيرة أصبحت مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية.

من خلال ما سبق نستنتج:[1]

- أن الإفصاح المحاسبي كان وليد الانفصال بين الملكية والإدارة(الوكالة)؛
- اعتماد الشركات التمويل الخارجي كان دافعا في ظهور الإفصاح المحاسبي؛
- الأزمة الاقتصادية العالمية ساهمت في ظهور مبدأ الإفصاح لضرورة توفير ملائمة لمستخدميها لا تخاد القرار المناسب؛
- دور الأسواق المالية في تفعيل دور الإفصاح المحاسبي؛
- الإفصاح ما هو إلا بديل مصلح النشر هذا الأخير هو عرض وإبلاغ للمعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية دون التحقق من مضمونها أما الإفصاح بمفهومه المعاصر يهدف إلى التحقق والكشف عن ما يمكن إخفاؤه من المعلومات الهامة التي تؤدي إلى تضليل مستخدميها.

المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لإعطاء مفهوم نوعا ما شامل للإفصاح المحاسبي لابد من تحديد أهم التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح وتحديد أهميته أهدافه وفق التالي:

[1]/ بن زاف لبنى، مرجع سابق ذكره، ص45.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي

لغة: يعرف على أنه "الكشف والتباين والإفشاء."[1]

بصورة مفصلة الإفصاح في اللغة العربية هو "الفصاحة والبيان ورجل فصيح وكلام فصيح أي بليغ، ولسان فصيح أي طليق، فصاحة الرجل انطلاق اللسان بكلام صحيح واضح، ويقال أفصح الصبح أو أفصح الأمر أي بدأ في الظهور وتعني إفشاء، وكل ما يكشف عنه". [2]

تناول الباحثين والكتاب الإفصاح المحاسبي بمفاهيم أهمها:

تعريف01: "بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية" بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة، وتضمنها التقارير المالية".[3]

تعريف02: "الإفصاح هو عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بها، وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالقوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تظليل".[4]

تعريف03: "الإفصاح يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية".[5]

تعريف04: "هو عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح."[6]

تعريف05:"الإفصاح المحاسبي على وجه العموم هو العلانية الكاملة، أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات وتساعدهم على اتخاذ القرارات، وبالتالي الإفصاح الكامل يجب أن تتوفر فيه الملائمة أي أن المعلومة مفيدة وذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها بحيث تكون محققة ومحايدة تعتمد على أسس موضوعية وأن تكون قابلة للمراجعة والتحقق مع ضمان الوصول إلى نفس النتائج، كذلك إمكانية مقارنة تلك المعلومات لنفس المؤسسة لفترات مختلفة أو مع مؤسسات أخرى وذات أهمية نسبية إيصالها في الوقت المناسب".[7]

---

[1]/ سليم بن رحمون، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الإستثمارية**، أطروحة دكتوراه،تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،2019،ص119.

[2]/ مرجع نفسه، ص120.

[3]/ عبدالمنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة**، أطروحة ماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ص19.

[4]/ محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط4، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2018، ص577.

[5]/ عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ،ط4،دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت،1990،322.

[6]/ آسيا لعروسي، **تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية**، أطروحة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر،2014،ص20.

[7]/ سيروان كريم عيسى، **دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان**، العدد2 ،مجلة جامعة التنمية البشرية، 2018،ص 4.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نستنتج تعريف شامل للإفصاح المحاسبي "بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم أو التقارير المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار المعلومات وتوصيلها إلى المستفيدين عن طريق أدوات الاتصال، ويجب الإشارة على أن الإفصاح المحاسبي لا يتعلق بالقوائم المالية فقط لكنه يشمل كل ما تحتويه التقارير المالية.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها:[1]

- أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف؛
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة؛
- تقديم المعلومات الحقيقة والواضحة حول العمليات والأحداث التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ؛
- توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية من القرارات الاقتصادية؛
- توفير المعلومات حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛
- تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في نجاح إدارة الأموال؛
- يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي تركز عليها مستقبل المؤسسة واستمرارها في صورة قوائم مالية؛
- يمكن من إظهار مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم مالية؛
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى صلاح الإدارة.

المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي

لابد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض، وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة، وللإفصاح هدفين هما:[2]

---

[1]/ عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح لعشماوي، **حوكمة المؤسسة المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008،ص104 .

[2]/ أحمد السيد، **مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين**، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية، 1993، ص، ص 104،105.

1- **الاتجاه التقليدي في الإفصاح:** هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقتضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك حماية لهذا المستثمر مع التعامل الغير العادل في سوق المال.

2- **الاتجاه المعاصر في الإفصاح:** ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لا تخاد القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاد قراراتهم.

ونستخلص أن أهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تكمن في مدى المعلومات الدقيقة والموثوق بها التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات،

وأن تكون المعلومات خالية من الغش والخداع، وأن يكون تقديمها في المواعيد المحددة ليتم نشرها حتى تتم الاستفادة منها من جميع الجهات المعنية سواء مستثمرين أو جهات رقابية أو حكومية.

المطلب الرابع: مستويات الإفصاح

أن للإفصاح أكثر من مستوى وقد اختلف فقهاء الفكر المحاسبي التقليدي في عرض هذه المستويات ومنهم من حدده بمستوى واحد فقط، ومنهم من قسمها لأكثر من مستوى، من أبرز هذه التقسيمات لدينا المستويات التالية:[1]

1- **المستوى المثالي:** ويتحقق هذا المستوى بثلاثة شروط:
- أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل؛
- أن تكون القوائم المالية على درجة من المصداقية والدقة؛
- أن يكون عرض القوائم المالية متوافق مع رغبات الأطراف ذات العلاقة وفي الوقت المناسب.

2- **المستوى الواقعي:** يتحقق هذا المستوى أيضا شروط هي:
- احترام المبادئ والأصول المحاسبية؛
- احترام السياسات الإدارية، لوائح الإشراف والرقابة وأدلة التدقيق.

[1] سليم بن رحمون، مرجع سابق ذكره، ص124.

المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: أنواع الإفصاح المحاسبي.

يعتمد مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ليس فقط على خبرة القارئ ولكن يعتمد أيضا على نوع الإفصاح المطلوب، فهناك أنواع مختلفة للإفصاح يجب على المحاسب اختيار النوع المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، ميز الباحثون بين مدخلين رئيسيين في تحديد أنواع الإفصاح المحاسبي هما:

1- **المدخل الأول:** [1]

تم التركيز فيه على مدى أو نطاق الإفصاح، يمكن من التمييز بين ثلاثة أنواع وهي:

1-1- **الإفصاح التام أو الكامل:** أي توفير كافة المعلومات اللازم الإفصاح عنها، إلا أن تطبيق هذا الإفصاح يواجه مجموعة من المشاكل تتمثل في:

- صعوبة تقدير المنافع التي تعود من تطبيق الإفصاح الكامل مع سهولة تحديد التكاليف المدفوعة، حيث أنه لو تم تطبيق هذا الإفصاح فإن الشركة ستحتاج إلى زيادة عدد المحاسبين 50% أي التحول من 300 محاسب إلى 450 محاسب ولكن المنفعة من وراء ذلك صعب تحديدها.
- صعوبة تطوير سياسات الإفصاح للوفاء بتطبيق مبدأ الإفصاح الكامل، خاصة وأن مهنة المحاسبة في مرحلة تطوير لمعاييرها وارشادتها لتحدد مدى أهمية وطريقة الإفصاح....، لذا لا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز.

1-2- **الإفصاح العادل أو الواضح:** وهو تجسيد للمدخل الأخلاقي في المحاسبة، ويعني تقديم البيانات والمعلومات المالية والتي تقدم إلى كل الأطراف على حد سواء، ويخضع هذا المستوى من الإفصاح إلى اعتبارات سلوكية تتعلق بمعدي البيانات المحاسبية.

1-3- **الإفصاح الكافي:** ويسمى أيضا الفعال أو المناسب، ويتطلب هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات مما يجعل القوائم المالية مفهومة وغير مضللة.

يمكن القول أن المستوى الأخير من مستويات الإفصاح رغم الانتقادات الموجهة إليه لكونه لا يفصح عن كافة المعلومات والبيانات المالية هو أكثر أنواع الإفصاح ملاءمة للتطبيق العملي، باعتباره يقع في موقع الوسط بين الإفصاح التام وما يترتب عنه من زيادة في تكاليف إعداد ونشر البيانات والمعلومات المالية، والإفصاح العادل الذي يخضع لاعتبارات سلوكية وأخلاقية يصعب التحكم فيها.

2- **المدخل الثاني:** [2]

في هذا المدخل يتم التركيز على نوعية الإفصاح حيث يقسم إلى:

[1]/ سليم بن رحمون، مرجع سابق ذكره، ص125.
[2]/ مرجع نفسه، ص126.

2-1- **الإفصاح الوقائي:** يهتم الدور الوقائي للإفصاح بضمان توفير المعلومات للجمهور في شكل معقول، وفي وقت مناسب بحيث يمكن الاعتماد عليها.

2-2- **الإفصاح التثقيفي:** وهو اتجاه معاصر يعتمد على أن مستخدم البيانات المالية لديه القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية.

2-3- **الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري:** ويرجع تصنيف الإفصاح الاختياري أو إجباري إلى البيئة والتشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة.

المطلب الثاني: مقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية .
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية[1]

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ويعتبر تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المحاسبي المناسب إلا أن عملية تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتها صعبة، وذلك بسبب تعددهم وتنوع اهتماماتهم واحتياجاتهم، ونظرا لتعدد الأطراف أو الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية فإن معدي التقارير أمام خيارين رئيسيين عند إعدادهم للتقارير:

1-1- **الخيار الأول:** أن يتم إعداد تقرير مالي واحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذه التقارير، ولكن هذا الأمر صعب ولا يتفق مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع.

1-2- **الخيار الثاني:** أن يتم إعداد تقرير مالي واحد ولكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين الحاليين والمحتملين وأيضا هذا الخيار غير واقعي و يصعب تطبيقه لأنه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجة ومفرطة جدا في التفاصيل.

ونتيجة لهذه المشكلة فقد اقترح الباحثون تحديد مستخدم مستهدف وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية، ولكنهم اختلفوا في تحديد هوية هذا المستخدم فمنهم من يرى بأن يكون المستثمر العادي ومنهم من يرى بأن يكون المحلل المالي، وقد اعتمد المعهد الأمريكي للمحاسبين

[1]/ بن زاف لبنى، مرجع سابق ذكره، ص137.

القانونيين (ICAPA) في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يكون محصورا بفئة وحيدة بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير.

وقد استقر الرأي في عالم مهنة المحاسبة على تحديد احتياجات مشتركة للمستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية، وبالتالي يمكن إعداد قوائم مالية ذات غرض عام وفي نفس الوقت تتضمن معلومات ملائمة لهذه الاحتياجات المشتركة مع التركيز على احتياجات ثلاث فئات رئيسية وفق ترتيب للأوليات وهي: الملاك الحاليون الملاك المحتملون والدائنون.

2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.[1]

عند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالقوائم المالية فإن المحاسبين يتبعون العرف المحاسبي أخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية.

إلا أنه هناك عدد كبير من الاستخدامات للقوائم المالية، فقد نستخدم كأساس للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من الأطراف الداخلية ولأجل القرارات الاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية، وكذلك من أجل الأغراض الضريبية وغيرها وتصف مستخدموا القوائم المالية والبيانات المحاسبية من خارج المؤسسة بأن لديهم نطاقا واسعا ومتضاربا من المصالح، ولكل طرف من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم المالية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات، فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج العمال التي حصلت في الماضي، ومنهم من يريد أساسا يبني عليه التقديرات أو التكهنات المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة والمتنافسة.

ومن هذا تبرز أهمية ملائمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأغراض التي تستخدم من أجله، إذ يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو خاصية الملائمة قبل تحديد ما إذا كانت معلومة معينة ملائمة أو غير ملائمة لا بد من أن يحدد أولا الغرض الذي تستخدم فيه إذ أن ملائمة معلومة لمستخدم معين في الغرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل وهذا ما أكد عليه (Shwyder) في تعريفه لخاصية ملائمة المعلومات حيث قال: "تعتبر معلومة ما ملائمة لمستخدم معين، إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين".

وحيث أن الأهمية النسبية تعتبر بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة ثانية.

ويمكن تحديد الغرض الأساسي من المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدموا الكشوف المالية ومن الأمثلة على ذلك:

- تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعه.

[1]/ مرجع نفسه، ص138.

- تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها.
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيها.
- تقييم الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمؤسسة.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تنظيم نشاطات المؤسسة.
- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها[1]

من المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها، وعند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالقوائم المالية فإن المحاسبين يتبعون الممارسة العامة(العرف المحاسبي) آخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية، ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها في:

3-1 **معلومات كمية(مالية):** يمكن تحديد أربع مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين.

3-2- **المعلومات غير كمية(غير مالية):** يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالأرقام (المبالغ النقدية) الظاهرة في الكشوف المالية، إذ أن هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال كشوف مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة.

ويقول هندركسون "تعتبر المعلومات غير الكمية ملائمة والإفصاح عنها مثمرا إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات".

ولا بد من الإشارة إلى أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها سواء في صلب القوائم المالية أو كملاحظات وإيضاحات خارج القوائم المالية تخضع لمجموعة من المبادئ والافتراضات التي تشكل قيودا على نوعية وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

فمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول سوف يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل، كما أن مفهوم الأهمية النسبية مثلا يفرض على

[1]/ بن زاف لبنى، مرجع سبق ذكره، ص139.

المحاسب لدى إعداد القوائم المالية دمج بعض البنود وفقا لاعتبارات أهمها الحجم أو الوزن النسبي للبند، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي القوائم المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي.

إن ملائمة المعلومات للإفصاح عنها مرتبط بمدى فهمها وصلاحيتها لاتخاذ القرارات فهي تتأثر بمجموعة من التغيرات منها مكانة المؤسسة ومركزها المالي ومتطلبات الجهات الرسمية وقوة الاقتصاد القومي،فضلا عن خبرة ومهارة مستخدمي القوائم المحاسبية إلى جانب خبرة وفهم المحاسب الذي يقوم بإعدادها.

وفي النهاية يمكن القول أن كمية المعلومات تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات، في حين أن قيمة المعلومات تمد متخذ القرارات بإقناع كافي عن نتائج القرار، مما يزيد قدرته على قراءة الإفصاح المحاسبي والاستفادة مما يحويه من معلومات.[1]

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يوجد العديد من وسائل الإفصاح وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام هي:[2]

4-1- الإفصاح من خلال القوائم المالية: حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم على سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة كذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة وأصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

4-2- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: مما لاشك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مظلل في حالة حدوث عكس ذلك.

4-3- **الملاحظات الهامشية:** يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية، والتي يجب الإشارة إلى أن الملاحظات الهامشية يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية وبشكل عام يمكن أن تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل:

- الإفصاح عن المعلومات اللاحقة لتاريخ الميزانية؛

[1]/ بن زاف لبنى2019، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2]/ محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**، 2018،ص584.

- الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة؛
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات؛
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

4-4- **الملاحق:** وتشمل الملاحق عن قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومن بين هذه القوائم المالية ما يلي:

- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الأصول الثابتة وطرق الإستهلاك؛
- قائمة المخزون السلعي؛
- قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها؛
- قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

4-5- **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم طرق احتسابها، أو بسبب ظهورها من قبل المستخدمي الغير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان الطريقة المستخدمة للوصول إلى الرقم الظاهر بالقوائم المالية أو لبيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

4-6- **تقرير رئيس مجلس الإدارة:** وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

4-7- **تقرير المراجع الخارجية:** ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقرير.

بقي أن نشير إلى أن غياب السياسات المحاسبية الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي وكذلك تعدد الخيارات المحاسبية لمعالجة نفس الأحداث الاقتصادية أدت إلى اختلاف في الممارسات والسياسات المحاسبية من بينها الإفصاح المحاسبي الأمر الذي نتج عنه صعوبة فهم القوائم المالية وتفسير محتوياتها على المستوى الدولي وأحيانا على مستوى الدولة الواحدة.[1]

5- <u>توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية</u>[2]

حتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، أي أن تتوفر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات ورغم أنه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم المالية مع انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض قوائم مالية ربع سنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملائمة نظرا لأن مستخدم تلك القوائم يستطيع أن يستفيد من هذه المعلومات الربع سنوية للوصول إلى توقعات سريعة.

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص585.
[2] / بن زاف لبنى، مرجع سبق ذكره، ص141.

كما أن إصدار التقارير المالية السنوية في وقتها المناسب ضرورة تؤكد عليها مهنة المحاسبة والتشريعات المالية، حيث أن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أعلنت أن توقيت التقارير هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب.

كما شدد مجلس المبادئ المحاسبية في البيان رقم (04) الصادر عنه بتاريخ 1997 على أهمية عنصر توقيت الإفصاح في النص التالي "يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر وذلك إما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره"

كما يرى مطر أنه يجب الموازنة بين عامل السرعة في توفير الإفصاح من جهة وعامل الدقة واكتمال المعلومات الموضح عنها من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة أن الإفصاح المحاسبي يمكن استخدامه عبر الأنترنت كأداة حديثة لتوفير المعلومات للأطراف المستخدمة للمعلومات المالية، حيث ساهم الانترنت بقسط كبير في تطوير طرق الإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية من قبل المؤسسات إلى جانب تخفيض قدر لا يستهان به الوقت حتى تتاح البيانات لكل الأطراف.

إن تحقيق الغاية من المحاسبة يتوقف على مدى إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، حيث تأخر تقديم القوائم المالية في المواعيد المحددة يؤدي إلى أن تكون غير مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تفقد ملائمتها.[1]

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي

1- السياسات المحاسبية[2]

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

[1] / مرجع نفسه، ص142.

[2] / حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض و التحليل**، جامعة عين الشمس، مصر، 2000،ص54.

2- الأطراف والصفقات الهامة

يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المؤسسة وأطرف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين المؤسسة القابضة والمؤسسة التابعة.

3- الأحداث اللاحقة[1]

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية و إصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة.

وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4- الشكوك حول استمرار المؤسسة

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المؤسسة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية .

5- الالتزامات المحتملة

تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.[2]

المطلب الرابع: تكاليف الإفصاح المحاسبي

وهنا قد يتساءل البعض هل للإفصاح المحاسبي تكلفة؟ إن قرارات الإفصاح تتأثر بالتكاليف المرتبطة بالإفصاح وهي كالتالي:[3]

[1] حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص54.
[2] / مرجع نفسه، ص54.
[3] عبدالمنعم عطا العلول، مرجع سبق ذكره، ص28.

1- **تكاليف التجميع والتشغيل:** وهي التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية، وغالبا ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من شركة إلى أخرى ومن مستخدم إلى أخر وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم المؤسسة ونوع الإفصاح.

2- **التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية:** إذا ما قامت مؤسسة بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع، وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل، فان المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك المؤسسة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة، ولا شك أن هذا النوع من التهديدات قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح.

3- **التكاليف السياسية:** تلعب الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التقليدية للمؤسسات دوراً هاماً في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه المؤسسات أو غير صالحها، فالمؤسسات التي تظهر قوائمها المالية أرباحاً خيالية غالبا ما تكون محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين والجمهور العام، وتتعرض للنقد من هذه الجهات وغالبا ما ينتهي الأمر إلى تعرض هذه المؤسسات لإجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية، وتسمى تلك الإجراءات وما يترتب عليها من التزامات وأعباء بالتكاليف السياسية.

4- **التكاليف المترتبة على التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للشركة**[1]: يعتقد الكثير من المدراء أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للشركة ويحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت المؤسسات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها.

ومن الأمور الحساسة في مجال الإفصاح تلك المعلومات المتعلقة بالبحوث والتطوير وكذا المنتجات الجديدة.

ولاشك أن المؤسسة التي تتفوق على منافسيها في هذين المجالين تواجه أصعب القرارات عندما ترغب في زيادة رأسمالها.

فمن ناحية لا يقبل المستثمرين على المساهمة في الإصدار الجديد إلا إذا قامت المؤسسة بتقديم المعلومات التفصيلية الخاصة بالبحث والتطور أو بالمنتجات الجديدة.

ومن ناحية أخرى فإن توفير تلك المعلومات قد يخدم المنافسين حيث يساعدهم على مراجعة وتوجيه خطط التطوير الخاصة بهم مما يضعهم في موقف تنافسي أفضل.

إلا أنه من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن التقدم العلمي في مجال الحاسبات ونظم المعلومات بالإضافة إلى تعدد مصادر المعلومات قد ساعد المؤسسات على الاحتفاظ بقاعدة غنية لمصادر المعلومات عن كل ما يفعله المنافسين وفي ظل هذه الظروف فإن التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة التوسع في الإفصاح تكون أقل أهمية.

[1]/ عبدالمنعم عطا العلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 28،29.

وبناءاً على ما سبق فإن الفائدة المتوخاة من إفصاح المؤسسات عن بياناتها المالية تتمثل في المصداقية والثقة من قبل المساهمين والذي بدوره يعزز ويقوي نظام الرقابة الداخلية مما يعزز مكانتها في السوق المالي والمنافسة والاستمرارية بالرغم من أن للإفصاح تكاليف سواء قضائية أو سياسية أو ناتجة عن التشغيل والتجميع وغيره.

المبحث الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه الإفصاح المحاسبي

المطلب الأول: أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح

وتتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي:[1]

1- **تعقد بيئة الأعمال:** مع زيادة تعقيد وتعاظم العمليات والأحداث الإقتصادية في بيئة الأعمال، وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقرير مختصر ومن هذه الأحداث الإستئجار وإندماج الأعمال، المعاشات، الإعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة ونتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية.

2- **الحاجة لمعلومات فورية:** فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات الفترية ومعلومات حالية تنبؤية كما أن هيئة سوق المال أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبيين.

3- **المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة:** حيث تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشأت الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الإقتصادي تجنبا لحدوث أزمات مالية مثل أزمة مؤسسة الطاقة الأمريكية(انرون).[2]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح

إن عملية الإفصاح المحاسبي ليست عملية عشوائية بل توحيد العديد من العوامل التي تتداخل فيما بينها لتخرج بمحددات من شأنها أن تأثر على عملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية وتبرز هذه العوامل من خلال عوامل البيئية السائدة في كل دولة من عوامل اقتصادية، سياسية، مالية، ثقافية ودرجة مستوى التعليم، بهذه الدولة إضافة إلى اختلاف المؤسسات فيما بينها من حيث النشاط والحجم ومصادر التمويل، خاصة الشكل القانوني، وأهم المحددات الرئيسية لنوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لاشك أن طبيعة احتياجات المستخدمين بأنواعهم للقوائم والتقارير المالية تختلف أولا فيما بينها، ثم ثانيا تختلف على المستوى الدولي حسب طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي في كل دولة، في العموم حدد Foster مجموعة الأطراف التالية من المهتمين بالمؤسسات:[3]

- **المساهمون الحاليون والمرتقبون:** هم بحاجة إلى معلومات لا تخاد قرارات بشأن بيع حقوق الملكية في المؤسسة أو الاستمرار في حيازتها أو استردادها، حيث أنهم بحاجة إلى معلومات وتوضيحات تساعد في تقييم التدفقات النقدية إلى جانب معلومات تتعلق بإجراءات التوزيعات وقرارات مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وتقييم أداء الشركة.

[1]/ بن زاف لبنى، مرجع سبق ذكره، ص52.
[2]/ مرجع نفسه، ص53.
[3]/ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص586.

- **المقرضين والمحولين:** يجب أن توفر التقارير والقوائم المالية معلومات بإقراض والسندات والضمانات حيث من خلال هذه المعلومات يتم الحصول على بعض المؤشرات بشأن:[1]

- الفترة التاريخية على تولد الدخل.
- القدرة التاريخية للمؤسسة لتغطية المخاطر التي تتخللها وسداد الفوائد الدورية والقروض الممنوحة في التواريخ المحددة.

- **الزبائن "العملاء" والعمال:** توفر المعلومات المقدمة مؤشرا لمدى استمرارية الشركة في تقييم الأجور لعمالها، وتقديم السلع لزبائنها، وتوريد السلع والخدمات من مورديها.
- **الحكومة ووكلائها التنظيمية:** تسعى الجهات الحكومية للحصول على معلومات حول قدرة المؤسسة على إستغلالها لموردها المستثمرة والمقترضة فمن جهة تكون شريك وقد تكون من جهة أخرى ممثلة في هيئة الضرائب.

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فإن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في "المستثمرين الحاليين والدائنون(الحاليون والمتوقعون) والعمال والاقتصاديون ومصالح الضرائب، في حين يتمثل المستخدمون الرئيسيون في الدول النامية وذات الاقتصاد المركزي في الحكومة.

ونجد أن عولمة الأنشطة التجارية والاستثمارية كان لها الدور الأساسي لتوزيع الإفصاح حيث ألزمت المؤسسات بزيادة الإفصاح ونوعيته، إذ أصبحت المؤسسات خاصة منها المساهمة مطالبة بالإفصاح ليس أمام المستثمرين والمقرضين فقط بل امتد ذلك ليشمل المستهلكين والموردين والعمال واتحاداتهم وهو ما فرض على المؤسسات تقديم معلومات أكثر لخدمة أغراض كل هذه الفئات.

2- **الجهات المسئولة عن وضع معايير الإفصاح:** تختلف معايير الإفصاح حسب مدخل التنظيم المحاسبي المتبني من طرف كل دولة، فالدولة التي تتبنى المدخل القانوني نجد فيها أن خطة المحاسبية الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية وهي مدارة من مجلس وطني يكون تابع للحكومة.

أما الدول التي تتبنى المدخل المدني فإن المنظمات وهيئات تداول الأوراق المالية تلعب دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره [2]

3- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح ومن أمثلة هذه المنظمات:[3]

---

[1]/ طلية أميرة، **أثر الإفصاح المالي المحاسبي على القيمة السوقية للسهم**، مذكرة ماجستير، تخصص الإقتصاد والمناجمنت، جامعة منتوري، قسنطينة،2009،ص88.

[2]/ طلية أميرة، مرجع سبق ذكره،2009،ص89.

[3]/ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص590.

3-1- **الجمعية الاقتصادية الأوروبيةEEC:** تنظم هذه المنظمة مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي حيث أصدرت هذه الجمعية سلسلة من التوجيهات تتعلق بالإفصاح، هذه التوجيهات لا تمثل قوانين بالدول الأعضاء ولكنها عبارة عن ORDERS للدول الأعضاء لمحاولة تكييف قوانينها بما يتلائم وما تصدره هذه الجمعيات من توجيهات.

3-2- **منظمة الأمم المتحدةUN:** نشأة سنة1976 كان ولا يزال لهذه المنظمة الأثر الكبير على الإفصاح على المستوى الدولي من خلال مؤسساتها، حيث تم تكليف جمعية من الخبراء متمدرسين عددهم 34 في مجال المعايير المحاسبية الدولية والذين قدموا بدورهم تقريرا حول هذه المعايير بما فيها معايير الإفصاح في عام 1977 والذي طرأت عليه عدة تعديلات بعد هذا التاريخ خاصة فيما يتعلق بقابلية مقارنة المعلومات المفصح عنها.

3-3- **الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC:** هي منظمة مكونة من هيئات عالمية، وتضم أكثر من 124هيئة محاسبية من 91 بلد ويختص هذا الاتحاد بتنظيم أعمال التدقيق و المراجعة الخاصة بالقوائم المالية ومدى تطابقها مع المعايير المحاسبية الدولية.

3-4- **لجنة المعايير الدولية IASC:** تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن العديد من دول العالم حيث يصل عدد الأعضاء بهذه المنظمة إلى ما يزيد عن 100 دولة، وقد قامت هذه اللجنة بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية لفهم الأسس التي أعدت عليها هذه القوائم وتضييق هذه الاختلافات وتسهيل عملية المقارنات، هذه المنظمة لا تملك قوة الإلزام ولكن الامتثال لمعاييرها يتم من خلال إقناع الدول والمؤسسات الدولية بأهمية الامتثال إلى هذه المعايير الصادرة عنها.

المطلب الثالث: معوقات الإفصاح المحاسبي[1]

يتم الوصول للمستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر هذه المعلومات، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل:

- مساعدة المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.
- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العالمية مما يزيد التكاليف المترتبة على المنشأة، حيث أن إتاحة الكثير من المعلومات قد يؤدي بالاتحادات العمالية إلى المطالبة بزيادة الأجور نتيجة ارتفاع الأرباح وتوزيعها، كما أن الإفصاحات الإضافية في هذا المجال قد تؤدي إلى الاستفادة من هذه المعلومات من

قبل اتحادات العمال في سعيها لتحسين موقفها التساومي ضد مصلحة المؤسسة أو المساهمين؛

[1]/ محمد العيد عمارة، فتحي لدغم، **معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد01،2020،ص 391-392.

- تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير واستعمال البيانات المحاسبية المفصح
عنها؛
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من نشرها في التقارير الدورية؛
- عدم إلمام المؤسسة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات؛

ويرى بعض الباحثين أن الإفراط في عملية الإفصاح قد تضر بمصلحة المؤسسة وبمصلحة الكثير من المستفيدين وفي هذا انتهاك لسرية بعض المعلومات، واختراق المنافسين لمعلومات سرية عن المؤسسة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.

كما أن عدم قدرة بعض المستثمرين على فهم السياسات والإجراءات المحاسبية، وكذلك المصادر البديلة التي تزود متخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية بالمعلومات بتكلفة أقل من قيام المؤسسة بنشرها كلها عوامل تعيق عملية الإفصاح في القوائم المالية، كما أن افتقار المؤسسة لمعرفة حاجات المستثمرين والفئات المختلفة المستخدمة للقوائم المالية يؤدي إلى وجود فجوة بين معدي المعلومات ومستخدميها في تحديد أهميتها وقيمتها، هي أيضا عامل من العوامل المعيقة لعملية الإفصاح.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الإفصاح يعتبر من القضايا الهامة، وذلك لما له من تأثير على المعلومات المحاسبية ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي القوائم المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للقوائم المالية التي تظهرها.

إن الإفصاح المحاسبي له اثر ايجابي على المعلومات المحاسبية، لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية أهمها الملائمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها.

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان في المؤسسات، كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسات وعلى المستوى القومي للإقتصاد القومي.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السبب في بروز موجة الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها المحلية بسبب انخفاض الادخارات في تلك البلدان ونقص المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية، صعوبة الحصول على اقتراض الخارجي.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذا النوع من الاستثمار تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر معوقاته، مميزاته وعيوبه.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي وإن كان مصطلح شائعا وكثير التداول، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومة الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ثم سيتم التعرض لمختلف مراحل تطوره، بإضافة إلى أهم أشكاله.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالاستثمار المباشر وقبل التطرق إلى تعريفه لابد من التعرف على الاستثمار الأجنبي بصفة عامة.

1- تعريف الإستثمار الأجنبي

يعرف الاستثمار الأجنبي أو الدولي بأنه" إستثمار الشركات أو الأفراد في أصول حقيقية أو مالية خارج بلادهم، إذ أنه كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الإستثمار في دول أخرى سعيا منهم وراء تحقيق أهداف معينة".[1]

كما يعتبر بأنه" استخدم للأموال الفائضة في الأسواق الأجنبية خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم، مهما كان نوع هذه الاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة، فردية أو جماعية".[2]

مما سبق يمكن القول بأن" الاستثمار الخارجي هو استخدام لرؤوس الأموال ومختلف الموارد الإقتصادية خارج حدود الوطن بهدف تحقيق فوائض مالية".

يتميز الاستثمار الخارجي عن المحلي ببعض الخصائص منها:[3]

- المرونة في إختيار أدوات الاستثمار، بسبب تنوعها من حيث العائد والمخاطرة.
- التعامل بكافة أدوات الاستثمار، حيث تتميز الأسواق المتطورة بالإنتظام والتخصص والنمو.
- توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين، فالتعدد النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار، يؤدي إلى ذلك.
- توفر المعلومات الكاملة للمستثمر والأرضية المناسبة لإتخاد القرارات، بسبب استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإتصال الحديثة.
- الإعتماد على آراء الخبراء والمحللين والمؤسسات المتخصصة في إختيار أدوات الاستثمار المربحة
- ارتفاع درجة المخاطر بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة.
- عدم الحصول على العوائد الإجتماعية المتمثلة في تعزيز الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني.

---

[1]/ قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:351.
[2]/ دريد كمال ال شيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار الباروزي للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص: 42.
[3]/ مرجع نفسه، ص: 43-44.

2- **أهداف الاستثمار الأجنبي**[1]

يقوم الاستثمار الخارجي على طرفين رئسيين وهما الدولة المضيفة من جهة والمستثمر الخارجي من جهة أخرى، حيث يرتبط هذان الطرفان بالمصالح المشتركة المرتبطة بالمشروع الذي يسعى فيه كل طرف إلى تحقيق بعض من المكاسب على المدى البعيد والمتوسط.

2-1- **أهداف الدولة المضيفة للاستثمار**: تتمثل فيما يلي:

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والفنية والتكنولوجية للشركات الخارجية؛
- المساهمة في خلق علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات وتحقيق التكامل الإقتصادي بها؛
- توسع الإقتصاد بالزيادة في المداخيل العمومية، خلق مناصب شغل وزيادة الناتج الداخلي؛
- تحسين ميزان المدفوعات بالتأثير على حركة المبادلات التجارية، الخدماتية وحركة رؤوس الأموال؛
- الحفاظ على استقلال الإقتصاد الوطني ومحاولة تحقيق السيادة الإقتصادية والسياسية؛

2-2- **أهداف المستثمر الأجنبي:** يسعى المستثمر الخارجي إلى الأهداف الآتية:

- محاولة تعظيم الأرباح وتجنب المخاطر الاستثمارية في محيط واحد؛
- الاستفادة من الموارد الطبيعية والحوافز الضريبية والجمركية التي تقدمها الدول المضيفة؛
- الدخول في أسواق دولية جديدة والإستفادة من مزايا حجم السوق؛
- الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة لتخفيض تكاليف الإنتاج؛
- التحسين من المزايا النسبية والمراكز التنافسية ومن ثم تعظيم الأرباح.

ويسعى كل طرف للحصور على هذه الأهداف في ظل توقعات معينة، مما يتسبب في خلق مايسمى ب "فجوة عدم التطابق"، حيث أن حجم الفجوة لا تتوقف على نوع وطبيعة الأهداف فقط، وإنما تصل إلى درجة الفهم المتبادلة لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أخذ مصطلح الاستثمار الخارجي المباشر اهتماما كبيرا وبعدا استراتيجيا في الدرسات الاقتصادية الحديثة، من خلال العديد من الكتابات والدراسات التي تشرح آليات هذا النوع من التمويل الدولي.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

ليس هناك تعريفا متفق عليه لاستثمار الأجنبي(الخارجي) المباشر لذا نحاول في هذا الجزء أن نتناول تعريفات مختلفة للوصول إلى تعريف شامل، حيث نذكر في البداية تعاريف بعض المؤسسات الدولية التي اهتمت بموضوع الاستثمار الأجنبي ثم نتطرق إلى تعاريف بعض الاقتصادين.

[1]/ حساني بن عودة، **أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، أطروحة ماجيستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2011، ص8-9.

يعرف الاستثمار الخارجي المباشر على أنه: " عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة، وتوسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي أم لامتلاكه أسهم إحدى المؤسسات، مع إكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه، ويرافق هذا الاستثمار انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقياه بعماليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف".[1]

تعرف **المنظمة العالمية للتجارة(OMC)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) باستخدام اصوله في بلدان اخرى تكون هي البلد المضيف لهذه الاستثمارات وذلك قصد تسييرها".[2]

ويعرفه **صندوق النقد الدولي** بأنه:" ذلك الاستثمار الذي يجري بهدف الحصول على فوائد مستمرة في مؤسسة تمارس نشاطها في إقليم اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي، وبالشكل الذي يمكن هذا الأخير من الحصول على حق اتخاد القرار الفعلي في تسيير المؤسسة، أو عن طريق امتلاك كل أو جزء من رأس المال الخاص بهذه المؤسسة"[3] ، فحسب تعريف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي يأخد أربعة أشكال منها:

- إنشاء مؤسسة جديدة، أو توسيع الطاقات الإنتاجية للمؤسسة التابعة للمستثمر الأجنبي؛
- مساهمة المستثمر الأجنبي محددة بنسبة 10%أو أكثر من رأسمال المشروع الموجود؛
- التدفقات المالية بين المؤسسة الأم وفروعها تتم في شكل قروض؛
- إعادة استثمار الأرباح إلى الخارج.

في حين تبنت **منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(O.C.D.E)** تعريفين فالأول هو: " تحرير حركة رؤوس الأموال وذلك بهذف تحرير مطلق لحدود العمليات، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة من أجل تطبيق فعلي في تسيير المؤسسات، وهذا لا يتم إلا بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع.... إلخ؛
- المساهمة في مؤسسة جديدة قائمة من قبل؛
- تكون طبيعة القرض هنا طويلة المدى (5سنوات أو أكثر).

أما التعريف الثاني فهو:" كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة كل مجموعة من الأشخاص الطبيعين الذين لديهم علاقة تربطهم فيما بينهم، كل حكومة كل مجموعة من المؤسسات التي تمتلك الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة

---

[1]/ وسيلة بوراس، **مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2020، ص:135.

[2]/ سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، وهران2016، ص:25.

[3]/ بوالعجين فايزة، **دور الإلتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تجارية، سطيف،2022، ص:5-6.

استثمار مباشر، ويعني كذلك فرع أو مؤسسة فرعية تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير البلد الذي يقيم به المستثمر الأجنبي".[1]

كما عرفه **البنك الدولي** على أنه:" استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا10 %من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".[2]

إلى جانب التعاريف العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف المنظمات الدولية يوجد تعاريف مهمة لباحثين اقتصاديين التي ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه ومن بينها:

حسب **الدكتور عبد السلام أبو قحف:**"الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني أو السيطرة الكاملة عليه، فضلا عن قيامه بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[3]

أما **رايموند برنارد** فقد اعتبره "وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك عن طريق مساهمة رأس مال المؤسسة في مؤسسة أخرى عن طريق انشاء فرع لها في البلد المضيف أي خارج البلد الأصلي للشركة الأم، أو قيام بمؤسسة جديدة رفقة شركاء اجانب في بلد اخر".[4]

كما عرفه المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "كل التدفقات المالية الواردة إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزة من الملكية في مؤسسة أجنبية، بشرط أن يكون للمقيمين في البلد المستثمر (عادة المؤسسات) حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، وقيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى".[5]

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على مشروعه في الخارج فإن استثماره يعد استثمارا مباشرا، وإذا كان لا يملك السيطرة على المشروع فإن استثماره يسمى استثمارا غير مباشر.[6]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم خارج الموطن الأصلي للمستثمر.

---

[1]/ سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، سطيف،2010، ص18.

[2]/ مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، سيدي بلعباس، 2020، ص4.

[3]/ وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص136.

[4]/ سي عفيف البشير، مرجع سبق ذكره، ص24.

[5]/ حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص:10.

[6]/ نزيه عبد المقصود، **الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي**، ط1، الإسكندرية، 2007، ص31.

- يكون المستثمر الأجنبي مالكا للمشروع كله (استثمار مملوك ملكية مطلقة)، أو مشتركا فيه بحصة لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع (مشروع مشترك)، وبالشكل الذي يخول له الحق في الإدارة والتنظيم والرقابة على هذا المشروع.
- يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أفراد أو مؤسسات أو أعمال عامة أو خاصة.
- يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقات رؤوس الأموال التي تتم بين الدول، ويعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية والتسويقية وغيرها.

2- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، إذ لطالما أصبح النوع الأكثر تفضيلا من طرف الدول سواء المتقدمة منها والنامية في السنوات الأخيرة نظرا لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:[1]

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاح.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر التغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛
- تميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل؛
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية)، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛

[1]/ مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص:9-10.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا على الاستثمار المحفظي كونه أكثر استقر ار وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصاديات المضيفة كالتغيرات في أسعار الفائدة وسعر الصرف والتقلبات في أسعار الأسهم.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الإزدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فترة قيام الثورة الصناعية في أوئل القرن التاسع عشر، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة وماصاحبه من زيادة في حجم ونوعية المنتجات إلى إتساع التجارة وإلى فتحالطريق لتدفق الاستثمارات إلى خارج أوربا.

ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية ويمكن حصرها في المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى: من 1800إلى 1914[1]

وهي فترة إزدهار الاستثمارات الأجنبية، حيث كانت الاستثمارات قبل 1914 في أوسع مظاهرها نتيجة لعدة أسباب نذكر منها:

- انخفاض الأخطار المصاحبة للنفقات؛
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛
- ثبات أسعار الذهب في ظل قاعدة الذهب؛
- حرية حركة رأس المال والتجارة.
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية وخاصة في الفترة1870-1914 أصبحت حركة رؤوس الأموال لهت حقيقة دينامكية مع فتح الأسواق والإهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد كانت معظم أو جل هذه الاستثمارات أوربية المنشأ وعلى رأسه بريطانيا، فقد عرفت هذه المرحلة تواجدا وسيطرة من طرف المملكة البريطانية وكانت في مقدمة البلدان المصدرة للاستثمارات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1]/ أميرة بحري، **الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الإقتصادي**، مذكرة دكتوراه، اقتصاد مالي، علوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص7.

الجدول رقم(2-1): توزيع اجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة1913 الوحدة: مليار دولار.

البلدان المستثمرة	المبلغ	النسبة المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبرايطورية اليابانية 47% الولايات المتحدة 20% أمريكا اللاتينية 20 % أوربا 6%
فرنسا	5.8	19.3	أوروبا 61% روسيا16% الإمبراطورية الفرنسية9%
ألمانيا	6	13.7	أوربا الوسطى 53% أمريكا اللاتينية 16% أمريكا الشمالية 15%
الولايات المتحدة	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية.
دول مختلفة منها: بلجيكا هولندا سويسرا	7.5 2 2 1.5	17.3 - - -	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا أوربا أوروبا
المجموع	40.8	%100	

المصدر: / أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الإقتصادي، مذكرة دكتوراه، اقتصاد مالي، علوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص8.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بريطانيا تمتلك أكبر نسبة والتي تقدر ب42 % من إجمالي الاستثمارات الصادرة سنة1913.

2- <u>المرحلة الثانية: من 1915إلى 1945.</u>[1]

وهي فترة مابين الحربين وهي أيضا فترة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها مايلي:

[1]/ أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص9.

- ظروف الحرب وعدم الإستقرار السياسي والاقتصادي؛
- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الاقراض الخاص؛
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب؛
- ركود التجارة؛
- أزمة الكساد الكبير.

وقد كانت ألمانيا أكبر الخاسرين في هذه الفترة حيث خسرت كل ممتلكاتها تقريبا، كما خسرت بريطانيا ربع ثروتها.

3- المرحلة الثالثة: من1945 إلى 1978.[1]

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة السيادة الأمريكية، فقد تحولت الدول الصناعية إلى دول استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وشهدت سنوات الستينات والسبعينات تطورا ملحوظا في حجم الاستثمار الأجنبي، فحسب المعطيات المقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفع مخزون الاستثمارات الدولية مابين 1960-1978 من 66 مليار دولار إلى380 مليار دولار، كما تميزت هذه الفترة بظهور هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي، صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية.

لقد استمر معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الارتفاع وبعدما كانت بؤيطانيا هي الرائدة في هذا النوع من الحركات لرؤوس الأموال، تجاوزتها الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح على هذا أول بلد مستثمر في الخارج.

أما على مستوى الدول المضيفة فنلاحظ كذل أن الوضعية تطورت إذ على غرار الفترات السابقة التي عرفت اتجاه الاستثمار الأجنبي نحو البلدان النامية، حدث العكس في هذه المرحلة، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى 30% تقريبا من إجمالي المخزون في الفترة 1960-1970، في حين استقطبت البلدان المتطورة 65% من إجمالي التدفقات للاستثمار الأجنبي.

وتزامنت هذه الوضعية مع التطور الهيكلي في الاستثمارات، حيث وجهت الشركات البريطانية والأمريكية استثماراتها المباشرة في الخارج نحو الأنشطة الصناعية ففي سنة1960 تم إنجاز أكثر من ثلث الاستثمارات المباشرة من أصل أمريكي وبريطانيا في قطاع الصناعة، مقابل ربع الاستثمارات عام 1938، بالإضافة إلى ذلك نجد أيضا الاستثمارات في القطاع البترولي، خاصة عمليات التحويل والتكرير.

وفي نهاية 1970 تغيرت كذلك الوضعية بالنسبة للدول النامية، وبعدما اعتبرت هذه الأخيرة دول مستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، أصبحت بلدان مستثمرة، حيث ظهرت مجموعة من الدول النامية مثل الأرجنتيت، كوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج، والتي اتجهت نحو البلدان المجاورة.

[1]/ مرجع نفسه، ص9-10.

4- المرحلة الرابعة:1980 إلى1990 [1]

في هذه الفترة حدث تحويل كبير من مصادر التمويل الدولية للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين إكتسب التمويل من مصادره الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات، وحل محل المعونة الرسمية والإقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.

والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لكل البلدانالمتقدمة والنامية خلال الفترة1980-1990.

الجدول رقم(2-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من 1980-1990. الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدان المتقدمة	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدان النامية
1980	46 575.8	7 469.4
1981	45 511.8	24 003.8
1982	31 681.6	26 353.8
1983	32 680.6	17 539.3
1984	39 236.6	17 559.0
1985	41 662.7	14 164.7
1986	70 628.6	15 793.6
1987	114 842.0	21 791.0
1988	133 581.3	30 490.3
1989	166 529.7	31 099.6
1990	170 203.0	34 662.0

المصدر: / أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الإقتصادي، مذكرة دكتوراه، اقتصاد مالي، علوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص11.

نلاحظ من **الجدول(2):** أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر شهدت نموا متسارعا خلال الفترة مابين1982-1990.

[1] أميرة بحري، مرجع سق ذكره، ص11.

5- المرحلة الخامسة: من 1990 إلى 2007[1]

امتازت هذه الفترة بنمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملحوظة خلال الفترة 1993-1995 حيث وصلت في المتوسط إلى 249.5مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ 24% في المتوسط خلال نفس الفترة، مقارنة مع مطلع التسعينات حيث بلغ المتوسط السنوي للتدفقات 117.3 مليار دولار.

وترجع أسباب انخفاض معدل النمو السنوي لتدفقات هذا الاستثمار في بداية التسعينات إلى حالى الكساد وتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي.

ويمكن القول أن سنة 1995 مثلت أحسن سنة سجل فيها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بزيادة قدرة بحوالي 40% مقارنة مع سنة 1994، حيث بلغ مقدار التدفق 315 مليار دولار، فحسب إحصائيات الانكتاد، استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حتى 400 مليار دولار عام 1997، إذا استثمرت الدول المتطورة في الإجمالي 359 مليار دولار أي بزيادة قدرها 27%مقارنة مع سنة 1996، واستقطبت 233مليار دولار وقد بلغ المخزون الإجمالي حوالي 35000مليار دولار.

ويمكن إرجاع تلك الزيادات إلى:

- زيادة حاجة بلدان العالم إلى التمويل الخارجي مقابل تناقص معدل الإدخار العالمي إضافة إلى الانخفاض في مصادر التمويل الأخرى وخصوصا باتجاه البلدان النامية؛
- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي، حيث تبنت معظم هذه البرامج تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي؛
- اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة للمؤسسات الدولية النشاط؛
- تنامي نشاط الاندماج والتملك وخاصة عمليات عبر الحدود؛
- تزايد عدد المؤسسات متعددة الجنسيات باعتبارها الجهة الناقلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومع بداية القرن 21 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من التذبذب، ففي عام 2000وصل حجم الاستثمار الأجنبي الوارد في العالم إلى أعلى معدلاته وقد قدر ب1388 مليار دولار، والاستثمار الاجنبي الصادر ب 1186.8دولار، ومنذ ذلك التاريخ والتدفقات تشهد تراجعا.

ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدم ملائمة قوانين الاستثمار القديمة في معظم الدول، وأيضا ما جرى من أحداث 11سبتمبر 2001 التي أثرت على العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والبلدان الأخرى عامة، وأيضا ظهور أزمة فقاعات مؤسسات الأنترنت آواخر القرن العشرين وطلع الألفية الثالثة.

[1]/ أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

أما عن سنة 2005 فقد شهد الاقتصاد العالمي نموا سريعا يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذا بلغ هذا التدفق حوالي 916مليار دولار محققا قفزة نوعية بنسبة 28.9% بالمقارنة كع سنة 2004 والذي بلغ مقدار لتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 710مليار دولار، وهذا راجع إلى متانة النموالاقتصادي، وزيادة حجم صفقات التملك والاندماج، بالإضافة إلى قدرة الشركات عللى الاختيار الدقيق والقدرة على تسديد القروض الضخمة، وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال الدولية.

في كل من سنة 2006،2007 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في الدول المتقدمة 857.5 مليار دولار، 1924 مليار دولار على التوالي لتحقق بذلك أرقاما قياسية.

6- المرحلة السادسة: من 2008 إلى 2014[1]

إن تطور النظام الإقتصاد العالمي يعد من العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تباطؤ هذا النمو نتجية للأزمة المالية العالمية بكل أسوق الدول المتقدمة أقل قدرة على إجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم، مما قلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وإن اقتصاديات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالميا.

الجدول رقم(2-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة في البلدان المتقدمة من 2008-2014.

الوحدة مليون دولار

السنوات	الاستثمارات الأجنبية الصادرة من البلدان المتقدمة	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدان المتقدمة
2008	1 359 549.9	787 760.8
2009	819 604.9	652 306.2
2010	963 209.7	673 199.0
2011	1 156 137.0	827 350.7
2012	872 861.3	678 729.9
2013	833 629.6	696 853.5
2014	822 826.3	498 761.7

المصدر: / أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الإقتصادي، مذكرة دكتوراه، اقتصاد مالي، علوم الاقتصادية،جامعة باتنة، الجزائر، 2017،ص15.

ومن ملاحظة الجدول نجد أنه في سنة 2008، اختلف الأمر في اتجاهات تدفقات الاستثمار بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية انخفاظا واضحا.

[1] أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير الدراسات والأبحاث الإقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تصنيفها حسب معيار الملكية وحسب معيار القطاع الذي تنتمي إليه أو حسب الدافع من ورائها، لكن أكثر الأنواع شيوعا، بغض النظر عن المعيار المعتمد هي:

1- الاستثمار الأجنبي المشترك

يري الاقتصادي **كلودي** أن الاستثمار الأجنبي المشترك، هو مؤسسة أعمال أجنبية، يمتلكها ويشارك في إدارتها طرفان (طبيعان أو معنويان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة عامة. كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك أيضا، على أنه مؤسسة أجنبية تتولى عمليات إنتاجية أو تسويقية في دولة أجنبية، ويكون أحد ملاكها مؤسسة دولية، تمارس فيها حق الإدارة، لكن بدون السيطرة الكاملة عليه.[1]

وعموما، يشتمل الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك على الخصائص التالية:

أ/ هو استثمار طويل الأجل؛

ب/ يعقد بين طرفين، أحدهما وطني والآخر أجنبي؛

ج/ قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

د/ لا تتطلب المشاركة في هذا النوع من الاستثمارات دخول كل طرف شريك بحصة من رأس المال، فقد يقدم أحد الطرفين فقط المعلومات أو الخبرة، أو العمل التكنولوجي، بشرط اشتراكه مع الطرف الآخر في إدارة المشروع، وهذا هو أساس التفرقة مابين مشاريع الاستثمار الأجنبي المشترك المباشر.[2]

من خلال هذه الخصائص يتضح لنا أن هذا النوع من الاستثمار يساهم أيضا في نقل التكنولوجيا والخبرات وتكوين رأس المال البشري، نقل التقنيات الإدارية والتنظيمية الحديثة، وتنمية القدرات الإدارية للمدراء المحليين، وخلق فرص جديدة للعمل في الدول المضيفة.الآخر في إدارة المشروع، وهذا هو أساس التفرقة مابين مشاريع الاستثمار الأجنبي المشترك المباشر.

ومن جهة أخرى، قد يواجه المستثمر الأجنبي بعض المخاطر في حالة دخوله كشريك في أحد المشاريع المشتركة مع أحد الأطراف الوطنية، فإذا كان هذا الأخير متمثلا في شخصية معنوية عامة، فمن الممكن جدا أن يضع شروطا وقيودا على عمليات التوظيف، والتصدير وتحويل الأرباح المتعلقة بالمستثمر الأجنبي إلى البلد الأم، الأمر الذي قد يتنافى مع الأهداف المستثمر الأجنبي، كما قد تتعارض مصالح الطرف الأجنبي مع الطرف الوطني، مما يأدي إلى خلق مشاكل إدارية تأثر سلبا على السير العام للمشروع.

كما قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى فصل الشراكة مع الطرف الأجنبي، الأمر الذي قد يهدد بقاء واستقرار المستثمر الأجنبي داخل السوق المحلية في الدولة المضيفة.

---

[1]/ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة**، الاسكندرية، مصر، سنة، 2000، ص15-20.

[2]/ محمود يعقوبي، توفيق تمار، **أثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثرها على الإقتصاديات والمؤسسات، حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 20-22نوفمبر 2006.

2- الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يكون فيه المستثمر الأجنبي هو المشرف والقائم بإدارة المشروع لكونه يمتلك مجموع لرأس مال المؤسسة أو المشروع الإستثماري ،ويعتبر من الأنواع المفضلة لدي المؤسسات المتعددة الجنسيات ،التي تقوم بإنشاء فروع لها لقيام بنشاط إنتاجي تسوقي أو خدماتي بالدولة المضيفة، والتي لاتحبد أغلبيتها الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، بحيث تقدم الدولة المضيفة مجموعة من الحوافز من أجل الحصول على مايقابلها من تنمية إقتصادية في المدى القريب وتنمية إجتماعية في المدى البعيد، أما المستثمر الأجنبي فيقدم مجموعة من الموارد المالية والتكنولوجية والفنية بهدف تعظيم الربح وفتح أسواق جديدة.[1]

3- مشروعات عمليات التجميع

تتمثل عمليات ومشروعات التجميع في إتفاقية مبرمة مابين الطرف الأجنبي والطرف الوطني(خاص وعام)، يتم بوجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. في معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلى للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين، والصيانة ...والتجهيزات الرأس مالية بمقابل عائد مادي يتفق عليه. ويمكن أن نأخد هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي، وتلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من الإستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لذى الدولة المصنعة لقطع المكونة للمنتج النهائى، أو لكبر السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل أسرع . [2]

4- الشركات متعددة الجنسيات[3]

يقصد بالشركة متعددة الجنسية تلك المنظمة التي تسيطر أو تراقب مؤسسات أو أصول مادية ومالية في دولتين على الأقل وفي إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة. وتعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها "تلك المؤسسات التي تسيطر على الأقل على وحدة إنتاجية في الخارج،"وهناك من يعرف المؤسسة متعددة الجنسيات على أساس المقارنة بين العمليات الأجنبية للمؤسسة مقارنة بمجموع العمليات الإجمالية لها، وهذه النسبة تحسب من خلال التقارير المحاسبية الداخلية للؤسسة والمتعلقة بالمبيعات والأصول والعمالة. فإذا بلغت هذه النسبة حدا معينا يتراوح بين 20%و30 % أمكن القول بأن الشركة متعددة الجنسية.

كما يمكن اعتبارها كل مؤسسة تمارس رقابة مباشرة أو غير مباشرة على الأصول المملوكة من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات تنشط في بلدان مختلفة عن البلد الأم.

ويطلق على المؤسسة التي تمارس الرقابة المؤسسة الأم والتي يكون جزء أو كل أصولها تحت رقابتها يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

---

[1]/ بوالعجين فايزة، مرجع سبق ذكره ،ص8- 9.

[2]/ مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] / جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، اطروحة دكتوراه، إقتصاد التنمية، علوم اقتصادية،جامعة باتنة، الجزائر،2015،ص30،31.

- **مؤسسة تابعة:** عندما تراقب المؤسسة الأم أكثر من 50 %من حقوق التصويت لمؤسسة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- **مؤسسة مساهمة:** عندما تراقب المؤسسة الأم أكثر من10%وأقل من 50 %من حقوق التصويت لمؤسسة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- **مؤسسة منتسبة:** عندما تراقب المؤسسة الأم 10 %كحد أدنى من حقوق التصويت لمؤسسة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- **الفرع:** هو مؤسسة غير مساهمة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الشركات متعددة الجنسيات هي كل شركة تملك القدرة على تحريك ونقل عناصر الإنتاج المتاحة لديها وتوزيع أنشطتها الإنتاجية عبر مجموعة من الدول وجعل نشاطها الخارجي يشكل نسبة مهمة من نشاطها الإجمالي في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة مستغلة في ذلك خصائصها الداخلية لغزو الأسواق الدولية.

5- الإستثمار في المناطق الحرة

هو نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية يعد في مناطق جغرافية موسومة بحدود نظامية، يكون لها مداخل ومخارج مراقبة من طرف مصالح الجمارك الوطنية، يمارس فيها المستثمرون نشاطات صناعية وخدماتية.

حيث يتلقى الاستثمار داخل هذه المناطق على العديد من المزايا والإعفاءات، وتسعى الدولة من خلالها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القواعد التصديرية.

كما تشتمل هذه المناطق على العديد من الايجابيات منها مزايا اللاجبائية، اللابيروقراطية، الشمولية، المساواة، كما تشمل المناطق الحرة ثلاث أنواع وهي المناطق الحرة التجارية، الصناعية، والمناطق الحرة البنكية.[1]

[1]/ حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص14.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد التطرق إلى أهم أهم الاشكاليات المتعلقة بالستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في مفهومه وكذا تطوره ...إلخ، سيتم فيما يأتي عرض أهم التفضيلات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة أهم النظريات المفسرة له، ومحدداته بالإضافة إلى أهم الدوافع الموجهه لاستقطابه.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان الإهتمام كبيرا بالاستثمار الأجنبي قديما وحديثا، حيث قامت عدة نظريات بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ودوافع الشركات الأجنبية للاستثمار خارج الحدود، وسنتطرق إلى هذه النظريات التقليدية والحديثة.

1- النظريات التقليدية

حاول الكثير من المفكرين في بداية القرن الماضي، إعطاء تفسيرات لأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنعرض بعض هذه النظريات.

1-1- النظرية الكلاسيكية[1]

يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية، أن الاستثمار الأجنبي لا يخدم مصالح البلد المضيف بقدر مايخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر في البلد المضيف، ذلك أن المستثمر الأجنبي يأخذ أكثر مما يعطي، فالاستثمار الأجنبي يكون من البلد الغني إلى البلد الفقير، وهذا يعني انتقال رؤوس الأموال من البلد الذي تكون إنتاجية رأس المال فيه أقل إلى البلد الذي تكون فيه إنتاجية رأس المال أعلى.

كما ترجع هذه النظرية أسباب الاستثمار الأجنبي إلى إختلاف تكاليف عناصر الإنتاج بين الدول، مما يدفع المستثمر الذي تكون تكاليف عناصر الإنتاج في بلده أقل من تكاليف عناصر الإنتاج في الدولة المضيف، إلى إقتحام سوق الدولة المضيفة والاستثمار فيه للحصول على الفرق الإيجابي لتباين تكاليف عناصر الإنتاج بين البلدين، أما بالنسبة لعلاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الإقتصادية للدول النامية، فإن النظرية الكلاسيكية ترى بأنه لن يحقق الأهداف المرجوة من طرف البلدان النامية المضيفة ذلك أنه يتجه دائما لخدمة المستثمر الأجنبي، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها:

- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة من أن تؤدي إلى إنخفاض الإدخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة، وكذلك فشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل القطر المضيف مما يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي؛
- تعتبر الدول النامية في نظر المؤسسات الأجنبية كمصدر للمواد الأولية الخام، وبالتالي تعمل على إستنزاف مواردها وطاقاتها؛

[1]/ نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998-2005)**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2016،ص 32،33.

- تنظر المؤسسات الأجنبية إلى الدول النامية كسوق لتصريف منتجاتها المصنعة، مما يدفع إلى ظهور الإحتكار والتلاعب بالأسعار داخل الأسواق المحلية للدول المضيفة النامية.
- ظهور أنماط استهلاكية جديدة في الأسواق المحلية للدول النامية، وذلك نتيجة إلى ما تقوم به هذه المؤسسات من حملات إعلانية وترويجية لهذه السلع، حيث تتوجه أغلب المؤسسات الأجنبية نحو الصناعات الاستهلاكية وليس الانتاجية، والسلع الكمالية وليس الضرورية.
- ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، هذه الأخيرة من ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على الأولى، ويعرض الدول النامية إلى صدمات وأزمات اقتصادية تتعرض لها الدول المتقدمة من وقت لآخر.
- زيادة التدفق النقدي للخارج مقارنة بالداخل، وذلك بسبب لجوء بعض المستثمرين الأجانب إلى الإقتراض من بنوك الدول المضيفة، مما يؤدي إلى نقص القروض المتاحة للمستثمرين المحليين.

1-2- النظرية النيوكلاسيكية(معدل العائد)[1]

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة الدول النامية منها ومن تم فهي تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، إذ ترى أن رأس المال سينجذب نحو المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي "يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية، ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأولى من الناحية المجردة والنظرية"

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها لم تستطع التميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث حصرت اهتمامها في انتقال رؤوس الأموال وأهملت العناصر الأخرى المكونة للاستثمار الأجنبي المباشر من عنصر التكنولوجيا والخبرة الفنية والتقنية، زيادة على أن تعظيم الربح لا يعتبر المحدد الرئيسي لانتقال رؤوس الأموال للخارج لكن توجد محددات أخرى مثل معدل النمو وحجم السوق.

2- النظريات الحديثة

يمكن عرض الطرح النظري الحديث لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

[1] مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص63.

2-1- نظرية عدم كمال الأسواق[1]

هذه النظرية قد اقترحت من طرف اقتصادي كندي "هيمر.س" سنة 1960، تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن المؤسسات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المؤسسات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية (توافر الموارد المالية، التكنولوجية، المهارات الإدارية ...إلخ)، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو بمعنى آخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا...إلخ، سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاصة بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية.

مما سبق يمكن القول أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر – حسب نظرية عدم كمال السوق– إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:

- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركات متعددة الجنسية بالمقارنة بامؤسسات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة؛
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية...إلخ، متميزة لدى الشركات متعددة الجنسية عن نظيرها بالدول المضيفة؛
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفرات الحجم؛
- تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا؛
- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشرة (في شكل تراخيص الإنتاج مثلا)، الأسلوب المتاح والأفضل لغزو هذه الأسواق؛
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسية.

[1] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجيستير، إدارة مالية،علوم التسيير، جامعة قسنطينة،الجزائر،2008،ص 108-109.

3- نظرية الحماية[1]

ويقصد بالحماية قيام مؤسسات الاستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها. لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه المؤسسات على مستوى العالم تتضمنها مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية، وبالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط.

نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه المؤسسات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا، وبذلك فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للمؤسسات.

4- نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده، أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه(الظهور، النمو، النضوج، الإنحدار ثم الزوال)، وتحتفظ المؤسسة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط،وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري حتى تنتهي إلى الزوال، ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي على النحو التالي:[2]

4-1- مرحلة الإنتاج والبيع

يكون الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها من قبل هو بيعها في السوق المحلي، حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة لا يشتريها إلا ذوو الدخل المرتفع، ويظل العرض محدودا حتى يتم جمع معلومات كافية من ردود أفعال المستهلكين، وبعدما تتكون فكرة كاملة عن السوق وعن ارتفاع التكلفة تصبح المؤسسة قادرة على التغلب على المعوقات، حيث يتم عرض دفعة أخرى من المنتوج فإذا زاد الطلب عليها تبدأ المؤسسة في وضع خطة للاستفادة أكثر من مزايا عملية الإنتاج الكبير، الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.

4-2- مرحلة التصدير والنمو

يزيد الطلب في هذه المرحلة على السلعة بشكل كبير، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ المؤسسة المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج، مبتدئة بالأسواق المجاورة للاستفادة من

---

[1]/ خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة ماجيستير، مالية دولية،العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة،الجزائر،2016، ص ص 22-23.

[2]/ نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 38،39.

تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، حيث يتزايد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فتستغل المؤسسة الفرصة وتزيد من كمية الإنتاج وتحسن نوعيته بشراء آلات حديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وتعمل الايرادات والأرباح التي تجنيها المؤسسة من إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، حيث تشتد الحملة الترويجية للسلعة الموجهة للمستهلكين والتجار، مركزة على جودة السلعة وفوائدها.

4-3-مرحلة نضوج السلعة

في إطار سعي المؤسسة للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي خاصة، تخطط لتعزيز مكانتها أكثر فأكثر، والتأكد من أن ثقة المستهلم بالمنتج مازالت بدون تغيير سلبي، فتطور إستراتيجيتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى الأسواق الخارجية، وتنشئ بذلك المؤسسة فروع لها في الخارج تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول المضيفة واردا واحتمال بيعها بأسعار منافسة أمر واردا وتفقد مع مرور الوقت الشركة ميزتها التنافسية، وتصل إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات فتغير من إسترتيجيتها الترويجية فتركز على السعر ثم الجودة، ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة بتخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون.

4-4- مرحلة الإنحدار والتدهور

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون يتغيير ولائهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة في السوق، حيث تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق، وذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتوج في أسواق لم يصل إليها بعد. وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة وأحجامها، ألونها وأسعارها وفي نفس الوقت تعتمد الإستراتيجية الهجومية وذلك بإختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق من جديد.

وقد وجهت عدة إنتقادات لهذه النظرية منها:

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات فهناك سلع يصعب تقليدها أو إنتاجها.
- اكتفت هذه النظرية بتقديم تفسير للسلوك الإحتكاري للمؤسسة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للإستفادة من التسهيلات والتمتع بفروق الإنتاج أو الأسعار، في حين لم تقدم تفسيرا واضحا للأسباب التي تدفع المؤسسات نحو الاستثمار المباشر في الأجنبية.
- اهتمت بالاستثمارات الجديدة وعدم اهتمامها بالاستثمار لإنتاج منتوج متواجد من قبل.

5- <u>نظرية عدم كمال أسواق رأس المال</u>

تنسب هذه النظرية إلى (Alber) والذي يرى بأن المؤسسات تنتقل من بلدانها الأصلية ذات العملة القوية للاستثمار في البلدان ذات العملة الضعيفة، فالشركات في الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها

بسعر أعلى من المؤسسات العاملة في الدولة المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة.[1]

6- نظرية الموقع[2]

ترى هذه النظرية أن الاستثمار بالخارج يرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من العوامل الموقعية المميزة للدولة المضيفة، حيث يمكن تلخيص هذه العوامل في عوامل تسويقية(درجة المنافسة، السوق، مستوى التكنولوجيا...)، عوامل التكاليف(المواد الخام وتكلفتها، تكلفة الأيدي العاملة، تكاليف النقل والتوزيع...)، عوامل جمركية(التعريفة الجمركية، نظام الحصص القيود القانونية على التصدير والاستيراد...)، عوامل تتعلق بمناخ الاستثمار(قبول الاستثمار الأجنبي، الاستقرار السياسي، تحويل العملات...).

وقد تم تعديل هذه النظرية حيث تم إضافة بعض المحددات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي، والتي سيتم ذكرها في الجدول أدناه:

الجدول رقم(4-2): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي

العوامل	الخصائص	المكونات
العوامل الشرطية	خصائص المنتج أو السلعة.	نوع السلعة، استخداماتها، درجة حداثة المنتج، متطلبات الإنتاج للسلعة، خصائص العملية الإنتاجية.
	خصائص الدولة المضيفة.	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية، التقدم الحضاري، خصائص البيئة الإقتصادية....
	علاقات الدولة المضيفة بالدول الأخرى.	نظم النقل والإتصالات الداخلي والخارجي، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال، المعلومات، البضائع، الأفراد، التجارة الدولية.
العوامل الدافعة	خصائص الشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجيا.
	المركز التنافسي	القدرات التنافسية ومواجهة الأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	الخصائص المميزة للدول المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...
	الخصائص المميزة للدول الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
	العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ

[1]/ جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة بسكرة،الجزائر،2018،ص8.

[2] حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص26.

		والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة...

المصدر: حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أطروحة ماجيستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011، ص26.

7- نظرية الميزة النسبية لممدرسة اليابانية[1]

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين T. Surumi و Kojima، إذ حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة المؤسسات اليابانية، حيث يبين تحليل(T.Surumi)، أن المسيرين في المؤسسات الأمريكية هم الذين يفكرون في وضع القرارات الاستراتيجية، أما في المؤسسات اليابانية فإضافة إلى المسيرين الساميين فإن االمسيرون المتوسطون هم أيضا معنيون بالمشاركة في وضع القرارات الاستراتيجية وتحديد أهداف طويلة الأجل كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية، وقد توصل من خلال تحليله إلى أن التدويل الذي تقوم به المؤسسات اليابانية يعتبر فعالا نظرا لتبنيها التنظيم المحكم والتسيير الفعال، أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه غرفة التجارة اليابانية.

أما(Kojima)، فيرى من خلال تحليله أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة، فالاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق تبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية(موارد طبيعية، يد عاملة...إلخ) للدولة المضيفة من جهة، كما يستند على الميزة النسبية(تكنولوجيا، إبداع، مهارات التسيير،...إلخ) التي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية من جهة ثانية.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بها مجموع الظروف السائدة في الدولة والتي من شأنها أن تؤثر في قرار الشركة عند اختيارها إقليم الدولة كموقع للقيام بأعمالها. وسنستعرض بعض المحددات التي تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى الاستثمار خارج بلده، وهي كالتالي:

1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:[2]

تتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:

-1- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر.

[1]/ بوالعجين فايزة، مرجع سبق ذكره، ص18.
[2]/ جابر سطحي، مرجع سبق ذكره،ص13،14.

-2- **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فرد أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار.

-3- **تكاليف الإنتاج:** إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للاستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها.

-4- **القدرات التسويقية والتكنولوجيا:** إن امتلاك المؤسسات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجات، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، يمكنها من غزو الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة.

- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة المضيفة**

وسيتم التطرق إلى أهم المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كمايلي:

-1- المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

-2- حجم السوق

لا يتحدد حجم السوق بمساحته فحسب، وإنما بعوامل أخرى أكثر أهمية مثل: عدد السكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد، وقد يكون عدد السكان كبيرا ولكن القدرة الشرائية أو مستوى الدخل متدن، كما أن العادات والتقاليد للبلد المضيف مهمة جدا، فالدول الإسلامية مثلا: لا تأكل لحة الخنزير ولا تتناول المشروبات الروحية، وبالتالي فإنه لا يوجد سوق لتسويق هذه السلع في الدول الإسلامية العربية.[1]

-3- سياسات اقتصادية كلية مستقرة

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص

[1] / نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص44.

بشروط الشغل والتأمين... الخ. فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياسات الاقتصادية.[1]

4- الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.[2]

5- تكلفة اليد العاملة

تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها.

6- توفر البنية التحتية

كلما توفرت البنى التحتية الهيكلية لدولة ما، كلما زاد ذلك من جذب الاستثمارات الأجنبية، ويقصد بالبنى الهيكلية الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، الماء والمرافق الأخرى.[3]

7- المحددات السياسية

يعتبر استقرار النظام السياسي من المحددات الرئيسية التي يتخذ على أساسها المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار، فهو يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يفضل المستثمرون الأجانب النظم الديمقراطية الراسخة والمستقرة، أين يضمنون الحصول على الأرباح وتتقلص لديهم مخاطر الخسارة الواردة في حالة انعدم الاستقرار السياسي، فقد يتغير الحكم في الدولة المضيفة وتتغير معه طبيعة ومشروعية المعاملات الاقتصادية الدولية لهذا البلد، فتخسر بذلك المؤسسة الأجنبية رأسمالها.[4]

المطلب الثالث: الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف الدوافع والأهداف وراء الاستثمار الأجنبي بين دوافع المستثمر وتلك التي يطمح إليها البلد المضيف، وعليه سيتم ذكرها منفصلة.

[1] / عمار زودة، مرجع سابق ذكره،ص122.
[2] مرجع نفسه، ص123،122.
[3] / نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص44.
[4] / مرجع نفسه ،ص44.

1- دوافع المستثمر الأجنبي[1]

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل المؤسسات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدول الأم، وهذا سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

- القرب من المواد الأولية و بالتالي التخفيض من التكلفة، لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية؛
- لاستفادة من الوفرات الحجم على مستوي الإنتاج، و هذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب؛ أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جدا؛
- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها فهي تعتبر فائض و تعجز عن تسويقها؛
- الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة وهذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، و إضافة إلى ذلك الاستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية، حيث قال وليام ليفر مؤسس مؤسسة ليفر الإنجليزي:" عندما تحول الرسوم الجمركية و مختلف أنواع القيود دون تحقيق المبيعات في بلد ما، يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته"؛
- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل (الحروب والتأميم و المصادرة...الخ)، و منه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر؛
- انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة و هذا لانعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، وألزمهم إنشاء استثمارا تهم مباشرة في الدول المضيفة؛
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة و أسعار الصرف و التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- استغلال قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة لأجل لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- التكنولوجيا التي تتمتع بها المؤسسات الأجنبية تمكنها من منافسة المؤسسات المحلية بالاعتماد على الأسعار وجودة المنتج والخدمة.
- زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة.

[1] سحنون فاروق، مرجع سابق، ص19- 20.

2- دوافع البلد المضيف

هذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية والتي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة، والتي تصب كلها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام وخدمة التنمية الشاملة ويمكن تلخيص أهمها في مايلي:[1]

- دافع الحصول على التقدم التكنولوجي، بغية الإستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر؛
- الحد من الاستيراد وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا؛
- إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات؛
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها؛
- يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية ...إلخ؛
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة؛
- الإستغلال والإستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدولة؛
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بها.
- المساهمة في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية، من خلا إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة؛
- التنويع الاقتصادي، خاصة: السياحة،المصارف، التأمين...إلخ.

[1] / بوالعجين فايزة، مرجع سبق ذكره، ص21، 22.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر، معوقاته، مميزاته وعيوبه.

إن الأهمية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر مازلت جدل كبير، فالمؤيدون له يشيدون بدوره في نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل... إلخ، أما المعارضون فيحذرون من تشجيعه ويرون بأنه نوع من أنواع الاستعمار الجديد، وهذا المنطلق يمكننا بيان أهم العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أهم مزايا والعيوب.

المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار طبقا للبحث الذي قامت به عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى خمس مجموعات من حيث ترتيب أهميتها على اتخاد القرارالاستثماري، ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية كما يلي:[1]

- **المجموعة الأولى**

وتشمل المعوقات التالية:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص؛
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار؛
- عدم ثباث وتدهور سعر الصرف العملة المحلية؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج؛
- عدم توفر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

- **المجموعة الثانية**

وتشمل المعوقات التالية:

- عدم توفر مناخ استثماري ملائم؛
- عدم توفر النقد الأجنبي؛
- صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار؛
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول؛
- عدم توفر الأيدي العاملة المدربة؛
- عدم وجود جهة واحدة تراعي مصالح المستثمر؛
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار؛
- عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف.

[1]/ عبد القادر بابا، **سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية الاقتصادية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2004،ص ص 72- 74.

➢ **المجموعة الثالثة**

وتحتوي على المعوقات التالية:

- عدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج؛
- عدم توفر الاستقرار الأمني؛
- ازدواجية الضرائب، وإرتفاع معدلات الضرائب؛
- إرتفاع معدلات التضخم؛
- عدم توفر خرائط استثمارية؛
- تسلط السلطة الحكومية.

➢ **المجموعة الرابعة**

وتشمل المعوقات التالية:

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف؛
- محدودة السوق المحلية، وعدم توافر فرص استثمارية؛
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية؛
- عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة؛
- غياب التكامل الاقتصادي؛
- تفشي الرشاوي والعمولات؛
- القيود المفروضة على رأس المال.

➢ **المجموعة الخامسة**

أما هذه المجموعة فتشمل:

- عدم توفر بنوك للعملات؛
- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار؛
- عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار؛
- عدم ثبات السياسية الاستثمارية؛
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية؛
- عدم وجود سوق مالية متطورة؛
- عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية؛
- عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

المطلب الثالث: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن إن تجنيها من هذا النوع و المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتتمثل هذه المزايا في ما يلي:

- إن تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية و الغير مادية و المتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- إشباع حاجات السوق بالمنتجات و زيادة فتح الأسواق المحلية و الأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛
- الرفع في كفاءة الشركات المحلية و هذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق؛
- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين المؤسسات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه المؤسسات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآته؛
- تقليص حجم البطالة و هذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات و هذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة؛
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل؛
- التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة؛
- المشاريع الإنتاجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تحقيق إنتاج أكبر، ودخل أكبر، وهو الأمر الذي يساهم في تحقيق نمو أكبر فيها وبالتالي تحقيق مستوى معيشي أفضل.

[1]/ سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 28- 29.

المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد سلبيات عديدة تصاحبه وترافقه وتنجم عنه وفي هذا المطلب سنذكر البعض كما يلي:[1]

- إن الاستثمار الأجنبي ومن خلال مشروعاته لم يساهم بدرجة ملموسة في توفير فرص عمل أكبر يمكن أن تساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار في الدول النامية التي يتم فيها هذا الاستثمار؛
- من الناحية التاريخية ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر باستغلال شعوب الدول النامية ومواردها واستنزاف ثرواتها الطبيعية؛
- إعادة رأس المال والأرباح إلى البلد المصدر لرأس المال تؤدي إلى خروج النقد الأجنبي بكميات كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في ميزان مدفوعات البلد النامي المضيف؛
- الإعفاءات الضريبية المهمة تؤدي على المدى الطويل إلى تضييق نطاق الوعاء الضريبي في البلد النامي مما يعرض ميزان المدفوعات وتوازن الميزانية الوطنية للخطر؛
- إن التكنولوجيا التي تم نقلها هي مستهلكة وقديمة وتجاوزها الزمن في الدول المتقدمة؛
- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي لا تساهم بدرجة ملموسة ومهمة في توفير المعرفة والدراية والخبرة الفنية والصناعية في الدول النامية المضيفة لها، كما أن هذه المشروعات لا توفر الفرص الكافية لتطوير قدرات إدارية وتنظيمية ومهارات وخبرات محلية نظرا لاعتماده على مايتوفر لديه أو من خلال استيراد الخبرات من الخارج؛
- تشجيع اقتصاد السلعة الواحدة خاصة إذا تم توجيه المستثمر الأجنبي إلى مشروعات معينة ومحددة مثل النفط والغاز والمناجم أو إنتاج سلعة واحدة في القطاع الزراعي؛
- الموقف الحيادي وغير الايجابي الذي تتخذه بعض الاستثمارات الأجنبية اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة وعد اكتراثها بالبعد البيئي بل الإضرار به كثيرا من الأحيان.

[1] / أميرة بحري، مرجع سبق ذكره ص ص47- 48.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تم استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي كان ولا يزال محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، حيث نجد أن المناخ الاستثماري يلعب دورا مهما في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسن مناخها الاستثماري بمختلف مكوناته، ويعود السبب في ذلك للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصاديات الدول المضيفة له.

الفصل الثالث

دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لإختبار صحة الفرضيات التي تم بناؤها من منطلق الإشكالية المطروحة، كان لابد من تدعيم الفصول النظرية السابقة بدراسة ميدانية، تمثلت في إعداد استمارة استبيان موجهة لمجموعة من المحللين والمحاسبين الماليين ومحافظو الحسابات.

كان السبب الرئيسي وراء اختيار استخدام استبيان في هذه الدراسة دون غيرها من الدراسات التطبيقية الأخرى، كاللجوء لتحليل القوائم المالية أو إجراء مقارنة بين عدد من المؤسسات الإقتصادية هو أن المتغير الأساسي في الدراسة والمتمثل في الإفصاح المحاسبي لا يمكن تقديره من خلال القوائم المالية أو من خلال الأرقام و التوضيحات المبينة في التقارير المالية، من هذا المنطلق يمكن القول أن الإستبيان هو أنسب طريقة من أجل قياس الأثر الذي يعود به الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية على جودة القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات.

ولإعطاء هذا الفصل الصيغة النهائية تم التطرق فيه إلى النقاط التالية:

- **المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.**
- **المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمحاور الإستبيان و فقراته.**
- **المبحث الثالث: تحليل و اختبار فرضيات الدراسة.**

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تتطلب الدراسة الميدانية الإعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع ، حيث اعتمدنا على الإستبيان إذ يعتبر من أهم وأكثر الأدوات استخداما من قبل الباحثين فعملية تصميم واعداد الإستبيان في غاية الأهمية تتطلب من صاحبها دراية وخبرة بمختلف جوانب ومتغيرات الموضوع لما له من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه لها هذا االستبيان من جهة وسهولة استخدامها ومعالجة البيانات التي نحصل عليها من جهة أخرى، إذ أن الإعتماد على الإستبيان لحل إشكالية محاسبية يعد من أصعب الطرق التي يمكن استخدامها، باعتبار أن أغلب المشاكل المحاسبية لابد من ترجمتها و حلها عدديا، لذلك لابد من اختيار الأسئلة بدقة وعناية كبيرة لإعداده، حيث سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي تم من خلالها الإجابة على التساؤل الخاص بالجانب التطبيقي والتحقق من الفروض المستخلصة منه، مع تحديد كيفية اختيار مجتمع الدراسة وعينته إضافة إلى حدود ومشكل الدراسة.

المطلب الأول: خطوات تحضير الإستبيان

تم الإعتماد على الإستبانة كأداة وحيدة لجمع البيانات، ويمكن تعريف الإستبانة على أنها وسيلة وأداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معنية تحتوي على عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب منطقي مناسب، يجري توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها.

وسوف نحاول تبيان أهم الخطوات التي تم اعتمادها في تصميم الإستبانة كما يلي:

1- تحضير أسئلة استمارة الإستبيان.

لمعرفة أثر الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استهدفنا من خلال هذا المبحث هذا المبحث إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل المستخدمة في جمع مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني فضلا عن الأساليب الإحصائية التي إتبعها الباحث لمعالجة أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبيان، وذلك بهدف قياس وتحليل الإختبارات الإحصائية لآراء ومقترحات فئات العينة بالإجابة على محاورها الاستبيانية ، إضافة إلى الإطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت كلا متغيري الدراسة، مع إجراء بعض التعديلات للتماشي مع التغيرات التي طرأت.

حاول الباحث تبسيط الأسئلة التي جاء بها هذا الإستبيان و الإبتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل أفراد العينة الموجهة لهم، إذ اشتملت الإستمارة على جزئين:

1-1- **الجزء الأول:** مخصص لجمع المعلومات الشخصية كالجنس والعمر إضافة إلى المؤهل العلمي، سنوات الخبرة المهنية له وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة.

1-2- **الجزء الثاني:** تم تخصيصه لمحاور الدراسة والذي قسم بدوره إلى محورين من أجل الوصول إلى الهدف المرغوب منه.

2- **مجالات ومحاور الإستبيان**

يتكون الإستبيان من 43 فقرة مقسمة إلى محورين من أجل الوصول الهدف المرغوب منه.

2-1- **المحور الأول:** الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتضمن 31 فقرة موزعة على (03) مجالات هي:

- **المجال الأول:** الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ويضمن 13فقرة.
- **المجال الثاني:** أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي ويضمن 7 فقرات.
- **المجال الثالث:** محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها ويضمن 11 فقرة.

2-2- **المحور الثاني:** الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الأجنبية ويضمن 12 فقرة.

3- **قياس مدى الموافقة على محاور الاستبيان**

إن كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبيان ، فإن المقياس المناسب هو مقياس درجة الموافقة، ومن أشهر هذه المقاييس "مقياس ليكارت"، إذ يقوم الباحث بوضع مجموعة من الفقرات ذات العالقة المباشرة بالظاهرة المدروسة و أمامها مجموعة من الدرجات تتراوح بين ثلاث أو أكثر حسب سلم ليكارت المختار، و في هذا البحث تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي كأساس للتعبير عن درجات الموافقة بإعطاء الأوزان الآتية للفقرات:

الجدول رقم(3-1): درجات سلم ريكارت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: تم إعداده بناء على مقياس ليكارات الخماسي

المطلب الثاني: تحديد عينة وحدود الدراسة

قبل التطرق لماهية عينة الدراسة المستهدفة من خلال هذه الدراسة لابد من تحديد مجتمع الدراسة المقصود من هذا البحث من ثم العينة المستهدفة في هذا المجتمع مع مراعاة حدود الدراسة و كذا تبيان المصادر المستخدمة في جمع بيانات هذه الدراسة كما يلي:

1- **مجتمع وعينة الدراسة**

قد يستحيل في كثير من الأحيان أن يتم دراسة جميع أفراد مجتمع الدراسة لذلك يضطر إلى اختيار عينة من مجتمع الدراسة والتي يتم اختيارها وفق أسس منهجية بحيث تمثل المجتمع الأصلي تمثلا صادقا.

1-1- **مجتمع الدراسة**

يعرف مجتمع الدراسة بأنه يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة

ويتكون مجتمع الدراسة على مجموعة من محافظو الحسابات والمحللين الماليين والمحاسبين الماليين وكذا الموظفين في المؤسسات الإقتصادية التي تعد من وجهة نظر الباحث مجتمعا مناسبا لإجراء العمل الميداني.

1-2- عينة الدراسة

تعرف العينة بأنها : "جزء من مجتمع أو عدة عناصر من المجتمع ، وتعود أسباب استخدام العينة بدالًا من تجميع البيانات عن المجتمع كله هو كبر حجم مفردات المجتمع وهو ما يؤدي إلى صعوبة أو إستحالة دراسة كل مفردة من مفردات المجتمع ويعتبر عامل الوقت والتكلفة من القيود على دراسة المجتمع كله"

وقد تم اختيار عينة الدراسة وفق الطريقة العشوائية و تم توزيع الاستبيان في ولاية ميلة وقد إختيرت شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة.

وبلغ عدد الاستمارات الموزعة 35 إستمارة لأفراد العينة المحددة سابقا، وبعد عملية الاستلام، بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 35 استمارة أي ما نسبته 100% وفي الأخير استخلصنا الجدول التالي:

الجدول رقم(3-2): الإيضاحات الخاصة بالاستمارات المقبولة

	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	35	100
عدد الاستمارات الواردة	35	100

2- <u>مصادر جمع البيانات</u>

يتم الحصول على البيانات المصادر عن طريق مصادر الثانوية والمصادر البيانات الأولية كمايلي:

1-2- المصادر الثانوية

تم الحصول على المعلومات من خلال الكتب والمراجع العربية ذات الصلة بالموضوع والرسائل الجامعية والمجلات والمداخلات وكذا الدراسات السابقة، والمواقع من شبكة المعلومات المتعلقة بالموضوع قيد البحث والدراسة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف تقديم إطار مفاهيمي نظري للمتغيرين ومحاولة الإحاطة بالموضوع.

2-2- المصادر الأولية

تم الحصول على البيانات من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة من مجتمع البحث، ومن ثم تفريغيها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package For Social Sciences) (v.23) وباستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة، ومؤشراتتدعم موضوع البحث الذي قمنا به.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

قصد الاستغلال الأمثل للبيانات التي تمّ جمعها، تمّ استخدام العديد من الأساليب الإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS version23، وهو عبارة عن نظام خاص يقوم بالتحليلات الإحصائية البسيطة منها والمعقدة، ظهر مع تطور أجهزة الحاسوب نتيجة للصعوبات التي تعرفها التحليلات الإحصائية الخاصة بالحجم الكبير من البيانات.

وفي ما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

1-1- المدى: : لغرض قياس مدى توافق آراء أفراد العينة مع عبارات محاور الدراسة، تمّ اعتماد الشكل المغلق في إعداد الاستمارة، وفقاً لمقياس ليكرت Likert الخماسي، وذلك بأن يُقابِل كلُ عبارة من عبارات المحاور قائمة تحمل الاختيارات الآتية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، كما تم إعطاء كل اختيار من الاختيارات السابقة درجات للترجيح لكي يتم معالجتها إحصائياً، وذلك على النحو التالي: موافق بشدة(5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (2 درجة)، غير موافق بشدة (درجة واحدة).

إنّ تحديد طول الفئات لمقياس ليكرت الخماسي (الحدود العليا والدنيا) المستخدم في محاور الدراسة تطلب حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الفئة الصحيح أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كالآتي:

- من(1 إلى 1,80) يمثل (غير موافق بشدة) نحو كل عبارة، باختلاف المحور المراد قياسه.
- من(1,80 إلى 2,60) يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من(2,6 إلى 3,40) يمثل (محايد) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من(3,40 إلى4,20) يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من(4,20 إلى 5,00) يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

2-1- التكرارات والنسب المئوية: تتم الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكذا تحديد إجابات أفرادها عن عبارات محاور الاستبيان.

3-1- المتوسط الحسابي: تم استعمال هذا المتوسط لمعرفة مدى ارتفاع إجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من متغيرات الدراسة.

4-1- الإنحراف المعياري: وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينّة الدراسة لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة، والاستعانة بقيمة الانحراف المعياري من أجل ترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي في حالة ما إذا تساوى المتوسط الحسابي للعبارات.

5-1- معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات الاستمارة.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمحاور الإستبيان وفقراته

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي يحضى بها الجانب الميداني لإنجاز هذه الدراسة، فقد كان الهدف من خلال هذا المبحث توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة أداة الدراسة وعرض الخصائص الوصفية لعينة الدراسة ، بالإضافة إلى عرض النتائج الوصفية لمحاور الإستبيان

المطلب الأول: الإختبارات المتربطة بأداة الإستبيان

بغرض معرفة صلاحية الاستمارة من الناحية المنهجية والعملية تمّ دراسة صدق وثبات الاستمارة.

1- صدق وثبات الاستمارة:

1-1- **صدق الاستمارة:** لقد تمّ توزيع الاستمارة على مجموعة من المحكّمين-انظر الملحق رقم (03)- بغرض معرفة الصدق الظاهري لهذه الاستمارة، وقد أعطى المحكّمون مجموعة من الملاحظات القيمة فيما يخص الشكل والمضمون، وقمنا بإجراء التصحيحات اللاّزمة وبإشراف مستمر من طرف المشرفة خلال عملية التصحيح.

1-2- **ثبات الاستمارة:** تمّ استخدام معامل ألفا كرونباخ من أجل التحقق من الاتساق الداخلي والثبات للاستمارة، وللوصول إلى نتائج دقيقة قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ للمحاور الرئيسية وفي الأخير حساب معامل الثبات الكلي، حيث يكون معامل الثبات:

- ضعيفا إذا كانت ألفا أقل من(60%).
- مقبولا إذا كانت ألفا تقع بين (60%،70%).
- جيدا إذا كانت ألفا تقع بين(70% و80%).
- ممتازا إذا كانت ألفا أكثر من(80%)

جدول رقم(3-3):معاملات الثبات(حسب ألفا كرونباخ) للاستبيان.

عدد العناصر	قيمة ألفا كرونباخ	تقديره
47	0.819	ممتاز

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS.

من خلال نتائج الجدول يلاحظ بأن مجموع متغيرات الدراسة لها درجة ممتازة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي 0.819، مما يؤكد ثبات الاستبيان، وأنه قادر على إعطاء نفس النتائج حتى ولو أعيدت الدراسة مرة أخرى في نفس الخصائص.

المطلب الثاني: وصف الخصائص المهنية لأفراد عينة الدراسة

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى وصف مفردات عينة الدراسة، وذلك بالإشارة إلى الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل مدى إدراك عينة الدراسة لكل من فقرات الاستبيان وفي الأخير توضيح نوع العلاقة بين المتغيرات وتفسيرها بناء على النتائج المتحصل عليها، ومن تحليل المعلومات المتحصل عليها بعد عملية تفريغ الاستبيانات ومعالجتها إحصائيا.

1- عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

من أجل التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، وتم توزيع المتغيرات التالية:

1-1- توزيع مفردات العينة حسب الجنس

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب جنسهم.

الجدول رقم (3-4): توزيع الموظفين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	25	%71.4
أنثى	10	%28.6
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3-4) أن 25 فردا من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 71.4% من إجمالي أفراد العينة هم ذكور، بينما 10 أفراد يمثلون ما نسبته 28.6% كانوا إناثا، كما يبينه القرص البياني التالي.

الشكل رقم (3-1): توزيع الموظفين حسب الجنس

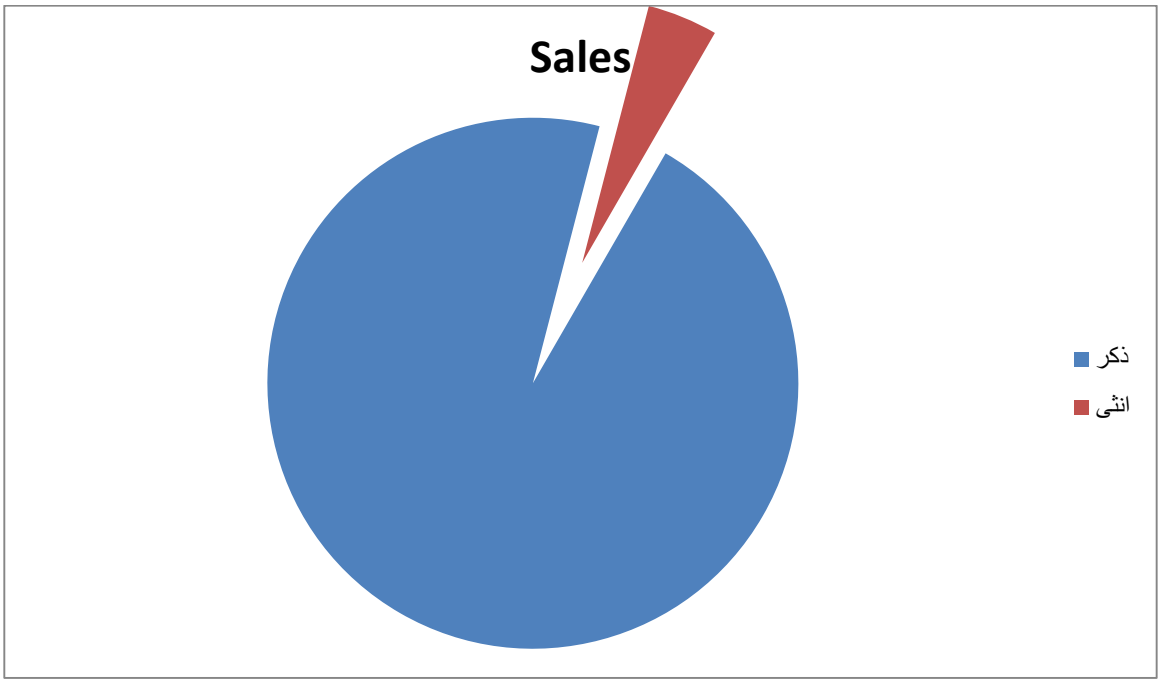

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1-2- توزيع مفردات العينة حسب العمر

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب عمرهم.

الجدول رقم(3-5): توزيع الموظفين حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25سنة	0	0%
من 25سنة إلى 35 سنة	11	31.4%
من35سنة إلى 45سنة	8	22.9%
أكثر من 45سنة	16	54.7%
المجموع	**35**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3-5) أن 16 فردا من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 45.7% من إجمالي أفراد العينة هم من الفئة العمرية 45 سنة فأكثر، و11 فردا يمثلون ما نسبته 31.4% تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة، و8 أفراد أعمارهم بين 35 و45 سنة وهم يمثلون نسبة 22.9% بينما لا يوجد أي فرد ضمن العينة المختارة سنه أقل من 25 سنة، وهذا كما يوضحه القرص البياني التالي.

الشكل رقم(3-2): توزيع الموظفين حسب العمر

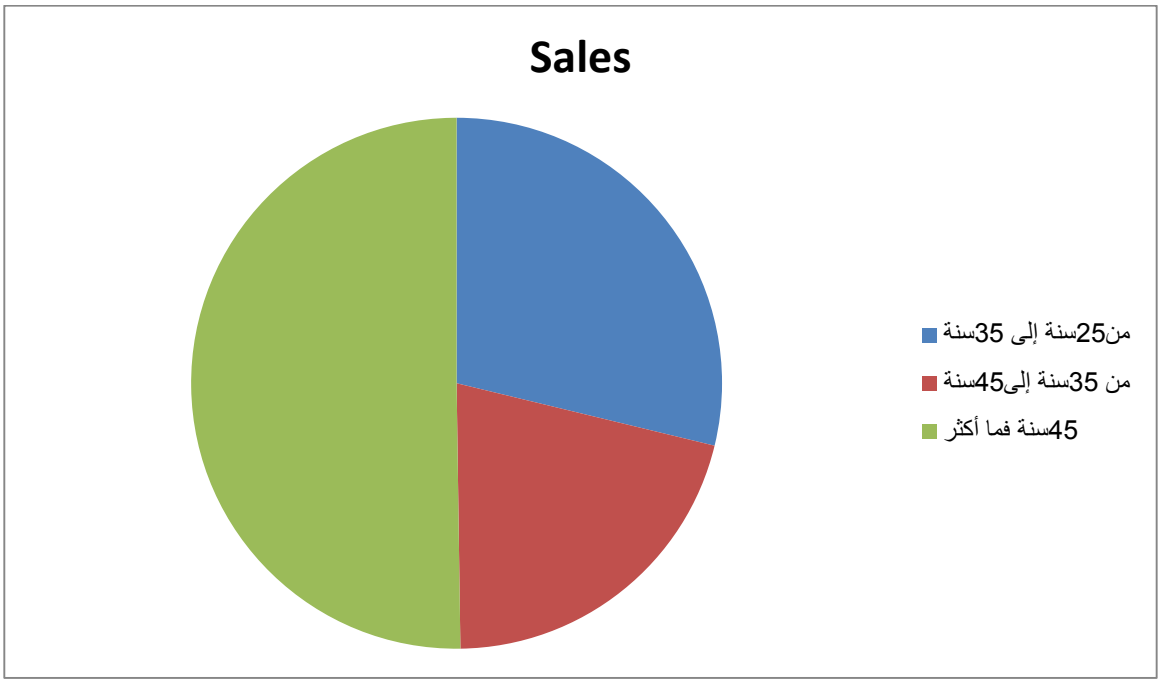

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3-1- توزيع مفردات العينة حسب المستوى الدراسي

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب ومستواهم الدراسي.

الجدول رقم (3-6): توزيع الموظفين حسب المستوى الدراسي

المستوى	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	0	0%
ثانوي	2	5.8%
ليسانس	16	45.8%
ماجستير	5	14.3%
ماستر	12	34.3%
دكتوراه	0	0%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3-6) أن 16 فردا من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 45.7% صرحوا أن لديهم شهادة ليسانس، يليه 12 فردا يمثلون ما نسبته 34.3% أنهوا مستوى الماستر، بينما هناك 5 أفراد من حاملي شهادة الماجستير وفردان اثنان من أصحاب المستوى الثانوي يمثلون نسبة 14.3% و5.7% على التوالي من إجمالي أفراد العينة، وهذا كما يوضحه القرص البياني التالي.

الشكل رقم (3-3): توزيع الموظفين حسب المستوى الدراسي

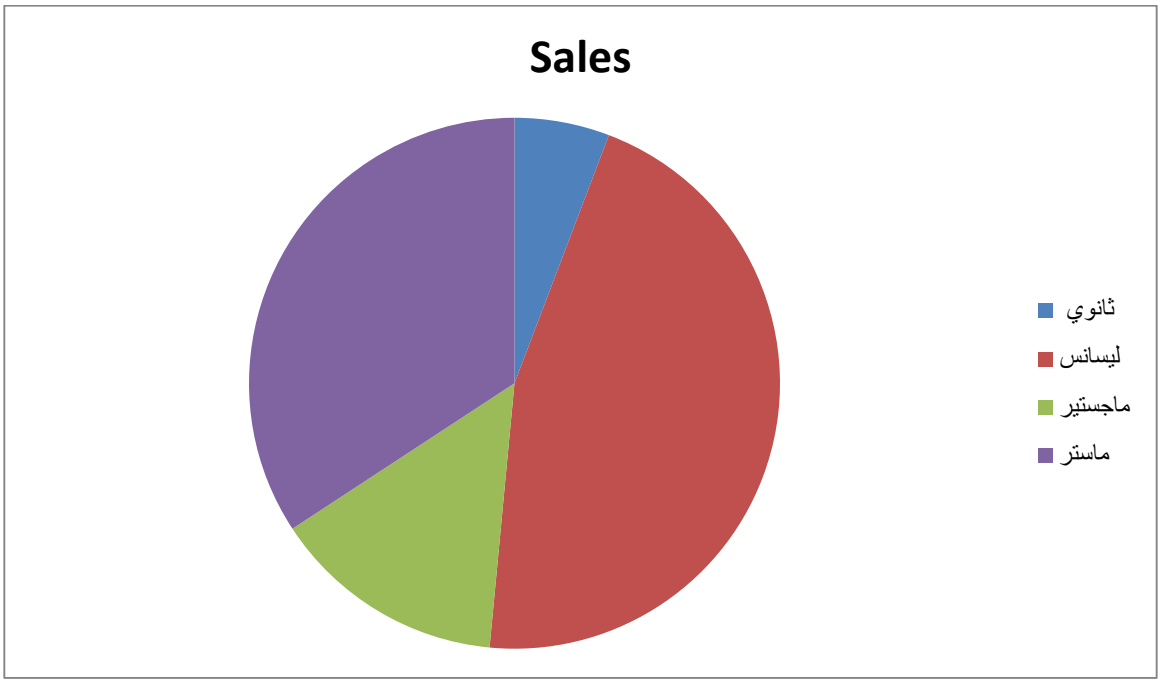

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

1-4- <u>توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة</u>

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب عدد سنوات الخبرة.

الجدول رقم (3-7): توزيع الموظفين حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات العمل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	1	2.9%
من 5 إلى 10سنوات	9	**25.7%**
من 10إلى 15سنة	10	28.6%
أكثر من 15 سنة	15	42.9%
المجموع	**35**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3-7) أن 15 فردا من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 42.9% من إجمالي أفراد العينة لديهم من 10 إلى أقل من 15 سنة خبرة، و10 أفراد يمثلون ما نسبته 28.6% لديهم أكثر ما بين 10 سنوات خبرة، و9 أفراد تتراوح سنوات خبرتهم بين 5 و10 سنوات يمثلون نسبة 25.7% بينما فرد واحد فقط لديه أقل من 5 سنوات خبرة، وهذا كما يوضحه القرص البياني التالي.

الشكل رقم (3-4): توزيع الموظفين حسب عدد سنوات الخبرة

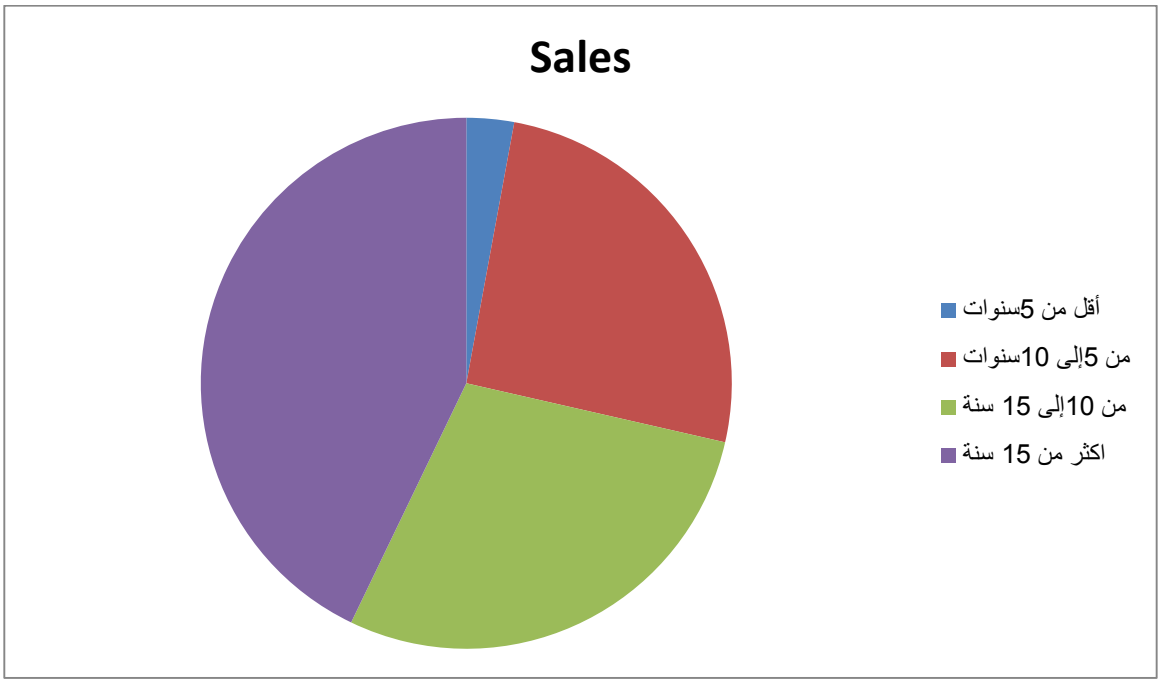

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثالث: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة

تم تخصيص خمسة محاور في هذا الجزء، حيث سيتم من خلاله عرض وترتيب اتجاه إجابات أفراد العينة المدروسة حول كل بعد، وذلك بتحليل مختلف نتائج الاختبارات الإحصائية المتحصل عليها، والمتمثلة أساسا في التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية

1. عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمحور الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-8): إجابات أفراد عينة الدراسة حول المجال الأول

الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

العبارات	التكرارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
1	التكرار	0	2	1	26	6	4.03	0.664	7	مرتفعة
	%	0	5.7	2.9	74.3	17.1				
2	التكرار	0	2	2	23	8	4.06	0.725	6	مرتفعة

	%	0	5.7	5.7	65.7	22.9				
3	التكرار	0	0	1	20	14	4.37	0.547	1	مرتفعة بشدة
	%	0	0	2.9	57.1	40				
4	التكرار	0	0	3	17	15	4.34	0.639	3	مرتفعة بشدة
	%	0	0	8.6	48.6	42.9				
5	التكرار	1	3	4	21	6	3.80	0.933	10	مرتفعة
	%	2.9	8.6	11.4	60	17.1				
6	التكرار	1	4	5	19	6	3.71	0.987	11	مرتفعة
	%	2.9	11.4	14.3	45.3	17.1				
7	التكرار	0	4	3	21	7	3.88	0.867	8	مرتفعة
	%	0	11.4	8.6	60.0	20.0				
8	التكرار	0	3	0	23	9	4.08	0.781	5	مرتفعة
	%	0	7.6	0	65.7	25.7				
9	التكرار	0	2	9	16	8	3.86	0.845	9	مرتفعة
	%	0	5.7	25.7	54.7	22.9				
10	التكرار	6	4	1	14	10	3.51	1.463	13	مرتفعة
	%	17.1	11.4	2.9	40.0	28.6				
11	التكرار	0	0	2	18	15	4.37	0.598	2	مرتفعة بشدة
	%	0	0	5.8	51.4	42.9				
12	التكرار	0	9	3	18	5	3.54	1.039	12	مرتفعة
	%	0	25.7	8.6	51.4	14.3				
13	التكرار	0	1	3	15	16	4.31	0.758	4	مرتفعة بشدة
	%	0	2.9	8.6	42.9	54.7				
مؤشر المجال الأول							3.99	0.352		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم(3-8) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مؤشر المجال الأول (الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي) يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.99

من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار: "موافق" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.352.

الجدول رقم(3-9): ترتيب عبارات المجال الأول

الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

رقم العبارة	العبارة	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
3	الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم والتقارير المالية يعد أمر ضروري وهذا يزيد من إعتمادية المعلومات المحاسبية	1	مرتفعة بشدة
11	توفر قائمة التدفقات النقدية إمكانية التنبؤ بالأداء المالي النقدي والتشغيلي المستقبلي للمؤسسة	2	مرتفعة بشدة
4	توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة أو مع مؤسسة من نفس القطاع	3	مرتفعة بشدة
13	تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ونتائج الأعمال والمركز المالي في فترة معينة	4	مرتفعة بشدة
8	تعكس المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية حقيقة ومدى استمرارية المؤسسة في النشاط(على أساس الفروض الأساسية للنظام المحاسبي المالي)	5	مرتفعة بشدة
2	تعرض التقارير المالية صورة وفية عن الوضعية المالي للمؤسسة وكل تغير يطرأ عليها	6	مرتفعة
1	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية المفصح عنها تحظى بالفهم والوضوح	7	مرتفعة
7	تعرض المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها طبقا لطبيعتها ولوقعها الاقتصادي أكثر من جانبها القانوني	8	مرتفعة
9	تبين قائمة المركز المالي نقاط القوة والضعف في السياسات التي تتبناها المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار	9	مرتفعة
5	تساعد القوائم المالية في تقييم مدى نجاح الإدارة في التوسع في أنشطتها الاستثمارية	10	مرتفعة
6	يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية	11	مرتفعة

	تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم في ترشيد قرار الاستثمار		
12	توفر قائمة حركة الأموال النتيجة الصافية وتوزيعات هذه النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة	**12**	**مرتفعة**
10	يوفر جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة يمكن وفقها اتخاذ القرار الاستثماري السليم	**13**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج .SPSS

ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر المجال الأول (الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي) حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: " **الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم والتقارير المالية يعد أمر ضروري وهذا يزيد من إعتمادية المعلومات المحاسبية**" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.37 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.547، وكانت نسبة الموافقين: 57.1+40= 97.1% من مجموع المستجوبين؛ وهذا يدل على أن الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المتبعة يعتبر أمر ضروريا حتى يتسنى لمستخدمي هذه القوائم بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة بفهمها بصورة صحيحة.

جاءت العبارة رقم (11) التي تنص " **توفر قائمة التدفقات النقدية إمكانية التنبؤ بالأداء المالي النقدي والتشغيلي المستقبلي للمؤسسة**" في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.37 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.598، وكانت نسبة الموافقين: 51.4+ 42.9= 94.3 % من مجموع المستجوبين، مما يعكس مدى موافقة أفراد العينة على قائمة التدفقات النقدية مؤشرا جيدا على إيضاح الرؤية المستقبلية للتدفقات النقدية إضافة إلى أن التدفقات التشغيلية تساهم بشكل كبير في دعم وإتخاد القرار الاستثماري للأفراد ذات العلاقة.

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: " **توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة أو مع مؤسسة من نفس القطاع** " في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.34 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.639، وكانت نسبة الموافقين: 48.6+ 42.9=

91.5% من مجموع المستجوبين؛ مما يعكس مدى موافقة أفراد العينة على أن مستخدمو القوائم المالية بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة يكونون قادرين على إجراء مقارنات لهذه القوائم لفترات زمنية مختلفة، ومع مؤسسات في نفس القطاع أيضا.

جاءت العبارة رقم (13) التي تنص: " **تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ونتائج الأعمال والمركز المالي في فترة معينة**" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.31 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.758، وكانت نسبة الموافقين: 42.9+ 45.7= 88.6 % من مجموع المستجوبين؛ مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على أهمية الملاحق في شرح وتفسير مختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر لترشيد قراره كون أن هذه الملاحق تحتوي على معلومات إضافية من شأنها التأثير على رأي متخد القرار.

جاءت العبارة رقم (8) التي تنص: " **تعكس المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية حقيقة ومدى استمرارية المؤسسة في النشاط (على أساس الفروض الأساسية للنظام المحاسبي المالي)**" في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.08 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.781، وكانت نسبة الموافقين: 65.7+ 25.7= 91.4 % من مجموع المستجوبين؛ مما يدل على الدور وأهمية الذي تلعبه التقارير المالية المفصح عنها في مدى إستمرارية المؤسسة في النشاط.

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص: " **تعرض التقارير المالية صورة وفية عن الوضعية المالي للمؤسسة وكل تغير يطرأ عليها**" في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.06 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.725، وكانت نسبة الموافقين: 65.7+ 22.9= 87.6% من مجموع المستجوبين؛ مما يدل على أن أفراد العينة يرون من وجهة نظرهم أيضا أن التقارير المالية تعطي صورة عن الوضعبة المالية للمؤسسة وكل تغيير يطرأ عليها.

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: " **المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية المفصح عنها تحظى بالفهم والوضوح**" في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.03 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.664، وكانت نسبة الموافقين: 74.3+17.1= 91.4% من مجموع المستجوبين؛ مما يدل على أن جميع القوائم المالية تتميز سهولة فهمها دون أي عوائق.

جاءت العبارة رقم (7) التي تنص: " **تعرض المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها طبقا لطبيعتها ولوقعها الاقتصادي أكثر من جانبها القانوني**" في المرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة

المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.88 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.867، وكانت نسبة الموافقين: 60+ 20= 80% من مجموع المستجوبين؛ وهذا يعكس نوع المعلومات التي تدرج ضمن التقارير حسب أهميتها.

جاءت العبارة رقم (9) التي تنص: " **تبين قائمة المركز المالي نقاط القوة والضعف في السياسات التي تتبناها المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار**" في المرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.86 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.845، وكانت نسبة الموافقين: 45.7+ 22.9= 68.6% من مجموع المستجوبين؛ مما يدل على قائمة المركز المالي تبين ما للمنشأة وما عليها في لحظة معينة وتبين حقوق ملكيتها .

جاءت العبارة رقم (5) التي تنص: " **تساعد القوائم المالية في تقييم مدى نجاح الإدارة في التوسع في أنشطتها الاستثمارية**" في المرتبة العاشرة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.80 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.933، وكانت نسبة الموافقين: 60+ 17.1=77.1% من مجموع المستجوبين؛ مما يدل على مدى أهمية القوائم المالية في مساعدة المنشاة على التوسع وسهولة معرفة مدى نجاحها من عدمه.

جاءت العبارة رقم (6) التي تنص: " **يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم في ترشيد قرار الاستثمار** " في المرتبة الحادية عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.71 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.987، وكانت نسبة الموافقين: 54.3+17.1 =71.4% من مجموع المستجوبين

جاءت العبارة رقم (12) التي تنص: " **توفر قائمة حركة الأموال النتيجة الصافية وتوزيعات هذه النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة**" في المرتبة الثانية عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.54 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.039، وكانت نسبة الموافقين: % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (10) التي تنص: " **يوفر جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة يمكن وفقها اتخاذ القرار الاستثماري السليم**" في المرتبة الثالثة عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.51 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.463، وكانت نسبة الموافقين: 40+28.6= 68.6 % من مجموع المستجوبين.

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-10): إجابات أفراد عينة الدراسة حول المجال الثاني

أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي

العبارات	التكرارات	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	التكرار	0	1	2	22	10	3.80	0.719	4	مرتفعة
	%	0	2.9	5.7	62.9	28.6				
2	التكرار	0	9	3	15	8	4.17	0.663	2	مرتفعة
	%	0	25.7	8.6	42.9	22.9				
3	التكرار	6	3	3	21	2	3.63	1.14	5	مرتفعة
	%	17.1	8.6	8.6	60.0	5.7				
4	التكرار	0	1	2	16	16	3.28	1.250	6	مرتفعة
	%	0	2.9	5.7	54.7	54.7				
5	التكرار	0	4	3	22	6	4.34	0.725	1	مرتفعة بشدة
	%	0	11.4	8.6	62.9	17.1				
6	التكرار	0	1	6	14	3	3.86	0.845	3	مرتفعة
	%	0	34.3	17.1	40.0	8.6				
7	التكرار	0	3	4	25	3	3.23	1.031	7	مرتفعة
	%	0	8.6	11.4	71.4	8.6				
مؤشر المجال الثاني							3.76	0.461		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم(3-10) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن **مؤشر المجال الثاني (أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي)** يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.76 من 5 ويقع ضمن

الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار: "موافق" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.461.

الجدول رقم(3-11): ترتيب عبارات المجال الثاني

أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي

رقم العبارة	العبارة	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
5	متطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي تلبي احتياجات أغلبية مستخدمي المعلومات التي لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة	1	مرتفعة بشدة
2	يوجب النظام المحاسبي المالي المؤسسات الجزائرية اعداد كل القوائم المالية()	2	مرتفعة بشدة
6	إلتزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الالتزامات الضريبية في الجزائر	3	مرتفعة بشدة
1	ينص النظام المحاسبي على عرض القوائم المالية وفق اعتبارات ملائمة	4	مرتفعة بشدة
3	يوجب النظام المحاسبي المالي الثبات في استخدام طرق الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية	5	مرتفعة بشدة
4	يولي النظام المحاسب ي أهمية بالغة للافصاح عن القوائم المالية في الآجال المحددة قانونا	6	مرتفعة
7	ساهم تنوع منظومة الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم صورة صادقة ووفية عن واقع المؤسسات	7	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج SPSS.

يمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات **مؤشر المجال الثاني (أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي)** حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (5) التي تنص: " **متطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي تلبي احتياجات أغلبية مستخدمي المعلومات التي لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة**" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.34 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.725، وكانت نسبة

الموافقين: 62.9+17.1= 80 % من مجموع المستجوبين؛ وهذا يعني أن الافصاح المحاسبي يفي بكل متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية سواء كانت لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة.

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص " **يوجب النظام المحاسبي المالي المؤسسات الجزائرية اعداد كل القوائم المالية()**" في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.17 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.663، وكانت نسبة الموافقين: 42.9+ 22.9=65.8 % من مجموع المستجوبين، مما يعكس القدرة على التزام المؤسسات الجزائرية بإعداد كافة القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي.

جاءت العبارة رقم (6) التي تنص: " **إلتزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الالتزامات الضريبية في الجزائر**" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.86 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.845، وكانت نسبة الموافقين: 40+8.6=48.6% من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: " **ينص النظام المحاسبي على عرض القوائم المالية وفق اعتبارات ملائمة**" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.80 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.719، وكانت نسبة الموافقين: 62.9+28.6= 91.5 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: " **يوجب النظام المحاسبي المالي الثبات في استخدام طرق الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية**" في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.63 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.114، وكانت نسبة الموافقين: 60+5.7= 65.7 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: " **يولي النظام المحاسبي أهمية بالغة للافصاح عن القوائم المالية في الآجال المحددة قانونا**" في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.28 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.250، وكانت نسبة الموافقين: 45.7+ 45.7=91.4 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (7) التي تنص: " **ساهم تنوع منظومة الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم صورة صادقة ووفية عن واقع المؤسسات**" في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.23 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة

من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.031، وكانت نسبة الموافقين: 71.4+ 8.6= 80 % من مجموع المستجوبين.

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-12): إجابات أفراد عينة الدراسة حول المجال الثالث

محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها

العبارات	التكرارات	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	التكرار	0	0	10	22	3	3.80	0.583	7	مرتفعة
	%	0	0	28.6	62.9	8.6				
2	التكرار	0	1	3	23	8	4.08	0.658	3	مرتفعة
	%	0	2.9	8.6	65.7	22.9				
3	التكرار	0	0	3	13	19	4.46	0.657	1	مرتفعة
	%	0	0	8.6	37.1	54.3				
4	التكرار	0	1	4	22	8	3.06	0.684	4	مرتفعة
	%	0	2.9	11.4	62.9	22.9				
5	التكرار	1	9	4	17	4	3.40	1.090	10	مرتفعة
	%	2.9	25.7	11.4	48.6	11.4				
6	التكرار	0	3	3	23	6	3.91	0.781	5	مرتفعة
	%	0	8.6	8.6	65.7	17.1				
7	التكرار	0	6	4	18	7	3.74	0.980	9	مرتفعة
	%	0	17.1	11.4	51.4	20.0				
8	التكرار	0	4	4	21	6	3.83	0.858	6	مرتفعة
	%	0	11.4	11.4	60.0	17.1				
9	التكرار	0	0	8	13	14	4.17	0.785	2	مرتفعة
	%	0	0	22.9	37.1	40.0				
10	التكرار	0	0	12	20	3	3.74	0.611	8	مرتفعة

	%	0	0	34.3	58.1	8.6				
11	التكرار	2	7	5	18	4	3.40	1.117	11	متوسطة
	%	5.7	20.0	14.3	48.6	11.4				
		مؤشر المجال الثالث					3.87	0.377		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم(3-12) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن **مؤشر المجال الثالث (محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها)** يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.87 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار: "موافق" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.377.

الجدول رقم(3-13): ترتيب عبارات المجال الثالث

محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها

رقم العبارة	العبارة	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
3	الافصاح المحاسبي الشفاف عن التقارير المالية يتطلب درجة عالية من التفصيل	1	مرتفعة بشدة
9	أخذ الأحداث اللاحقة بعين الاعتبار وفق النظام المحاسبي المالي يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها	2	مرتفعة بشدة
2	الافصاح المحاسبي عن كل المعلومات المعروضة في القوائم المالية والتقارير المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق وبالتالي رفع كفاءة الأسواق المالية الناشئة	3	مرتفعة بشدة
4	استهداف الجهة المستخدمة للتقارير المالية يؤثر على شفافية الافصاح المحاسبي	4	مرتفعة بشدة
6	ملاءمة التقارير المالية تستند على تحقيق الهدف المرجو من خلال الافصاح عن معلومات محددة	5	مرتفعة بشدة
8	ينعكس توقيت عرض التقارير المالية على نوع الافصاح المحاسبي	6	مرتفعة
1	يجب تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية المفصح عنها	7	مرتفعة

10	تؤثر الأساليب المستخدمة في عرض التقارير المالية على جودة عملية الافصاح المحاسبي	8	مرتفعة
7	تغيير السياسات والطرق المحاسبية يؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	9	مرتفعة
5	تحديد نوع وطبيعة المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية يؤثر على مستوى الافصاح الضريبي	10	مرتفعة
1	التوسع في الافصاح من شأنه تعزيز جودة المعلومات	11	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج .SPSS

يمكن من خلال الجدول ترتيب **عبارات مؤشر المجال الثالث** حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: " **الافصاح المحاسبي الشفاف عن التقارير المالية يتطلب درجة عالية من التفصيل**" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.46 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.657، وكانت نسبة الموافقين: 37.1+54.3= 91.4% من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (9) التي تنص " **أخذ الأحداث اللاحقة بعين الاعتبار وفق النظام المحاسبي المالي يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها**" في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.17 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.785، وكانت نسبة الموافقين: 37.1+40= 77.1 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص: "**الافصاح المحاسبي عن كل المعلومات المعروضة في القوائم المالية والتقارير المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق وبالتالي رفع كفاءة الأسواق المالية الناشئة**" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.08 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.658، وكانت نسبة الموافقين: 65.7+22.9=88.6 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: " **استهداف الجهة المستخدمة للتقارير المالية يؤثر على شفافية الافصاح المحاسبي**" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.06 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.684؛ وكانت نسبة الموافقين: 62.9+22.9=85.8% من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (6) التي تنص: " **ملاءمة التقارير المالية تستند على تحقيق الهدف المرجو من خلال الافصاح عن معلومات محددة**" في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.91 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.781، وكانت نسبة الموافقين: 65.7+17.1= 82.8 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (8) التي تنص: " **ينعكس توقيت عرض التقارير المالية على نوع الافصاح المحاسبي**" في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.83 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.857؛ وكانت نسبة الموافقين: 60+17.1= 77.1 % من مجموع المستجوبين .

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: " **يجب تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية المفصح عنها**" في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.80 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.584؛ وكانت نسبة الموافقين: 62.9+8.6=71.5 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (10) التي تنص: " **تؤثر الأساليب المستخدمة في عرض التقارير المالية على جودة عملية الافصاح المحاسبي**" في المرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.74 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.611؛ وكانت نسبة الموافقين: 57.1+8.6=65.7 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (7) التي تنص: " **تغيير السياسات والطرق المحاسبية يؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة**" في المرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.74 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.980؛ وكانت نسبة الموافقين: 51.4+20=71.4 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (5) التي تنص: " **تحديد نوع وطبيعة المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية يؤثر على مستوى الافصاح الضريبي**" في المرتبة العاشرة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.40 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.090؛ وكانت نسبة الموافقين: 48.6+11.4=60 % من مجموع المستجوبين .

جاءت العبارة رقم (11) التي تنص: " **التوسع في الافصاح من شأنه تعزيز جودة المعلومات**" في المرتبة الحادية عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.18 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيا ر "محايد" وبانحراف معياري قدره 1.117.

2. عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمحور الثاني: الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية).

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-14): إجابات أفراد عينة الدراسة حول الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)

العبارات	التكرارات	التكرار والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات	اتجاه العبارات
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	التكرار	1	0	0	21	13	4.28	0.750	1	مرتفعة بشدة
	%	2.9	0	0	60.0	37.1				
2	التكرار	1	0	0	16	18	4.25	0.778	2	مرتفعة بشدة
	%	2.9	0	0	54.7	51.4				
3	التكرار	0	3	1	25	6	3.97	0.747	7	مرتفعة
	%	0	8.6	2.9	71.4	17.1				
4	التكرار	0	3	1	27	4	3.91	0.802	9	مرتفعة
	%	0	8.6	2.9	77.1	11.4				
5	التكرار	0	2	5	22	6	3.91	0.742	10	مرتفعة
	%	0	5.7	14.3	62.9	17.1				
6	التكرار	0	2	10	15	8	3.83	0.857	11	مرتفعة
	%	0	5.7	28.6	42.9	22.9				
7	التكرار	0	0	3	23	9	4.17	0.568	4	مرتفعة
	%	0	0	8.6	65.7	25.7				
8	التكرار	0	0	0	31	4	4.11	0.323	6	مرتفعة
	%	0	0	0	88.6	11.4				
9	التكرار	2	6	4	18	5	3.51	1.121	12	مرتفعة

	%	5.7	17.1	11.4	51.4	14.3				
10	التكرار	1	1	0	23	10	4.14	0.810	5	مرتفعة
	%	2.9	2.9	0	65.7	28.6				
11	التكرار	0	1	1	23	10	4.20	0.632	3	مرتفعة بشدة
	%	0	2.9	2.9	65.7	28.6				
12	التكرار	0	2	1	29	3	3.94	0.591	8	مرتفعة
	%	0	5.7	2.9	82.9	8.6				
		مؤشر المحور الثاني					**4.04**	**0.351**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم(3-14) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن **مؤشر المحور الثاني (الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية))** يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي **4.04** من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار: "**موافق**" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ **0.351**.

الجدول رقم(3-15): ترتيب عبارات المحور الثاني

الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)

رقم العبارة	العبارة	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
1	الافصاح المحاسبي يسهل حصول المستثمرين الأجانب على المعلومات المالية الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب	1	مرتفعة بشدة
2	الافصاح المحاسبي يجعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين الأجانب مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار	2	مرتفعة بشدة
11	المواكبة والمصداقية إذا توفرت في المعلومات المالية تؤثر بصورة مباشرة على كفاءة السوق المالية ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية للسوق	3	مرتفعة بشدة
7	ان الافصاح المحاسبي يجعل المؤسسات في وضع تنافسي يخلق بيئة صحية اقتصادية أمام المستثمر الخارجي	4	مرتفعة
10	نقص المعلومات المحاسبية ودرجة الشفافية، وعد التشدد في التقارير والقائم المالية المنشورة تسبب في تدني مستوى	5	مرتفعة

	الافصاح المحاسبي على التنبؤ بمستقبل المؤسسات وتوقعات الأرباح ودرجة المخاطر وهذا ما ينعكس سلبا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية		
8	توفير المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية الخارجية المتخذة	6	مرتفعة
3	الافصاح عن معلومات للمستثمرين أكثر تفسيرا على المدى الطويل تمكنهم من صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة	7	مرتفعة
12	يساعد استخدام الافصاح المحاسبي في المؤسسة على إدارة سيولتها بصورة مربحة وتوفير المرونة اللازمة التي تساعدها على المنافسة في الأسواق المالية وجذب الاستثمارات	8	مرتفعة
4	يساعد الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية للمقارنة بين بدائل الاستثمار بما يساهم في جذب المستثمرين الأجانب	9	مرتفعة
5	يساعد استخدام الافصاح المحاسبي على قيام المؤسسة والمستثمرين بتطوير عملياتهم المالية لتفادي مخاطر الاستثمار المتوقعة	10	مرتفعة
6	يساعد استخدام الافصاح المحاسبي إلى تعظيم العائد على الاستثمار	11	مرتفعة
9	يوفر الافصاح المحاسبي المعلومات الكافية عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي	12	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج .SPSS

يمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات **مؤشر المحور الثاني (الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)** حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: " **الافصاح المحاسبي يسهل حصول المستثمرين الأجانب على المعلومات المالية الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب**" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.28 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.750، وكانت نسبة الموافقين: 60+37.1= 97.1 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص " **الافصاح المحاسبي يجعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين الأجانب مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار**" في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.25 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.778، وكانت نسبة الموافقين: 45.7+51.4= 97.1 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (11) التي تنص: " **المواكبة والمصداقية إذا توفرت في المعلومات المالية تؤثر بصورة مباشرة على كفاءة السوق المالية ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية للسوق**" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.20 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.632، وكانت نسبة الموافقين: 65.7+28.6= 94.3 % من مجموع المستجوبين .

جاءت العبارة رقم (7) التي تنص: " **ان الافصاح المحاسبي يجعل المؤسسات في وضع تنافسي يخلق بيئة صحية اقتصادية أمام المستثمر الخارجي**" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.17 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.568؛ وكانت نسبة الموافقين: 65.7+25.7= 91.4 % من مجموع المستجوبين .

جاءت العبارة رقم (10) التي تنص: " **نقص المعلومات المحاسبية ودرجة الشفافية، وعد التشدد في التقارير والقائم المالية المنشورة تسبب في تدني مستوى الافصاح المحاسبي على التنبؤ بمستقبل المؤسسات وتوقعات الأرباح ودرجة المخاطر وهذا ما ينعكس سلبا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية**" في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.14 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.810؛ وكانت نسبة الموافقين: 65.7+28.6=94.3 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (8) التي تنص: " **توفير المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية الخارجية المتخذة**" في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.11 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.323، وكانت نسبة الموافقين: 88.6+11.4=100% من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: " **الافصاح عن معلومات للمستثمرين أكثر تفسيرا على المدى الطويل تمكنهم من صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة**" في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.97 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت

الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.747، وكانت نسبة الموافقين: 71.4+17.1=88.5 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (12) التي تنص: " **يساعد استخدام الافصاح المحاسبي في المؤسسة على إدارة سيولتها بصورة مربحة وتوفير المرونة اللازمة التي تساعدها على المنافسة في الأسواق المالية وجذب الاستثمارات**" في المرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.94 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.591؛ وكانت نسبة الموافقين: 82.9+8.6=91.5 % من مجموع المستجوبين .

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص على: " **يساعد الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية للمقارنة بين بدائل الاستثمار بما يساهم في جذب المستثمرين الأجانب**" في المرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.91 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.702؛ وكانت نسبة الموافقين: 77.1+11.4=88.5 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (5) التي تنص على: " **يساعد استخدام الافصاح المحاسبي على قيام المؤسسة والمستثمرين بتطوير عملياتهم المالية لتفادي مخاطر الاستثمار المتوقعة** " في المرتبة العاشرة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.91 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.742؛ وكانت نسبة الموافقين: 62.9+17.1=80 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (6) التي تنص على: " **يساعد استخدام الافصاح المحاسبي إلى تعظيم العائد على الاستثمار**" في المرتبة الحادية عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.83 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.857؛ وكانت نسبة الموافقين: 42.9+22.9=65.8 % من مجموع المستجوبين.

جاءت العبارة رقم (9) التي تنص على: "**يوفر الافصاح المحاسبي المعلومات الكافية عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي**" في المرتبة الثانية عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.51 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.121؛ وكانت نسبة الموافقين: 51.4+14.3= 65.7 % من مجموع المستجوبين.

المبحث الثالث: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد القيام بعدد من الاساليب الإحصائية الوصفية لتحليل بيانات الدراسة وتقديم نتائج التحليل، سنتطرق في هذا المبحث إختبار فرضيات الدراسة بهدف التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها من إجراء التحليل الإحصائي الوصفي لآراء عينة الدراسة.

1- نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة

بعد عرض وتفسير البيانات الشخصية لعينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن المجتمع قيد الدراسة أغلبية أفراده كانوا من ذكورا وقدرت نسبتهم بـ (71.4%).
- غالبية المبحوثين يتمركزون في الفئة العمرية من 25-45 سنة وبنسبة قدرت ب (54.3%) وهو مؤشر ايجابي يدل على فئة عمرية حيوية تتمتع بالخبرة ويليه الفئة العمرية 45 سنة فأكثر بـ 45.7%.
- قرابة النصف أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 45.7% صرحوا أن لديهم شهادة ليسانس، يليه 12 فردا يمثلون ما نسبته 34.3% أنهوا مستوى الماستر، بينما هناك 5 أفراد من حاملي شهادة الماجستير وفردان اثنان من أصحاب المستوى الثانوي يمثلون نسبة 14.3% و5.7% على التوالي من إجمالي أفراد العينة.
- أغلب الأفراد المبحوثين كانوا من ذوي الشهادات الجامعية(ليسانس+ماستر+ماجستير) بنسبة 94.3% ويليه فئة المستوى الثانوي بنسبة 5.7%.
- ما نسبته 42.9% من إجمالي أفراد العينة لديهم من 10 إلى أقل من 15 سنة خبرة، و10 أفراد يمثلون ما نسبته 28.6% لديهم أكثر من 10 سنوات خبرة، و9 أفراد تتراوح سنوات خبرتهم بين 5 و10 سنوات يمثلون نسبة 25.7% بينما فرد واحد فقط لديه أقل من 5 سنوات.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

من أجل اختبار ومناقشة الفرضيات سنقوم بعرض وتحليل نتائج الانحدار البسيط، والتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة سابقا، وهذا بعد المعالجة الإحصائية للبيانات.

2-1- نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الإفصاح الحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية

الجدول رقم(3-16): عرض نتائج الانحدار البسيط

الرقم	المحور	معامل الارتباط r	معامل التحديد R2	المحسوبة F	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة SIG*
1	تأثير الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية	0.450	0.203	8.390	0.449	0.007
2	تأثير أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية	0.258	0.067	2.345	0.197	0.135
3	تأثير محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها على جذب الاستثمارات الأجنبية	0.491	0.241	10.497	0.458	0.003
4	تأثير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)	10.46	0.213	8.920	0.485	0.005

*يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

يوضح الجدول أعلاه **تأثير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي كأداة/ على لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)**، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

أ/ وجود أثر للالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ معامل الارتباط (r= 0.450) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد فقد بلغ (R2= 0.203) أي أن ما قيمته (0.203) من التغيرات

في جذب الاستثمارات الأجنبية ناتج عن الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبية عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، وقد بلغت قيمة درجة التأثير (B= 0.449) وهو ما يعني أن زيادة درجة واحدة في الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبية عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى زيادة في جذب الاستثمارات الأجنبية بقيمة (0.449) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (F=8.390) وهي دالة على وجود ارتباط طردي حيث كانت قيمة ألفا(= α 0.007) وهي أقل من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الأولى(H01) التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) للالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المستجوبين"، ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص **على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) للالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية.**

ب/ عدم وجود أثر لأسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ معامل الارتباط (r= 0.258) عند مستوى معنوية (α≤0.05) أما معامل التحديد فقد بلغ (R2= 0.067) أي أن ما قيمته (0.067) فقط من التغيرات في جذب الاستثمارات الأجنبية ناتج عن أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي، وقد بلغت قيمة درجة التأثير أو الانحدار (B= 0.197) وهو ما يعني أن زيادة درجة واحدة في التنمية والتدريب يؤدي إلى زيادة في المسار المهني بقيمة (0.197) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (F= 2.345) وهي دالة على عدم وجود ارتباط حيث كانت قيمة ألفا (α 0.135=) وهي أكبر من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية الثانية(H02) التي تنص على أنه: " **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لأسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المستجوبين**"، ونرفض الفرضية البديلة (H2) التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لأسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ج/ وجود أثر لمحددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ معامل الارتباط (r= 0.491) عند مستوى معنوية (α≤0.05) أما معامل التحديد فقد بلغ (R2= 0.241) أي أن ما قيمته (0.241) من التغيرات في جذب الاستثمارات الأجنبية ناتج عن محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها، وقد بلغت قيمة درجة التأثير أو الانحدار (B= 0.458) وهو ما يعني أن زيادة درجة واحدة في التحفيز يؤدي إلى

زيادة في المسار المهني بقيمة (0.458) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (F= 10.497) وهي دالة على وجود ارتباط طردي حيث كانت قيمة ألفا(α=0.003) وهي أقل من 5%.

بعد تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الثالثة(H03) التي تنص على أنه: " **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لمحددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها على جذب الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المستجوبين**"، ونقبل الفرضية البديلة (H3) التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لمحددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

د/ وجود أثر للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي كأداة/ على جذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)، حيث بلغ معامل الارتباط (r=0.461) عند مستوى معنوية (α≤0.05) أما معامل التحديد فقد بلغ (R2= 0.213) أي أن ما قيمته (0.213) من التغيرات في جذب الاستثمارات الخارجية ناتج عن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وقد بلغت قيمة درجة التأثير أو الانحدار (B= 0.485) وهو ما يعني أن زيادة درجة واحدة في الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى زيادة في جذب الاستثمارات الخارجية بقيمة (0.485) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (F= 8.920) وهي دالة على وجود ارتباط طردي حيث كانت قيمة ألفا(α=0.005) وهي أقل من 5%

بعد تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الرابعة(H04) التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي كأداة/ على جذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية) من وجهة نظر المستجوبين"، **ونقبل الفرضية البديلة (H4) التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي كأداة/ على جذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية).**

2- <u>مناقشة الفرضيات</u>

طرحت الدراسة جملة من الأسئلة المتعلقة أساسا بأثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)، وانطلقت الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات التي تدور في مجملها حول الاشكالية المطروحة، وقد أفرزت نتائج الدراسة وأوضحت مدى أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)، وعليه يمكن من خلال هذا المطلب شرح النتائج بهدف الاستفادة العملية من مخرجات هذه الدراسة.

3-1- عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية للمحور الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المحاور	درجة الاهمية
المجال الأول: الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي	**3.99**	**0.352**	**1**	**مرتفعة**
المجال الثاني: أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	**3.76**	**0.460**	**3**	**مرتفعة**
المجال الثالث: محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها	**3.87**	**0.377**	**2**	**مرتفعة**
المحور الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي	**3.87**	**0.334**	**2**	**مرتفعة**
المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)	**4.04**	**0.351**	**1**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج SPSS.

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة **بمحور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي** أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور **(3.87)** بانحراف معياري قدره **(0.334)**، وقد أتى في المرتبة الثاني بين المحاور غير أننا نلاحظ تفاوتا في إجابات أفراد العينة من مجال لآخر وذلك كما يلي:

عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية للمجال الأول: الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

جاءت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمجال **الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي موافقة بدرجة مرتفعة**، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.99)، وانحراف معياري قدره (0.352)، وقد أتى في المرتبة الأولى بين المجالات، و هذا مايدل على الأهمية البالغة والضرورية للإلتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية للمجال الثاني: أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي

جاءت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة **بمجال أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي موافقة بدرجة مرتفعة،** حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.76)، وانحراف معياري قدره (0.460)، وقد أتى في المرتبة الثالثة بين المجالات وهذا يدل على مصداقية وفعالية أسس الافصاح المحاسبي على التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية للمجال الثالث: محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة **بمجال محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة،** حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.87)، وانحراف معياري قدره (0.377)، وقد أتى في المرتبة الثانية بين المجالات ويعزى هذا إلى وجود أثر ايجابي لمحدادات الافصاح المحاسبي عن التقترير المالية المراد الافصاح عنها

2- عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية للمحور الثاني الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة **بمحور الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)** أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (4.04)، وانحراف معياري قدره (0.351)، وقد أتى في المرتبة الأولى بين المحاور ويعزى هذا إلى أن الافصاح المحاسبي يعتبر اداة فعالة لجذب الاستثمارات الاجنبية

3-2- **عرض وتحليل نتائج العلاقة التأثيرية بين الإفصاح المحاسبي وجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)**

أشارت نتائج دراستنا إلى وجود تأثير للإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)، فماذا يعني هذا وما هي دلالاته وكيف يمكن فهمه.

أ/ النتائج المتعلقة بتأثير الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية.

هناك أثر للالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه كلما زاد إلتزام المؤسسات في درجة الإفصاح كلما أثر ذلك ايجابا على مستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب/ النتائج المتعلقة بتأثير أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية

ليس هناك أثر لأسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

ج/ النتائج المتعلقة بتأثير محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها على جذب الاستثمارات الأجنبية

هناك أثر لمحددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها على جذب الاستثمارات الأجنبية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

د/ النتائج المتعلقة بتأثير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية).

هناك أثر للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

خلاصة الفصل

قام الباحث من خلال هذا الفصل بإجراء الدراسة الميدانية من أجل معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الإستثمارية على عينة ممثلة في مجموعة من المحللين الماليين والمحاسبين ومحافظو الحسابات، من خلال توزيع استبيان الدراسة الذي تم تقسيمه إلى محورين رئيسيين، و قد تم التوصل إلى أن تبني أسس الإفصاح المحاسبي وتطبيق متطلباته والإتزام بمحدداته في إطار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية ممثلة في كل من القوائم والتقارير المالية السنوية ذات الجودة لها أثر ملموس في عملية اتخاذ القرارات الإستثمارية.

خاتمة

خاتمة

وفي الختام يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو الإنتاج النهائي لوظيفة المحاسبة والذي يتم من خلاله إيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها ويعتبر أيضا موضوع ذو أهمية لما له من اثر على القرارات المتخذة من خلال توفيره المعلومة الواضحة والمفهومة في الوقت وبالكم المناسب عن طريق القوائم المالية التي تنشرها المؤسسة، والتي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات وترشيدها، تنظر العديد من المؤسسات إلى أن الإفصاح المحاسبي وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي لذا تسعى من خلاله إلى إظهار الوضعية الحقيقية للمؤسسة والتوجهات المستقبلية بكل مصداقية في حين تنظر إليه بعض المؤسسات الأخرى بنوع من التحفظ وذلك بدافع السرية، فلإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية ذات الجودة ماهو إلى وسيلة لإيصال المعلومات المحاسبية المدرجة ضمنها للجهات المختصة بمختلف تفرعاتها واحتياجاتها، وكلما كان الافصاح المحاسبي مقنن ومبرمج ويتماشى مع أسس العمل المحاسبي كلما زاد من أهمية وجودة المعلومات المفصح عنها، هذه الأخيرة التي تساهم في تعزيز وترشيد مختلف القرارات المتخذة على مستوى المؤسسة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية خاصة الاستثمارات الأجنبية.

بشكل عام، ومن خلال ما تم دراسته في الفصول الثلاثة السابقة يمكن اختصار بعض النتائج واختبار صحة الفرضيات كما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

- إن تنوع منظومة الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي يساهم في تقديم صورة وفية عن واقع المؤسسات.
- يساعد الافصاح المحاسبي مستخدمي القوائم المالية ومن بينهم المستثمرين الأجانب التأكد من أن المعلومات تعبر بصدق عن الظاهرة التي نم عرضها.
- أن الإفصاح المحاسبي يسهل حصول المستثمرين الأجانب على المعلومات المالية الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب.
- أن الافصاح المحاسبي يجعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين الأجانب مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار.
- كل ما زادت شفافية الافصاح المحاسبي زادت فعاليته في اتخاذ القرارات الاستثمارية بصفة عامة والقرارات الاستثمارية الأجنبية بصفة خاصة.
- أن المواكبة والمصداقية إذا توفرت في المعلومات المالية تؤثر بصورة مباشرة على كفاءة السوق المالية ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية للسوق.

- ان الافصاح المحاسبي يجعل المؤسسات في وضع تنافسي يخلق بيئة صحية اقتصادية أمام المستثمر الخارجي.
- جاءت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمجال الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي موافقة بدرجة مرتفعة، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.99)، وانحراف معياري قدره (0.352)، وقد أتى في المرتبة الأولى بين المجالات، وهذا ما يدل على الأهمية البالغة والضرورية للالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.
- جاءت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمجال أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي موافقة بدرجة مرتفعة، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.76)، وانحراف معياري قدره (0.460)، وقد أتى في المرتبة الثالثة بين المجالات وهذا يدل على مصداقية وفعالية أسس الافصاح المحاسبي على التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمجال محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.87)، وانحراف معياري قدره (0.377)، وقد أتى في المرتبة الثانية بين المجالات ويعزى هذا إلى وجود أثر ايجابي لمحددات الافصاح المحاسبي عن التقارير المالية المراد الافصاح عنها.
- يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمحور الإفصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية) أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (4.04)، وانحراف معياري قدره (0.351)، وقد أتى في المرتبة الأولى بين المحاور ويعزى هذا إلى أن الافصاح المحاسبي يعتبر اداة فعالة لجذب الاستثمارات الاجنبية.

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** والتي نصت على أنه "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية**"، وبعد اختبار الفرضية توصلنا إلى أنه يوجد أثر للالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا يعني أن كلما كان الافصاح المحاسبي يفي بكل متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية سواء كانت لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة، أدى ذلك زيادة جذب المستثمرين الأجانب، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية البديلة لها.

- **الفرضية الثانية:** والتي نصت على أنه "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المستجوبين**" وبعد اختبار الفرضية توصلنا إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لتبني أسس الافصاح على واقع القرارات الاستثمارية الأجنبية وهذا ما يدل على أنه لا يوجد تأثير بين المتغيرين وعليه نقبل الفرضية الأولى.
- **الفرضة الثالثة:** والتي نص على أنه "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها على جذب الاستثمارات الأجنبية**" وبعد اختبار الفرضية توصلنا إلى أن الالتزام بمحددات الافصاح المحاسبي في اطار الافصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية ممثلة في كل من القوائم والتقارير المالية ذات الجودة لها أثر ملموس في عملية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا يؤكد رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية البديلة لها.
- **الفرضية الرابعة:** والتي نصت على أنه "**لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمارات الخارجية**" وبعد اختبار الفرضية توصلنا إلى انه يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا يعني أنه إذا توفرت المواكبة والمصداقية وكذلك التوسع والشفافية في المعلومات المالية فإن هناك تأثير بصورة مباشرة على كفاءة السوق المالية ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية للسوق، ومن جهة أخرى نقص المعلومات المحاسبية ودرجة الشفافية، وعد التشدد في التقارير والقوائم المالية المنشورة تسبب في تدني مستوى الافصاح المحاسبي على التنبؤ بمستقبل المؤسسات وتوقعات الأرباح ودرجة المخاطر وهذا ما ينعكس سلبا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية البديلة لها.

ثالثا: التوصيات

- يجب على المؤسسة دائما أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل تفصيلي لمساعدة المستثمر على اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يجب المؤسسة دائما أن تفصح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية لزيادة التدفقات النقدية في المستقبل.
- يجب على المؤسسة عرض المعلومات المحاسبية وتسهيل استيعابها.
- ضرورة عمل برامج توعية للعاملين بالمؤسسات الاقتصادية من محاسبين ومحافظين ومحللين ماليين من أجل زيادة الوعي بأهمية الافصاح المحاسبي والفوائد التي ستعود على كافة الأطراف.
- زيادة إجراء البحوث والدراسات في نفس موضوع البحث الحالي.

الملاحق

ملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

تحية طيبة وبعد:

السادة والسيدات الأفاضل أرجو أن أدعوكم للمشاركة في إجراء دراسة لموضوع ماستر بعنوان "دور الافصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية"، وذلك من أجل التعرف على مدى إمكانية عكس آثار شفافية الافصاح المحاسبي على جذب الاستثمارات الخارجية، وكجزء من الدراسة، نرجو من سيادتكم تعبئة الاستبيان المرفق، والذي يتعلق بوجهة نظركم حول رأيكم عن هذا الموضوع.

وسوف يتم التعامل مع البيانات الواردة في الاستبيان لغايات البحث العلمي فقط، وسيتم تزويدكم بنسخة من الدراسة تتضمن التوصيات والنتائج إن رغبتم في ذلك.

الطالبة: بوودن خديجة.

الطالبة: شطيبي هبة.

وتفضلوا قبول فائق الاحترام والتقدير

ملحق رقم 01

1/ معلومات عامة

الجنس:

ذكر ☐ **أنثى** ☐

العمر:

أقل من 25 سنة ☐ **من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة** ☐ **من 35 سنة إلى أقل من 45** ☐

45سنة فأكثر ☐

المستوى الدراسي:

متوسط ☐ **ثانوي** ☐ **ليسانس** ☐

ماجستير ☐ **ماستر** ☐ **دكتوراه** ☐

عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ **من 5سنوات إلى أقل من 10 سنوات** ☐

أكثر من 10سنوات ☐ **من 10 إلى أقل من 15 سنة** ☐

2 / معلومات متعلقة بالاستبيان

المحور الاول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

المجال الاول: الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية المفصح عنها تحظى بالفهم والوضوح.					
2- تعرض التقارير المالية صورة وفية عن الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغير يطرأ عليها.					
3- الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم والتقارير المالية يعد أمر ضروري وهذا يزيد من اعتمادية المعلومات المحاسبية.					

ملحق رقم 01

4- توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة أو مع مؤسسة من نفس القطاع.					
5-تساعد القوائم والتقارير المالية في تقييم مدى حاجة الادارة في التوسع في انشطتها الاستثمارية.					
6-يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على انتاج معلومات خاصة تساهم في ترشيد قرا الاستثمار.					
7-تعرض المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها طبقا لطبيعتها ولواقعها الاقتصادي أكثر من جانبها القانوني.					
8-تعكس المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية حقيقة ومدى استمرارية المؤسسة في النشاط(على أساس الفروض الاساسية للنظام المحاسبي المالي).					
9- تبين قائمة المركز المالي نقاط القوة والضعف في السياسات التي تتبناها المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار.					
10-يوفر جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة يمكن وفقها اتخاذ القرار الاستثماري السليم.					
11-توفر قائمة التدفقات النقدية إمكانية التنبؤ بالأداء المالي النقدي والتشغيلي المستقبلي للمؤسسة.					
12-توفر قائمة حركة الأموال النتيجة الصافية وتوزيعات هذه النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة.					
13- تساهم الايضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية، ونتائج الأعمال والمركز المالي فير فترة معينة.					

المجال الثاني: أسس الافصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي

الفقرة	**موافق**	**موافق بشدة**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1- ينص النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية وفق اعتبارات ملائمة.					
2- يوجب النظام المحاسبي المالي المؤسسات الجزائرية اعداد كل القوائم المالية (قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حركة الأموال، الملاحق المرفقة)					
3-يوجب النظام المحاسبي المالي الثبات في استخدام طرق الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية.					
4-يولي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة للإفصاح عن القوائم المالية في الآجال المحددة قانونا.					
5- متطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي تلبي احتياجات أغلبية مستخدمي المعلومات التي لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة.					

ملحق رقم 01

6- التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الالتزامات الضريبية في الجزائر(الافصاح الاجباري).					
7-ساهم تنوع منظومة الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم صورة صادقة ووفية عن واقع المؤسسات.					

المجال الثالث: محددات الافصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الافصاح عنها

الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يجب تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية المفصح عنها.					
2- الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المعروضة في القوائم المالية والتقارير المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق، وبالتالي رفع كفاءة الاسواق المالية الناشئة.					
3- الافصاح المحاسبي الشفاف عن التقارير المالية يتطلب درجة عالية من التفصيل.					
4- استهداف الجهة المستخدمة للتقارير المالية يؤثر على شفافية الافصاح المحاسبي.					
5- تحديد نوع وطبيعة المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية يؤثر على مستوى الافصاح المحاسبي.					
6- ملاءمة التقارير المالية تستند على تحقيق الهدف المرجو من خلال الافصاح عن معلومات محددة.					
7- تغيير السياسات والطرق المحاسبية يؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.					
8-ينعكس توقيت عرض التقارير المالية على نوع الافصاح المحاسبي.					
9-أخذ الأحداث اللاحقة بعين الاعتبار وفق النظام المحاسبي المالي يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.					
10-تؤثر الأساليب المستخدمة في عرض التقارير المالية على جودة عملية الافصاح المحاسبي.					
11- التوسع في الإفصاح من شأنه تعزيز جودة المعلومات.					

المحور الثاني: الافصاح المحاسبي كأداة لجذب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)

الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- الافصاح المحاسبي يسهل حصول المستثمرين الاجانب على المعلومات المالية					

ملحق رقم 01

الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب.					
2- الافصاح المحاسبي يجعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين الأجانب مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار.					
3- الافصاح عن معلومات للمستثمرين أكثر تفسيرا على المدى الطويل، تمكنهم من صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.					
4-يساعد الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية للمقارنة بين بدائل الاستثمار بما يساهم في جذب المستثمرين الاجانب.					
5-يساعد استخدام الافصاح المحاسبي على قيام المؤسسة والمستثمرين بتطوير عملياتهم المالية لتفادي مخاطر الاستثمار المتوقعة.					
6-يساعد استخدام الافصاح المحاسبي إلى تعظيم العائد على الاستثمار					
7- ان الافصاح المحاسبي يجعل المؤسسات في وضع تنافسي يخلق بيئة صحية اقتصادية أمام المستثمر الخارجي.					
8- توفير المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية الخارجية المتخذة.					
9- يوفر الافصاح المحاسبي المعلومات الكافية عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي.					
10- نقص المعلومات المحاسبية ودرجة الشفافية، وعدم التشدد في التقارير والقوائم المالية المنشورة، تسبب في تدني مستوى الافصاح المحاسبي على التنبؤ بمستقبل المؤسسات وتوقعات الأرباح ودرجة المخاطر وهذا ما ينعكس سلبا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.					
11- المواكبة والمصداقية إذا توفرت في المعلومات المالية تؤثر بصورة مباشرة على كفاءة السوق المالية ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية للسوق.					
12- يساعد استخدام الافصاح المحاسبي في المؤسسة على ادارة سيولتها بصورة مربحة وتوفير المرونة اللازمة التي تساعدها على المنافسة في الأسواق المالية وجذب الاستثمارات.					

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 22:51:36
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=العمر الجنس م1 الخبرة المستوى م2 م3 م4 م5 م6 م7 م8 م9 م10 م11 م12 م13 ل1 ل2 ل3 ل4 ل5 ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ل6 ل7 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11 س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 /SCALE('الثبات معامل') ALL /MODEL=ALPHA /STATISTICS=SCALE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Echelle : الثبات معامل

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,819	47

Statistiques d'échelle

Moyenne	Variance	Ecart type	Nombre d'éléments
180,5429	163,961	12,80474	47

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:10:01
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=العمر الجنس الخبرة المستوى /PIECHART FREQ /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:05,23
	Temps écoulé	00:00:04,54

Statistiques

		الجنس	العمر	المستوى	الخبرة
N	Valide	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	25	71,4	71,4	71,4
	أنثى	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 25- 35 سنة	11	31,4	31,4	31,4
	من 35-45	8	22,9	22,9	54,3
	45 فأكثر سنة	16	45,7	45,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	2	5,7	5,7	5,7
	ليسانس	16	45,7	45,7	51,4
	ماجستير	5	14,3	14,3	65,7
	ماستر	12	34,3	34,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	1	2,9	2,9	2,9
	10 من أقل إلى سنوات 5 من سنوات	9	25,7	25,7	28,6
	سنوات 10 من أكثر	10	28,6	28,6	57,1

	15 من أقل إلى سنوات 10 من سنة	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Graphique circulaire

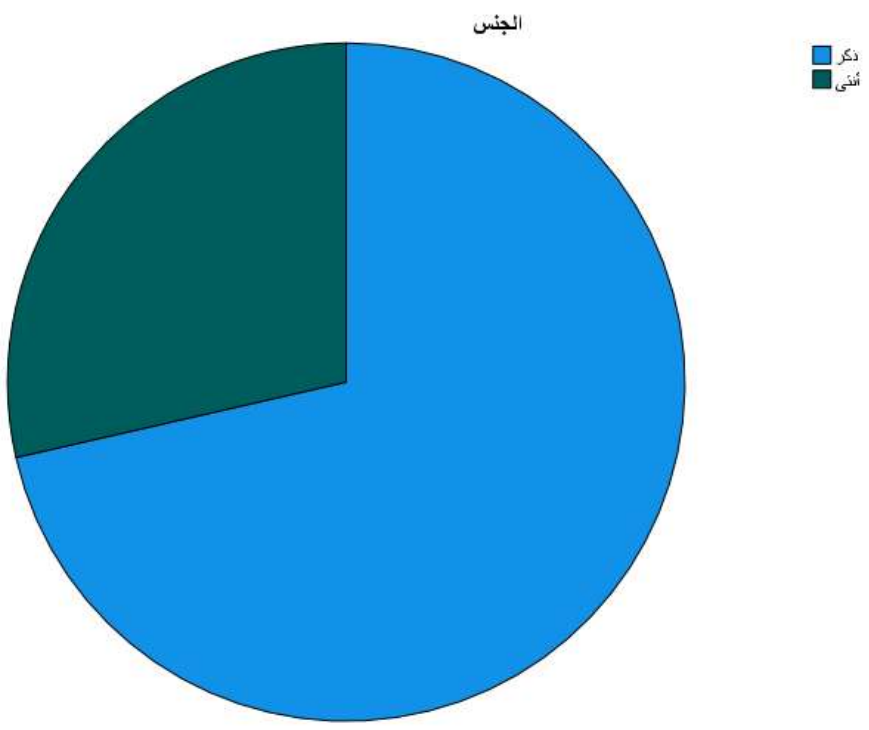

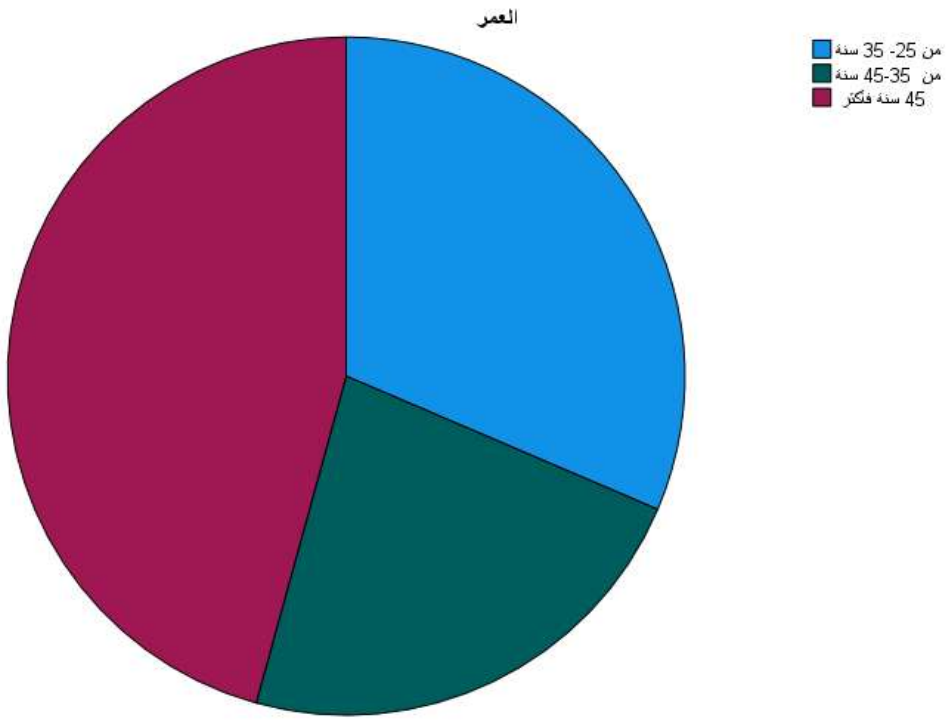

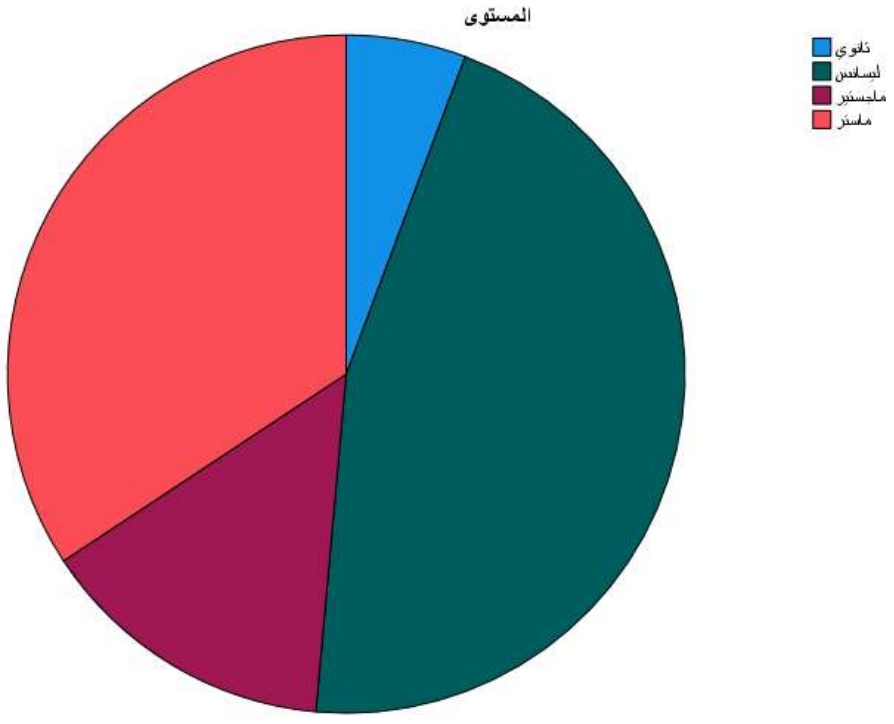

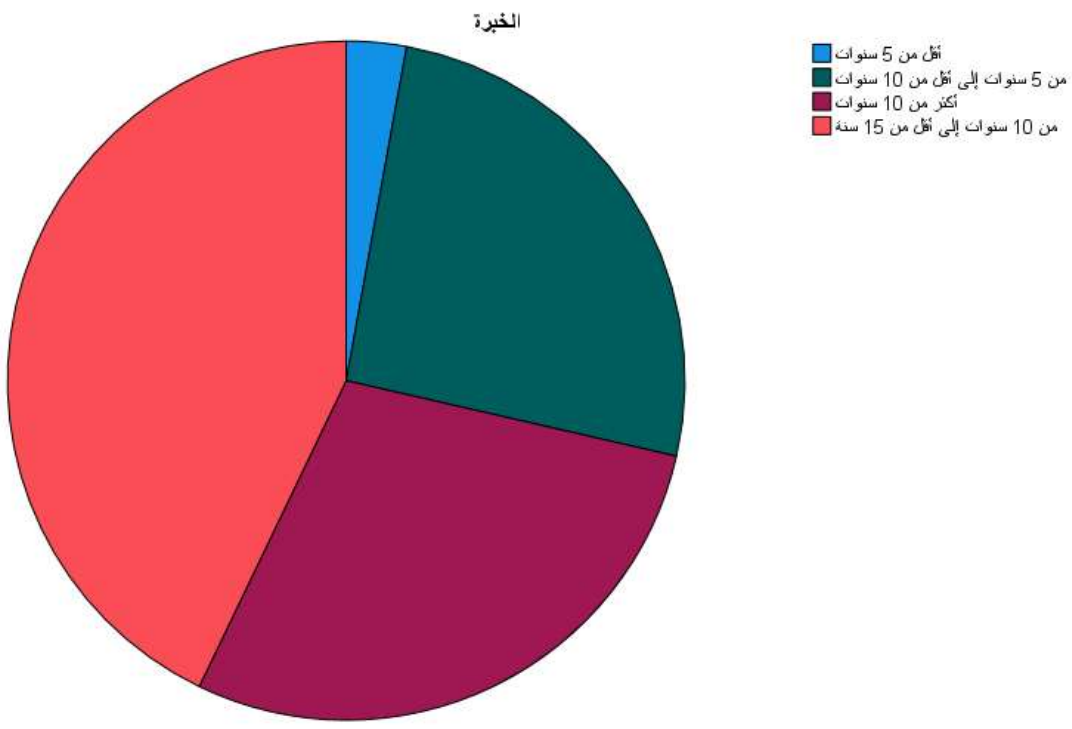

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:13:33
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=م1 م2 م3 م4 م5 م6 م7 م8 م9 م10 م11 م12 م13 /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques

		المعلومات تعرض ضمن المدرجة المالية التقارير طبقا عنها المفصح ولوقعها لطبيعتها من أكثر الاقتصادي القانوني جانبها	المؤسسة في يوجد خاصة مالية تقارير القوائم عن ومنفصلة على تساعد المالية معلومات انتاج في تساهم خاصة الاستثمار قرار ترشيد	المالية القوائم تساعد نجاح مدى تقييم في في التوسع في الإدارة الاستثمارية أنشطتها	المالية القوائم توفر تسمح معلومات مع مقارنات بإجراء السابقة المالية السنة من مؤسسة مع أو القطاع نفس	عن الافصاح والطرق السياسات في المتبعة المحاسبية القوائم إعداد يعد المالية والتقارير وهذا ضروري أمر إعتمادية من يزيد المحاسبية المعلومات	التقارير تعرض وفية صورة المالية المالي الوضعية عن تغير وكل للمؤسسة عليها يطرأ	المحاسبية المعلومات القوائم ضمن المدرجة المالية والتقارير تحظى عنها المفصح والوضوح بالفهم
N	Valide	35	35	35	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0

Table de fréquences

بالفهم تحظى عنها المفصح المالية والتقارير القوائم ضمن المدرجة المحاسبية المعلومات والوضوح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	5,7	5,7	5,7

	محايد	1	2,9	2,9	8,6
	موافق	26	74,3	74,3	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

عليها يطرأ تغير وكل للمؤسسة المالي الوضعية عن وفية صورة المالية التقارير تعرض

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	5,7	5,7	5,7
	محايد	2	5,7	5,7	11,4
	موافق	23	65,7	65,7	77,1
	بشدة موافق	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يعد المالية والتقارير القوائم إعداد في المتبعة المحاسبية والطرق السياسات عن الافصاح المحاسبية المعلومات إعتمادية من يزيد وهذا ضروري أمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,9	2,9	2,9
	موافق	20	57,1	57,1	60,0
	بشدة موافق	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

مع أو السابقة المالية السنة مع مقارنات بإجراء تسمح معلومات المالية القوائم توفر القطاع نفس من مؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	8,6	8,6	8,6
	موافق	17	48,6	48,6	57,1
	بشدة موافق	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الاستثمارية أنشطتها في التوسع في الإدارة نجاح مدى تقييم في المالية القوائم تساعد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	موافق غير	3	8,6	8,6	11,4
	محايد	4	11,4	11,4	22,9
	موافق	21	60,0	60,0	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

انتاج على تساعد المالية القوائم عن ومنفصلة خاصة مالية تقارير المؤسسة في يوجد الاستثمار قرار ترشيد في تساهم خاصة معلومات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	موافق غير	4	11,4	11,4	14,3
	محايد	5	14,3	14,3	28,6
	موافق	19	54,3	54,3	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

ولوقعها لطبيعتها طبقا عنها المفصح المالية التقارير ضمن المدرجة المعلومات تعرض القانوني جانبها من أكثر الاقتصادي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	11,4	11,4	11,4
	محايد	3	8,6	8,6	20,0
	موافق	21	60,0	60,0	80,0
	بشدة موافق	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

في المؤسسة استمرارية ومدى حقيقة المالية التقارير في عنها المفصح المعلومات تعكس (المالي المحاسبي للنظام الأساسية الفروض أساس على)النشاط

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	موافق	23	65,7	65,7	74,3
	بشدة موافق	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

في المؤسسة تتبناها التي السياسات في والضعف القوة نقاط المالي المركز قائمة تبين والاستثمار التمويل مجال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	5,7	5,7	5,7
	محايد	9	25,7	25,7	31,4
	موافق	16	45,7	45,7	77,1
	بشدة موافق	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

خسارة أو ربح سواء المؤسسة أعمال بنتيجة تتعلق معلومات النتائج حسابات جدول يوفر السليم الاستثماري القرار اتخاذ وفقها يمكن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	6	17,1	17,1	17,1
	موافق غير	4	11,4	11,4	28,6
	محايد	1	2,9	2,9	31,4
	موافق	14	40,0	40,0	71,4
	بشدة موافق	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المستقبلي والتشغيلي النقدي المالي بالأداء التنبؤ إمكانية النقدية التدفقات قائمة توفر للمؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,7	5,7	5,7
	موافق	18	51,4	51,4	57,1
	بشدة موافق	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المقررة والتخصيصات النتيجة هذه وتوزيعات الصافية النتيجة الأموال حركة قائمة توفر السنة خلال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	9	25,7	25,7	25,7
	محايد	3	8,6	8,6	34,3
	موافق	18	51,4	51,4	85,7
	بشدة موافق	5	14,3	14,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

ونتائج المالية القوائم تلك تمثيل صدق عن التفصيلية والملاحق المرفقة الإيضاحات تساهم معينة فترة في المالي والمركز الأعمال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	3	8,6	8,6	11,4
	موافق	15	42,9	42,9	54,3
	بشدة موافق	16	45,7	45,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:36:52
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=م1 م2 م3 م4 م5 م6 م7 م8 م9 م10 م11 م12 م13 المجال1 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,09

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
ضمن المدرجة المحاسبية المعلومات عنها المفصح المالية والتقارير القوائم والوضوح بالفهم تحظى	35	4,0286	,66358
وفية صورة المالية التقارير تعرض وكل للمؤسسة المالي الوضعية عن عليها يطرأ تغير	35	4,0571	,72529
والطرق السياسات عن الافصاح القوائم إعداد في المتبعة المحاسبية ضروري أمر يعد المالية والتقارير المعلومات إعتمادية من يزيد وهذا المحاسبية	35	4,3714	,54695
تسمح معلومات المالية القوائم توفر المالية السنة مع مقارنات بإجراء القطاع نفس من مؤسسة مع أو السابقة	35	4,3429	,63906
مدى تقييم في المالية القوائم تساعد أنشطتها في التوسع في الإدارة نجاح الاستثمارية	35	3,8000	,93305
مالية تقارير المؤسسة في يوجد المالية القوائم عن ومنفصلة خاصة خاصة معلومات انتاج على تساعد الاستثمار قرار ترشيد في تساهم	35	3,7143	,98731
ضمن المدرجة المعلومات تعرض طبقا عنها المفصح المالية التقارير من أكثر الاقتصادي ولوقعها لطبيعتها القانوني جانبها	35	3,8857	,86675
في عنها المفصح المعلومات تعكس ومدى حقيقة المالية التقارير على)النشاط في المؤسسة استمرارية للنظام الأساسية الفروض أساس (المالي المحاسبي	35	4,0857	,78108
القوة نقاط المالي المركز قائمة تبين تتبناها التي السياسات في والضعف التمويل مجال في المؤسسة والاستثمار	35	3,8571	,84515
معلومات النتائج حسابات جدول يوفر سواء المؤسسة أعمال بنتيجة تتعلق اتخاذ وفقها يمكن خسارة أو ربح السليم الاستثماري القرار	35	3,5143	1,46270
إمكانية النقدية التدفقات قائمة توفر والتشغيلي النقدي المالي بالأداء التنبؤ للمؤسسة المستقبلي	35	4,3714	,59832
النتيجة الأموال حركة قائمة توفر النتيجة هذه وتوزيعات الصافية السنة خلال المقررة والتخصيصات	35	3,5429	1,03875

والملاحق المرفقة الإيضاحات تساهم القوائم تلك تمثيل صدق عن التفصيلية المالي والمركز الأعمال ونتائج المالية معينة فترة في	35	4,3143	,75815
المجال1	35	3,9912	,35239
N valide (liste)	35		

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:37:47
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=ل1 ل2 ل3 ل4 ل5 ل6 ل7 /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques

		النظام ينص على المحاسبي المالية القوائم عرض ملائمة اعتبارات وفق	النظام يوجب المالي المحاسبي الجزائرية المؤسسات القوائم كل اعداد ()المالية	النظام يوجب المالي المحاسبي استخدام في الثبات الافصاح طرق عن المحاسبي المحاسبية المعلومات	النظام يولي بالغة أهمية المحاسبي القوائم عن للافصاح الآجال في المالية قانونا المحددة	الافصاح متطلبات النظام وفق المحاسبي المالي المحاسبي أغلبية احتياجات تلبي المعلومات مستخدمي علاقة لهم التي مباشرة وغير مباشرة	المؤسسات إلتزام الافصاح بمتطلبات النظام وفق المحاسبي المالي المحاسبي الالتزامات مع يتوافق الجزائر في الضريبية	منظومة تنوع ساهم المحاسبي الافصاح المالية القوائم عن وفق المالية والتقارير المحاسبي النظام المالي.....
N	Valide	35	35	35	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0

Table de fréquences

ملائمة اعتبارات وفق المالية القوائم عرض على المحاسبي النظام ينص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	5,7	5,7	8,6
	موافق	22	62,9	62,9	71,4
	بشدة موافق	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

()المالية القوائم كل اعداد الجزائرية المؤسسات المالي المحاسبي النظام يوجب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	9	25,7	25,7	25,7
	محايد	3	8,6	8,6	34,3
	موافق	15	42,9	42,9	77,1
	بشدة موافق	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المعلومات عن المحاسبي الافصاح طرق استخدام في الثبات المالي المحاسبي النظام يوجب المحاسبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	6	17,1	17,1	17,1
	موافق غير	3	8,6	8,6	25,7
	محايد	3	8,6	8,6	34,3
	موافق	21	60,0	60,0	94,3
	بشدة موافق	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

قانونا المحددة الآجال في المالية القوائم عن للافصاح بالغة أهمية المحاسبي النظام يولي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	5,7	5,7	8,6
	موافق	16	45,7	45,7	54,3
	بشدة موافق	16	45,7	45,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

أغلبية احتياجات تلبي المالي المحاسبي النظام وفق المحاسبي الافصاح متطلبات مباشرة وغير مباشرة علاقة لهم التي المعلومات مستخدمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	11,4	11,4	11,4
	محايد	3	8,6	8,6	20,0
	موافق	22	62,9	62,9	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

مع يتوافق المالي المحاسبي النظام وفق المحاسبي الافصاح بمتطلبات المؤسسات إلتزام الجزائر في الضريبية الالتزامات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	12	34,3	34,3	34,3
	محايد	6	17,1	17,1	51,4
	موافق	14	40,0	40,0	91,4
	بشدة موافق	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

النظام وفق المالية والتقارير المالية القوائم عن المحاسبي الافصاح منظومة تنوع ساهم .....المالي المحاسبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	محايد	4	11,4	11,4	20,0
	موافق	25	71,4	71,4	91,4
	بشدة موافق	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:39:14
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=ل7 ل1 ل2 ل3 ل4 ل5 ل6 المجال2 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الافصاح منظومة تنوع ساهم والتقارير المالية القوائم عن المحاسبي المحاسبي النظام وفق المالية المالي.....	35	3,8000	,71948
عرض على المحاسبي النظام ينص ملائمة اعتبارات وفق المالية القوائم	35	4,1714	,66358
المالي المحاسبي النظام يوجب القوائم كل اعداد الجزائرية المؤسسات المالية()	35	3,6286	1,11370
الثبات المالي المحاسبي النظام يوجب المحاسبي الافصاح طرق استخدام في المحاسبية المعلومات عن	35	3,2857	1,25021
بالغة أهمية المحاسبي النظام يولي في المالية القوائم عن للافصاح قانونا المحددة الآجال	35	4,3429	,72529
وفق المحاسبي الافصاح متطلبات تلبي المالي المحاسبي النظام المعلومات مستخدمي أغلبية احتياجات مباشرة وغير مباشرة علاقة لهم التي	35	3,8571	,84515
الافصاح بمتطلبات المؤسسات إلتزام المحاسبي النظام وفق المحاسبي الالتزامات مع يتوافق المالي الجزائر في الضريبية	35	3,2286	1,03144
المجال2	35	3,7592	,46066
N valide (liste)	35		

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:40:53
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11 /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques

		تحديد يجب التي الأغراض فيها تستخدم المحاسبية المعلومات عنها المفصح	المحاسبي الافصاح المعلومات كل عن القوائم في المعلوضة والتقارير المالية مكانة يدعم المالية السوق في المؤسسة	المحاسبي الافصاح التقارير عن الشفاف درجة يتطلب المالية التفصيل من عالية	الجهة استهداف للتقارير المستخدمة على يؤثر المالية الافصاح ضفافية المحاسبي	وطبيعة نوع تحديد المدرجة المعلومات المالية التقارير ضمن مستوى على يؤثر الضريبي الافصاح	التقارير ملاءمة على تستند المالية المرجة الهدف تحقيق الافصاح خلال من محددة معلومات عن	السياسات تغيير المحاسبية والطرق قابلية على يؤثر المحاسبية المعلومات للمقارنة
N	Valide	35	35	35	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0

Table de fréquences

عنها المفصح المحاسبية المعلومات فيها تستخدم التي الأغراض تحديد يجب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	10	28,6	28,6	28,6
	موافق	22	62,9	62,9	91,4
	بشدة موافق	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يدعم المالية والتقارير المالية القوائم في المعلوضة المعلومات كل عن المحاسبي الافصاح السوق في المؤسسة مكانة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	3	8,6	8,6	11,4
	موافق	23	65,7	65,7	77,1
	بشدة موافق	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

التفصيل من عالية درجة يتطلب المالية التقارير عن الشفاف المحاسبي الافصاح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	8,6	8,6	8,6
	موافق	13	37,1	37,1	45,7
	بشدة موافق	19	54,3	54,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المحاسبي الافصاح ضفافية على يؤثر المالية للتقارير المستخدمة الجهة استهداف

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	11,4	11,4	14,3
	موافق	22	62,9	62,9	77,1
	بشدة موافق	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الافصاح مستوى على يؤثر المالية التقارير ضمن المدرجة المعلومات وطبيعة نوع تحديد الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	موافق غير	9	25,7	25,7	28,6
	محايد	4	11,4	11,4	40,0
	موافق	17	48,6	48,6	88,6
	بشدة موافق	4	11,4	11,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

معلومات عن الافصاح خلال من المرجة الهدف تحقيق على تستند المالية التقارير ملاءمة محددة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	محايد	3	8,6	8,6	17,1
	موافق	23	65,7	65,7	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

للمقارنة المحاسبية المعلومات قابلية على يؤثر المحاسبية والطرق السياسات تغيير

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	6	17,1	17,1	17,1
	محايد	4	11,4	11,4	28,6
	موافق	18	51,4	51,4	80,0
	بشدة موافق	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المحاسبي الافصاح نوع على المالية التقارير عرض توقيت ينعكس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	4	11,4	11,4	11,4
	محايد	4	11,4	11,4	22,9
	موافق	21	60,0	60,0	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

موثوقية من يزيد المالي المحاسبي النظام وفق الاعتبار بعين اللاحقة الأحداث أخذ عنها المفصح المحاسبية المعلومات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	22,9	22,9	22,9
	موافق	13	37,1	37,1	60,0
	بشدة موافق	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المحاسبي الافصاح عملية جودة على المالية التقارير عرض في المستخدمة الأساليب تؤثر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	12	34,3	34,3	34,3
	موافق	20	57,1	57,1	91,4
	بشدة موافق	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المعلومات جودة تعزيز شأنه من الافصاح في التوسع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	2	5,7	5,7	5,7
	موافق غير	7	20,0	20,0	25,7
	محايد	5	14,3	14,3	40,0
	موافق	17	48,6	48,6	88,6
	بشدة موافق	4	11,4	11,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:43:49
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>

	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:44:59
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=ع1 ع2 ع3 ع4 ع5 ع6 ع7 ع8 ع9 ع10 ع11 المجال3 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تستخدم التي الأغراض تحديد يجب المفصح المحاسبية المعلومات فيها عنها	35	3,8000	,58410
كل عن المحاسبي الافصاح القوائم في المعلوضة المعلومات مكانة يدعم المالية والتقارير المالية السوق في المؤسسة	35	4,0857	,65849
عن الشفاف المحاسبي الافصاح عالية درجة يتطلب المالية التقارير التفصيل من	35	4,4571	,65722
للتقارير المستخدمة الجهة استهداف الافصاح ضفافية على يؤثر المالية المحاسبي	35	4,0571	,68354
المعلومات وطبيعة نوع تحديد يؤثر المالية التقارير ضمن المدرجة الضريبي الافصاح مستوى على	35	3,4000	1,09006
على تستند المالية التقارير ملاءمة خلال من المرجة الهدف تحقيق محددة معلومات عن الافصاح	35	3,9143	,78108
المحاسبية والطرق السياسات تغيير المحاسبية المعلومات قابلية على يؤثر للمقارنة	35	3,7429	,98048

المالية التقارير عرض توقيت ينعكس المحاسبي الافصاح نوع على	35	3,8286	,85700
الاعتبار بعين اللاحقة الأحداث أخذ من يزيد المالي المحاسبي النظام وفق المحاسبية المعلومات موثوقية عنها المفصح	35	4,1714	,78537
عرض في المستخدمة الأساليب تؤثر عملية جودة على المالية التقارير المحاسبي الافصاح	35	3,7429	,61083
تعزيز شأنه من الافصاح في التوسع المعلومات جودة	35	3,4000	1,11672
المجال3	35	3,8727	,37690
N valide (liste)	35		

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:46:23
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=المجال1 المجال2 المجال3 المحور الأول /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المجال1	35	3,9912	,35239
المجال2	35	3,7592	,46066
المجال3	35	3,8727	,37690
المحور الأول	35	3,8744	,33433
N valide (liste)	35		

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:47:16
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 المحورالثاني /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques

		الافصاح ان يجعل المحاسبي وضع في المؤسسات بيئة يخلق تنافسي أمام اقتصادية صحية الخارجي المستثمر	استخدام يساعد المحاسبي الافصاح على العائد تعظيم إلى الاستثمار	استخدام يساعد المحاسبي الافصاح المؤسسة قيام على بتطوير والمستثمرين المالية عملياتهم مخاطر لتفادي المتوقعة الاستثمار	الافصاح يساعد عن المحاسبي المحاسبية المعلومات بدائل بين للمقارنة يساهم بما الاستثمار المستثمرين جذب في الأجانب	عن الافصاح للمستثمرين معلومات على تفسيرا أكثر تمكنهم الطويل المدى واتخاذ صنع من الاقتصادية القرارات الرشيدة	المحاسبي الافصاح المالية التقارير يجعل قبل من فهما أكثر الأجانب المستثمرين زيادة في يساهم مما الاستثمار حجم	المحاسبي الافصاح حصول يسهل الأجانب المستثمرين المعلومات على الملائمة المالية الوقت في والمطلوبة المناسب
N	Valide	35	35	35	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0

Table de fréquences

الملائمة المالية المعلومات على الأجانب المستثمرين حصول يسهل المحاسبي الافصاح المناسب الوقت في والمطلوبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	موافق	21	60,0	60,0	62,9
	بشدة موافق	13	37,1	37,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

في يساهم مما الأجانب المستثمرين قبل من فهما أكثر المالية التقارير يجعل المحاسبي الافصاح الاستثمار حجم زيادة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	موافق	16	45,7	45,7	48,6
	بشدة موافق	18	51,4	51,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

واتخاذ صنع من تمكنهم الطويل المدى على تفسيرا أكثر للمستثمرين معلومات عن الافصاح الرشيدة الاقتصادية القرارات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	محايد	1	2,9	2,9	11,4
	موافق	25	71,4	71,4	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

بما الاستثمار بدائل بين للمقارنة المحاسبية المعلومات عن المحاسبي الافصاح يساعد الأجانب المستثمرين جذب في يساهم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	محايد	1	2,9	2,9	11,4
	موافق	27	77,1	77,1	88,6
	بشدة موافق	4	11,4	11,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

عملياتهم بتطوير والمستثمرين المؤسسة قيام على المحاسبي الافصاح استخدام يساعد المتوقعة الاستثمار مخاطر لتفادي المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	5,7	5,7	5,7
	محايد	5	14,3	14,3	20,0
	موافق	22	62,9	62,9	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الاستثمار على العائد تعظيم إلى المحاسبي الافصاح استخدام يساعد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	5,7	5,7	5,7
	محايد	10	28,6	28,6	34,3
	موافق	15	42,9	42,9	77,1
	بشدة موافق	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

أمام اقتصادية صحية بيئة يخلق تنافسي وضع في المؤسسات يجعل المحاسبي الافصاح ان الخارجي المستثمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	8,6	8,6	8,6
	موافق	23	65,7	65,7	74,3
	بشدة موافق	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الاستثمارية القرارات جودة احتمالية من يرفع عالية بجودة المحاسبية المعلومات توفير المتخذة الخارجية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	31	88,6	88,6	88,6
	بشدة موافق	4	11,4	11,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

مما المتوقعة المستقبلية النقدية التدفقات عن الكافية المعلومات المحاسبي الافصاح يوفر الأجنبي الاستثمار جذب على يساعد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	2	5,7	5,7	5,7
	موافق غير	6	17,1	17,1	22,9
	محايد	4	11,4	11,4	34,3
	موافق	18	51,4	51,4	85,7
	بشدة موافق	5	14,3	14,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المنشورة المالية والقائم التقارير في التشدد وعد الشفافية، ودرجة المحاسبية المعلومات نقص التنبؤ على المحاسبي الافصاح مستوى تدني في تسبب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	موافق غير	1	2,9	2,9	5,7
	موافق	23	65,7	65,7	71,4
	بشدة موافق	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

كفاءة على مباشرة بصورة تؤثر المالية المعلومات في توفرت إذا والمصداقية المواكبة للسوق الأجنبية الاستثمارات جذب ثم ومن المالية السوق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,9	2,9	2,9

	محايد	1	2,9	2,9	5,7
	موافق	23	65,7	65,7	71,4
	بشدة موافق	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

مربحة بصورة سيولتها إدارة على المؤسسة في المحاسبي الافصاح استخدام يساعد المنافسة على تساعدها التي اللازمة المرونة وتوفير

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	2	5,7	5,7	5,7
	محايد	1	2,9	2,9	8,6
	موافق	29	82,9	82,9	91,4
	بشدة موافق	3	8,6	8,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:50:41
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 المحورالثاني /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
حصول يسهل المحاسبي الافصاح المعلومات على الأجانب المستثمرين الوقت في والمطلوبة الملائمة المالية المناسب	35	1,00	5,00	4,2857	,75035
التقارير يجعل المحاسبي الافصاح المستثمرين قبل من فهما أكثر المالية حجم زيادة في يساهم مما الأجانب الاستثمار	35	1,00	5,00	4,4286	,77784
للمستثمرين معلومات عن الافصاح الطويل المدى على تفسيرا أكثر القرارات واتخاذ صنع من تمكنهم الرشيدة الاقتصادية	35	2,00	5,00	3,9714	,74698
عن المحاسبي الافصاح يساعد بين للمقارنة المحاسبية المعلومات جذب في يساهم بما الاستثمار بدائل الأجانب المستثمرين	35	2,00	5,00	3,9143	,70174
المحاسبي الافصاح استخدام يساعد والمستثمرين المؤسسة قيام على لتفادي المالية عملياتهم بتطوير المتوقعة الاستثمار مخاطر	35	2,00	5,00	3,9143	,74247
المحاسبي الافصاح استخدام يساعد الاستثمار على العائد تعظيم إلى	35	2,00	5,00	3,8286	,85700

يجعل المحاسبي الافصاح ان يخلق تنافسي وضع في المؤسسات المستثمر أمام اقتصادية صحية بيئة الخارجي	35	3,00	5,00	4,1714	,56806
بجودة المحاسبية المعلومات توفير جودة احتمالية من يرفع عالية الخارجية الاستثمارية القرارات المتخذة	35	4,00	5,00	4,1143	,32280
المعلومات المحاسبي الافصاح يوفر المستقبلية النقدية التدفقات عن الكافية جذب على يساعد مما المتوقعة الأجنبي الاستثمار	35	1,00	5,00	3,5143	1,12122
ودرجة المحاسبية المعلومات نقص التقارير في التشدد وعد الشفافية، في تسبب المنشورة المالية والقائم على المحاسبي الافصاح مستوى تدني التنبؤ	35	1,00	5,00	4,1429	,80961
في توفرت إذا والمصداقية المواكبة بصورة تؤثر المالية المعلومات ومن المالية السوق كفاءة على مباشرة للسوق الأجنبية الاستثمارات جذب ثم	35	2,00	5,00	4,2000	,63246
المحاسبي الافصاح استخدام يساعد سيولتها إدارة على المؤسسة في المرونة وتوفير مربحة بصورة المنافسة على تساعدها التي اللازمة	35	2,00	5,00	3,9429	,59125
المحورالثاني	35	2,75	4,67	4,0357	,35140
N valide (liste)	35				

Régression

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:51:42
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المحورالثاني /METHOD=ENTER المحورالأول.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02
	Mémoire requise	4400 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode

1	المحورالأول[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,461[a]	,213	,189	,31647

a. Prédicteurs : (Constante), المحورالأول

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,893	1	,893	8,920	,005[b]
	de Student	3,305	33	,100		
	Total	4,198	34			

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المحورالأول

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,157	,631		3,417	,002
	المحورالأول	,485	,162	,461	2,987	,005

a. Variable dépendante : المحورالثاني

Régression

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:53:50
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المحورالثاني /METHOD=ENTER المجال1.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,06
	Mémoire requise	4400 octets

	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المجال1[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,450[a]	,203	,179	,31849

a. Prédicteurs : (Constante), المجال1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,851	1	,851	8,390	,007[b]
	de Student	3,347	33	,101		
	Total	4,198	34			

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المجال1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,244	,621		3,613	<,001
	المجال1	,449	,155	,450	2,897	,007

a. Variable dépendante : المحورالثاني

Régression

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:54:12
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.

Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المحورالثاني /METHOD=ENTER المجال2.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02
	Mémoire requise	4400 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المجال2[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,258[a]	,067	,038	,34461

a. Prédicteurs : (Constante), المجال2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,279	1	,279	2,354	,135[b]
	de Student	3,919	33	,119		
	Total	4,198	34			

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المجال2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,296	,486		6,785	<,001
	المجال2	,197	,128	,258	1,534	,135

a. Variable dépendante : المحورالثاني

Régression

Remarques

Sortie obtenue		03-JUN-2022 23:54:27
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	35
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المحورالثاني /METHOD=ENTER المجال3.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02
	Mémoire requise	4400 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المجال3[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,491[a]	,241	,218	,31068

a. Prédicteurs : (Constante), المجال3

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,013	1	1,013	10,497	,003[b]
	de Student	3,185	33	,097		
	Total	4,198	34			

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المجال3

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,262	,550		4,113	<,001
	المجال3	,458	,141	,491	3,240	,003

a. Variable dépendante : المحورالثاني

ملحق رقم 03

قائمة المحكمين

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	رتبة الأستاذ
دباش أميرة	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2	أستاذة محاضرة أ
فرحات عبد الكريم	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2	أستاذ محاضرة أ
خميلي فريد	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضرة ب

الملخص:

يعتبر الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية من أهم المخرجات التي يتم تقديمها في نهاية السنة المالية من قبل المؤسسة، من خلال تظافر مجموعة من العناصر والمكونات لإعطاءها الشكل النهائي، هذه القوائم تعد بمثابة الركيزة الأساسية في اتخاذ القرارات المالية خاصة الاستثمارية منها كون المؤسسة وفي إطار زيادة عدد مستثمريها أو المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية تقوم بالإفصاح عن معلوماتها المحاسبية والمالية المتضمنة في القوائم المالية بطريقة يسهل مع المتحصل عليها فهمها واستخدامها، كما تكون لها قدرة تنبؤيه بنتائج هذه المشاريع.

ارتأينا دراسة الموضوع للإجابة عن إشكالية دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومن أجل ذلك اعتمدنا على دراسة حالة عينة من المحللين الماليين والمحاسبين ومحافظو الحسابات بإستخدام برنامج الحزم الإحصائي SPSS، بعد جمع البيانات اللازمة وذلك بتوزيع الإستبيانات على ذوي الإختصاص ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنه توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي، القوائم والتقارير المالية، الاستثمارات الخارجية.

Summary:

Accounting disclosure of financial statements and reports is one of the most important outputs that are presented at the end of the financial year by the institution, through the combination of a group of elements and components to give it the final form. The number of its investors or the comparison between investment projects. It discloses its accounting and financial information included in the financial statements in a way that is easy for the recipient to understand and use, and it also has a predictive power on the results of these projects. We decided to study the subject to answer the problem of the role of accounting disclosure in attracting foreign investments, and for that we relied on a case study of a sample of financial analysts, accountants and account keepers using the SPSS statistical package, after collecting the necessary data by distributing questionnaires to specialists. There is a statistically significant correlation between accounting disclosure and foreign direct investment.

Keywords: accounting disclosure, financial statements and reports, foreign investments